

اهداءات ٢٠٠٢

مركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية

القاهرة



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناية

انجاءات الصحف المصرية نحو أحداث فبراير ١٩٨٦ أحداث جنود الأمن المركزي

دكتورة
نجوى حسين خليل

دكتورة
نجوى أمين الفوال

إشراف
الدكتور / أحمد محمد خليفة

القاهرة ١٩٨٧

رقم الايداع ٨٨ / ٣٠٩١

دار الطباعة الحديثه

٦ كنيسة الأرمن - أول شارع الجيش

تليفون ٩٠٨٣١٨

المحتويات

الصفحة

الموضوع

٥	تقديم
٩	الاسهام العلمى لأعضاء البحث
١١	المقدمة والاطار المنهجى للدراسة
٢٥	اهتمام الصحف المصرية بأحداث فبراير ١٩٨٦
٣١	اتجاهات الصحف المصرية نحو أحداث فبراير ١٩٨٦
٣١	أولا : التغطية الصحفية للأحداث
٣٦	ثانيا : تكييف الأحداث
٥١	ثالثا : رؤى الصحافة المصرية لدوافع الأحداث وأسبابها
٦٧	رابعا : ردود الفعل الداخلية
٧٩	خامسا : ردود الفعل الخارجية
٨٤	سادسا : نتائج الأحداث وآثارها
٩٦	سابعا : الرؤى الصحفية وتصوراتها المستقبلية لمواجهة أحداث العنف
١١٦	الخاتمة
١٢٣	الملاحق

تقديم

هناك اجماع بين الباحثين والمراقبين على أن أحداث تمرد جنود الأمن المركزى كانت من أبرز الأحداث الاجتماعية التى وقعت عام ١٩٨٦ .

وقد أدت خطورة الأحداث الى اهتمام واسع المدى ببحث أسبابها ، ولم يقتصر هذا البحث على الأسباب المباشرة ، وانما تطرق الى مجمل الممارسة السياسية فى الوقت الراهن . وهذه الممارسة تتسم - بصفة أساسية - باتساع مجالات التعبير الديمقراطى أمام مختلف القوى والتيارات السياسية - والديمقراطية - بحسب التعريف - نظام سياسى لادارة المجتمع ، بصورة تسمح لكافة الجماعات الاجتماعية والقوى السياسية بأن تعبر عن مطالبها المشروعة ، وتعمل فى سبيل تحقيقها باستخدام الوسائل السلمية التى يسمح بها الدستور والقانون .

وفى هذا الاطار يصبح استخدام العنف - أيا كانت صورته ، وأيا كان مصدره - اخلايا خطيرا بالنظام الديمقراطى .

ولم يغب هذا عن عديد من الكتاب والباحثين الذين تعرضوا لأحداث الأمن المركزى ، ذلك أنهم - فى تحليلاتهم - تجاوزوا الأبعاد الضيقة للحدث ، وربطوه بالتطور الديمقراطى فى البلاد ، باعتباره اعتداء فى المقام الأول على أسلوب الممارسة الديمقراطية .

وقد أثارت هذه الأحداث مناقشات علمية فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية ، ورأت الأستاذة الدكتورة آمال عثمان رئيسة مجلس ادارة المركز أهمية أن يتصدى المركز علميا لرصد هذه الأحداث وتحليلها وبحث أسبابها والتوصل الى توصيات مناسبة بشأنها . وفى هذا الاطار قدم الأستاذ السيد يسين مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام مشروعا لبحث تمرد جنود الأمن المركزى^(١) .

وقد تضمن هذا المشروع عددا من المنطلقات النظرية ، واستند فى ذلك الى دراسات وبحوث علم الاجتماع العسكرى ، كما ركز على العلاقة بين الديمقراطية

(١) أنظر الملحق ص ١٢٥ .

والسياسة الاجتماعية . أما فى التصميم المنهجى للبحث فقد انطلق من قاعدة التكامل المنهجى ومن هنا تعددت وسائل البحث المقترحة . فقد اقترح أولا اختيار عينة ممثلة من جنود الأمن المركزى ، وصياغة استمارة بحث تشمل عددا من البيانات الأساسية ، وتكشف عددا من القيم والاتجاهات ، ودراسة تحليلية لبرامج التدريب ، ودراسة ميدانية للمعسكرات . كما اقترح المشروع القيام بسلسلة من استطلاعات الرأى بالنسبة للقادة الحاليين والسابقين فى الأمن المركزى والضباط والصف والجنود ، وقادة الرأى والاحزاب السياسية والجمهور . واقترح أن تجرى دراسة حالات متعمقة ، بالاضافة الى إجراء تحليل مضمون لكل الكتابات الصحفية التى غطت الحدث .

وقد نوقش مشروع البحث فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية وقبل كأساس لمشروع بحثى متكامل عن الأحداث .

وبناء على ذلك أصدرت الأستاذة الدكتورة آمال عثمان وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية ورئيسة مجلس ادارة المركز قرارها رقم (١٤٤) لسنة ١٩٨٥ / ١٩٨٦ والذى يقتضى فى مادته الأولى بتشكيل هيئة بحث لدراسة ظاهرة العنف بين قوات الأمن المركزى برئاسة الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة وعضوية كل من السادة الأساتذة :

- السيد ~~يسين~~ مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .
- الدكتورة سهير لطفى خبير أول بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية .
- الدكتورة لىلى أحمد عبد الجواد خبير أول بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية .
- الدكتور أحمد عصام الدين مليجى خبير بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية .
- الدكتورة نجوى أمين الفوال خبير بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية .

ونص القرار على تشكيل لجان فرعية لدراسة ظاهرة العنف في كافة أبعادها كما نص على أن تقدم هيئة البحث تقريرها وما يتضمنه من توصيات ومقترحات خلال ثلاثة أشهر من تاريخ القرار .

وقد اجتمعت هيئة البحث عدة اجتماعات برئاسة الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة نوقشت فيها خطة البحث مناقشة نقدية ، وكلف أعضاء البحث بتقديم تصوراتهم فيما يتعلق بالجوانب المتعددة التي كلفت اللجان الفرعية ببحثها .

وفي هذا الاطار قدمت للهيئة أربع مذكرات :

١ - د . سهير لطفى ، عبد الفتاح عبد النبى ، محمد شومان ، هانى سليم ، مشروع بحث تمرد جنود الأمن المركزى ، رؤية اجتماعية ثقافية .

٢ - د . عبد الحليم محمود ، د . ليلي عبد الجواد ، مشروع دراسة نفسية اجتماعية لأهم المتغيرات التي ساعدت على سلوك التمرد لدى بعض عناصر الأمن المركزى .

٣ - د . أحمد المجدوب ، مشروع بحث تمرد جنود الأمن المركزى (ركزت على الجوانب التشريعية والادارية والتنظيمية) .

٤ - د . نجوى الفوال ود . نجوى خليل ، مشروع دراسة تحليلية لاتجاهات الصحف المصرية نحو أحداث فبراير ١٩٨٦ (أحداث جنود الأمن المركزى) .

ومن العرض السابق يتبين أن اقتراب هيئة البحث من المشكلة اتسم بالتكامل المنهجى وحرص على دراسة كافة الأبعاد النفسية والاجتماعية والثقافية والادارية والتنظيمية . غير أن ظروفًا عملية حالت دون أن تجرى الدراسات الميدانية المقترحة ، والتي ترجع أساسا للجهود الدائبة التي بذلتها الدولة لاحتواء الأحداث ، وتصحيح الأوضاع ، والقيام بعدد من التغييرات ، ولذلك رؤى عدم القيام بالأبحاث الميدانية المقترحة .

غير أن هيئة البحث رأت مع ذلك ضرورة أن تجرى دراسة تحليل مضمون الصحافة ، تقديرا منها أن هذه الدراسة ستكون وثيقة بالغة الأهمية ، لأنها ستعرض

كافة الاتجاهات التي عبر عنها الكتاب والمعلقين من مختلف التيارات السياسية ازاء الأحداث ، وخصوصا واننا نمر بمرحلة ازدهار ديمقراطي ، اتسعت فيها مجالات حرية الصحافة ، مما يسمح باستكشاف كل الرؤى الفكرية المتضمنة في الرسائل الاعلامية التي ترجمتها الصحف والمجلات .

وقد قامت بهذه الدراسة الدكتورة نجوى الفوال ، والدكتورة نجوى خليل ، باشراف الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة وكان حصادها هذا البحث المتكامل الذي يضمه هذا الكتاب .

وفي تقديرنا أن هذه الدراسة بما تتسم به من شمول ودقة منهجية وبراعة في الاستدلال والتفسير ستكون شاهدا على أن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية لم يتوان عن متابعة هذه الأحداث الخطيرة ، وتصدي لدراساتها من منظور متكامل . واذا كانت الظروف العملية لم تتح لفريق البحث أن ينطلق ليحل كل الأبعاد ، فحسبنا أن الدراسة الراهنة والتي تتضمن تحليل مضمون الصحف تقدم صورة بالغة الدقة لبداية الأحداث وتطوراتها ونهايتها ، مما سيفيد منه في المستقبل الباحث العلمي والمؤرخ الاجتماعي .

المشرف على البحث
الأستاذ الدكتور / أحمد محمد خليفة

« الاسهام العلمى لأعضاء البحث »

قام بوضع خطة البحث وكتابة تقريره النهائى كل من الدكتورة نجوى الفوال والدكتورة نجوى خليل .

قامت الدكتورة نجوى الفوال بكتابة الجزء الخاص بالأبعاد الآتية :

- التغطية الصحفية للأحداث .

- تكييف الأحداث .

- ردود الفعل الداخلية .

- ردود الفعل الخارجية .

وقامت الدكتورة نجوى خليل بكتابة الجزء الخاص بالأبعاد الآتية :

- رؤى الصحافة المصرية لدوافع الأحداث وأسبابها .

- نتائج الأحداث وآثارها .

- الرؤى الصحفية وتصوراتها المستقبلية لمواجهة أحداث العنف .

وقد اشتركت كل من الدكتورة نجوى الفوال والدكتورة نجوى خليل فى كتابة المقدمة والاطار المنهجى والخاتمة .

واشترك أعضاء هيئة البحث فى عملية تحليل مضمون الصحف المصرية الخاضعة للدراسة ، على النحو التالى :

د . نجوى الفوال : تحليل مضمون أعداد صحف الشعب والأحرار ومايو وبعض أعداد من صحيفة الأهرام .

د . نجوى خليل : تحليل مضمون أعداد صحيفة الأهالى وبعض أعداد من صحيفة الأهرام .

د . مها الكردى : تحليل مضمون بعض أعداد صحيفة الأهرام .

الأستاذ جمال زهران: تحليل مضمون بعض أعداد صحيفة الأهرام .

الأستاذة نسرین البغدادی: تحلیل مضمون بعض أعداد صحیفة الجمهوریة والوفد .

الأستاذة أحلام السعدی : تحلیل مضمون بعض أعداد صحیفة الجمهوریة والوفد .

وقد أجرى عملیات التحلیل الاحصائی للبیانات کل من الدكتور عادل سلطان والأستاذة عزیزة عبد العزیز ، من المركز .



« المقدمة والاطار المنهجي للدراسة »

تتبع أهمية دراسة موقف الصحافة المصرية تجاه أحداث فبراير ١٩٨٦ من الدور الذى تمثله الصحافة بصفة عامة أثناء الأزمات الاجتماعية ، وذلك من حيث كونها مرآة عاكسة لتطورات الأحداث فى اتجاهاتها المختلفة ، ومن حيث كونها أيضا معبرة عن رؤية المجتمع لتلك الأحداث وممثلة لرد فعله تجاهها ، الى جانب مشاركتها فى صياغة ردود أفعال المجتمع . ومن هنا تحاول هذه الدراسة الوقوف على رؤية الصحف المصرية لما حدث وتكيفها له ، والتعرف على ردود الفعل الصحفية تجاه الأحداث وتحديد معالم الرسالة التى قصدت هذه الصحف توجيهها ، سواء للنظام الحاكم فى مصر ، أو لجماهير القراء ، فى محاولة منها لصياغة رأى عام تجاه ماحدث .

لذلك يسعى هذا البحث الى تحقيق هدفين :

الأول : يتعلق بدراسة رد فعل الصحافة المصرية تجاه الأزمات الاجتماعية المعاصرة أو بقول آخر دراسة «سلوك» الصحافة المصرية ازاء احدى هذه الأزمات ، وذلك بعد أن تهيأ لتلك الصحافة مناخ حرية التعبير وتعدد الرأى .

والهدف الثانى : يتمثل فى التعرف على الاتجاهات التى طرحتها الصحافة المصرية خلال الأزمة وتحليل مواقفها ازاءها ، ونظرتها نحو ماجرى ، ومدى شمول تلك النظرة أو جزئيتها فى رؤيتها للأحداث .

وتمثل الاتجاهات متعددة المناحي التى طرحتها الصحافة فى تغطيتها وتتبعها للأحداث ، الرؤى المختلفة فى تفسيرها لها وتكيفها ، وتقويم نتائجها ونظرتها نحو كيفية تلاقى تكرار مثيلاتها فى المستقبل . ويساهم تحديد هذه الاتجاهات على اختلافها وتعددتها وتناقضها فى بعض الأحيان - فى رسم ملامح موقف الصحافة المصرية أثناء وفى أعقاب احدى الأزمات المعاصرة .. كما يشارك فى الوقت نفسه فى فهم عملية تشكيل الرأى العام المصرى تجاه هذه الأزمة .

وتحقيقا للأهداف السابقة طرحت الدراسة عددا من التساؤلات التى سعت للإجابة عليها وهى :

١ - ماهو مدى اهتمام الصحف المصرية بأحداث تمرد الأمن المركزى ؟ وماهى الأهمية النسبية التى اعطتها كل صحيفة - قومية أم حزبية - لهذه القضية ؟ وماهى درجة متابعتها لتلك الأحداث وردود الفعل ازاءها حتى اعلان نتائج التحقيقات القضائية فى ابريل ١٩٨٦ ؟

٢ - ماهى الاتجاهات التى طرحتها كل صحيفة خلال أحداث التمرد ، والتى مثلت رد الفعل العفوى المباشر تجاهها ؟

٣ - ماهى الأبعاد التى ركزت عليها كل صحيفة فى تناولها للأحداث بعد سكونها وبعد انتهاء أعمال العنف ؟ وماهى الرؤى التى طرحتها كل صحيفة ، والتى مثلت تفسيرها للأحداث وتكييفها لها وتقويمها للنتائج المترتبة عليها ، ونظرتها نحو كيفية تلافيتها فى المستقبل ؟ أو بقول آخر ماهى الرسالة الاعلامية التى قصدت كل صحيفة نقلها الى قرائها بقصد التأثير فى رأى العام أو تشكيله فى مواجهة الأحداث ؟

الاطار المنهجى للدراسة :

المجال الزمنى للدراسة :

اشتملت العينة الزمنية لهذه الدراسة - التى بدأت فى أعقاب الأحداث - على الفترة الممتدة منذ نشوبها فى السادس والعشرين من فبراير ١٩٨٦ وحتى العاشر من ابريل من العام نفسه ، وذلك بهدف التعرف على اتجاهات الصحافة فى أعقاب الأحداث مباشرة وردود فعلها تجاهها وتجاه خطاب رئيس الجمهورية فى الثامن من شهر مارس من نفس العام ، ثم التعرف على ردود الفعل الصحفية تجاه اعلان نتائج التحقيقات القضائية فى ابريل ١٩٨٦ .

الصحف الخاضعة للدراسة :

اتسعت عينة الصحف لتشمل الصحف القومية ، وهى الأهرام والأخبار وأخبار اليوم والجمهورية . كما ضمت العينة أيضا الصحف الصادرة عن الأحزاب السياسية المصرية وهى : مايو ، الشعب ، الأحرار ، الأهالى ، والوفد ، وذلك بهدف التعرف على مختلف الاتجاهات التى تمثلها تلك الصحف ، فى تناولها للارزمة . وقد تم

استبعاد المجالات الأسبوعية باعتبار أن الصحف السابقة تعكس كافة الاتجاهات الحزبية وغير الحزبية .

وقد شملت مادة التحليل المواد الخبرية التي تناولت الأحداث في تلك الصحف ، الى جانب مواد الرأي على اختلاف قوالبها الصحفية من المقالات بكافة صورها ، والأعمدة الثابتة للكتاب في كل صحيفة ، بالإضافة الى افتتاحية الجريدة التي تمثل سياستها التحريرية ، والأحاديث والتحقيقات الصحفية التي أجرتها كل صحيفة حول أحداث تمرد الأمن المركزي . وقد اتبعت الدراسة أسلوب الحصر الشامل لكل مانشر في الصحف المصرية حول أحداث تمرد جنود الأمن المركزي في الفترة الزمنية المحددة للدراسة .

وقد أظهرت الدراسة الاستطلاعية التي أجريت لمسح المواد الصحفية التي تناولت الأزمة في الفترة من ٢٦ فبراير حتى العاشر من مارس ، ان الصحف المصرية - القومية والحزبية - قد توافر بها كم من المعالجات التي تتيح بدورها القيام بتحليل كمي وكيفي للمضمون ، الأمر الذي يسمح بالخروج باستخلاصات عامة حول مواقف واتجاهات تلك الصحف نحو الأزمة .

أسلوب البحث وأداته :

استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المضمون في اطار المنهج المقارن ، سعيا الى تحقيق الأهداف المطروحة ، والتي تتمثل في المقارنة بين اتجاهات الصحف المصرية المختلفة في تناولها لأحداث تمرد الأمن المركزي ، وذلك باعتبار أن أسلوب تحليل المضمون - اذا ما تم المزج بين شقيه الكمي والكيفي - يتيح الخروج باستدلالات محددة من المادة الصحفية تكشف عن مقاصد ونوايا القائم بالاتصال ، وبذلك لا يقتنع بمجرد وصف المحتوى الظاهر للرسالة الاعلامية ، وانما يتعداه الى محاولة كشف المحتوى الكامن أو المقصود من بث تلك الرسالة .

وقد تم استخدام التحليل الكمي لمضمون المواد الصحفية محل الدراسة على أساس أحداث نوع من التزاوج بينه وبين التحليل الكيفي في مرحلة تحديد الفئات التي على أساسها سيتم التحليل الكمي . فقد كان من مهام الدراسة الاستطلاعية القراءة المتعمقة لعينة من المواد الصحفية من كافة الصحف التي ستشملها الدراسة وذلك بقراءة كل مادة

على حده ، واستخراج الأفكار الرئيسية والفرعية التي شملتها هذه المادة ، مع التقيد بحرفية النص الذي صيغت فيه كل فكرة .

وقد صنفنا الأفكار التي تم تجميعها تحت النقاط أو الأبعاد الرئيسية التي تم وضعها مسبقا طبقا لتطورات الأحداث ، وبناء على ما تم تجميعه من أفكار رئيسية وفرعية ، أدخلت بعض التعديلات على استمارة تحليل المضمون بما يكفل تعبيرها عن واقع المادة التي سيتم تحليلها ، في الفترة من ٢٦ فبراير حتى العاشر من ابريل . وبذلك أمكن اضافة البعد الكيفي على التحليل الكمي للمضمون ، الأمر الذي يحقق الثراء الفكري في البيانات دونما تضحية بالدقة والموضوعية . وقد عني التحليل الكمي بتحديد درجة تركيز كل صحيفة على فكرة أو أفكار بعينها ، واغفال البعض الآخر من الأفكار ، مما يكشف عن التوجهات الصحفية باختلاف مشاربيها خلال الأزمة . وتمثلت وحدة التسجيل في الفكرة ، ووحدة السياق في قالب الصحفي .

وقد اشتملت استمارة التحليل الكمي على نوعين من الفئات ، أحدهما يتناول شكل المادة الصحفية ، والآخر يدرس مضمونها على النحو التالي :

فئات الشكل :

وقد اشتملت على اسم الصحيفة ، تاريخ النشر ، عنوان المادة الصحفية ، نوع المادة (مادة خبر أو مادة رأي) ، وصفحة النشر (أولى أو داخلية) .

فئات المضمون :

وتشمل سبع فئات رئيسية اندرج تحت كل منها عدد من الفئات الفرعية على النحو التالي :

أولا : التغطية الصحفية للأحداث :

الهدف من هذه الفئة استكشاف الطريقة التي غطت بها الصحف المصرية الأحداث من حيث تناولها لكيفية بدء التمرد ، وهل نظرت اليه كحدث قائم بذاته أم تتبعته جذوره ؟ وتصويرها لحجم الحدث بأشارتها الى أحداث التمرد في الأقاليم الأخرى خارج القاهرة واشارتها الى نوعية الخسائر وكما أو حجمها ، وتناولها للفوضى التي

حدثت في فترة حظر التجول واستمرار مطاردة فلول المتمردين ، وكذلك تغطيتها لعودة الهاربين من جنود الأمن المركزي وسجناء سجن طره طواعيه وأخيرا اشارتها الى مظاهر عودة الأمور الى سيرها الطبيعي وعودة الاستقرار الى الشارع المصري واستتباب الأمن الداخلي .

ثانيا : تكييف الأحداث :

والهدف من وضع هذه الفئة الكشف عن وصف وتصنيف الصحف المصرية للأحداث ونظرتها اليها ، والى القوى الفاعلة فيها : داخلية أو خارجية ، وتناولها لموقف أجهزة الأمن (جيش وشرطة) من الأحداث ، على النحو التالي : -

أ - وصف وتصنيف الأحداث :

وتتدرج تحتها عدة فئات فرعية تحدد ما طرحته الصحف المصرية من تصنيفات تعكس نظرتها نحو ما وقع من أحداث : كالقول بخروج أو تمرد أو عصيان بعض قوات الأمن المركزي على النظام ، أو أن الأحداث تنحصر في احتجاج جنود الأمن المركزي على ظروفهم (وبالتالى رفض كونها ثورة شعبية) ، أو القول بأن الأحداث أكبر من مجرد احتجاج هؤلاء الجنود على ظروفهم (أو وصفها بأنها احتجاج وطنى واجتماعى) ، وابداء الصحف رفضها واستنكارها للأحداث (بوصفها عملا تخريبيا أو خيانة للوطن ، أو فتنة ، أو احداثا إجرامية ، أو جريمة حراية) ، أو وصف الأحداث كمجرد أحداث شغب بصفة عامة ، والنظر للأحداث باعتبارها مؤامرة أو مخططا لضرب الاقتصاد والديمقراطية فى مصر دون تحديد لهوية المتآمرين ، أو اعتبارها مخططا من قوى داخلية ، أو مؤامرة من قوى خارجية .. أو نفى هذه الصحف لفكرة وجود مؤامرة أو تحريض داخلى أو خارجى .

ب - الفاعلون للأحداث :

وتنقسم هذه الفئة الى فئتين فرعيتين ، الأولى تعتبرها قوى داخلية ، وتحددها فى القوى الشيوعية، والجماعات الاسلامية ، أو قوى المعارضة دون تحديد، أو تحدد القوى الفاعلة بقوى ذاتية من داخل الأمن المركزي ، أو تصفها بالقلة الضالة المخربة ، ومن ثم تنظر لها كفتات هامشية فى المجتمع ، أو تصفها بجماعات الاثارة

والأيدي الخفية وراء المؤامرة ، أو اعتبار بعض الطلبة وراء الأحداث ، أو اعتبارها بتدبير من حكومة الحزب الوطنى ، وفى المقابل ، نفى مسئولية أية جهة سياسية عن الأحداث (اسلامية ، ماركسية ، أو معارضة) .

أما الفئة الثانية فتحدد القوى الفاعلة وراء الأحداث فى قوى خارجية وتحددها فى دول الرفض العربية وإيران ، أو نفى هذه المقولة ، الولايات المتحدة وإسرائيل الاتحاد السوفيتى أو القوى الشيوعية العالمية ، قوى أجنبية غير محددة ، أو نفى تورط أية جهة أجنبية فى الأحداث .

ج - موقف أجهزة الأمن (جيش وشرطة) من الأحداث :

وتتدرج تحتها فئات فرعية تكشف عن نظرة الصحف المصرية من موقف أجهزة الأمن من الأحداث ، حيث تباينت هذه النظرة من تحميل جهاز الشرطة - أو وزير الداخلية فى ذلك الوقت - مسئولية ما وقع من أحداث (بتهاونه فى متابعة جذورها وعجزه عن السيطرة عليها ، أو تقصيره فى توصيل المعلومات الى الجهاز الرئاسى أو القيادات العليا فى الشرطة عند بدء وقوع الأحداث) ، الى تبنى بعض الصحف موقف الدفاع عن جهاز الشرطة أو وزير الداخلية ، بالإشارة الى الثقة فى هذا الجهاز ، رغم ما وقع من أحداث . أو رفض قطاعات من جنود الأمن المركزى الاشتراك فى الأحداث وتعاون الشرطة فى جمع التحريات وضبط الهاربين ورد المسروقات الى ذويها . أما فيما يختص بموقف القوات المسلحة من الأحداث فقد اشتملت هذه الفئة على الاشادة بجهود تلك القوات فى السيطرة على الأحداث وموقفها الحضارى والانسانى بالإضافة الى تبرير قرار تدخل القوات المسلحة أو الدفاع عنه كحالة مؤقتة ، كما اشتملت أيضا على اتهام القوات المسلحة بالتأخر فى حسم الموقف ، أو الخوف من تزايد نفوذ الجيش على الحياة المدنية . ومن ناحية أخرى اندرج تحت هذه الفئة ابراز التلاحم والتعاون بين الجيش والشرطة (وأن ما حدث لن يؤثر على العلاقة بينهما) ، فى مقابل القول بتدمير الأحداث للعلاقة بين أجهزة الأمن الداخلى والخارجى .

ثانيا : تحليل دوافع وأسبابها الأحداث :

تعنى هذه الفئة الرئيسية بتحديد الأسباب والدوافع التى أدت الى وقوع أحداث

العنف . وتتضمن دوافع تتعلق بجهاز الأمن ذاته ، وأخرى تتعلق بالظروف المجتمعية فى مصر . وتحتوى كل منهما على عدد من الفئات الفرعية تتمثل فيما يلى :

أ - دوافع تتعلق بجهاز الأمن :

وتتضمن الأفكار التى وردت بصدد النشأة غير الطبيعية لجهاز الأمن المركزى كواحد من أدوات القهر ، وسوء الأوضاع المعيشية للجنود ، وتكوين الجهاز من أضعف الفئات الاجتماعية وافقرها وأجهلها ، مما أدى الى سهولة انقيادها ، بالاضافة الى بدائية اعداد وتدريب قوات الأمن المركزى ، أو الاشارة بالنفى الى سوء معاملتهم أو ايضاح غياب العلاقة السليمة بين القيادات والجنود ، أو وجود بعض الثغرات فى قوانين الشرطة ، والخطأ فى اختيار مواقع معسكرات الأمن وأماكن الحراسة داخل المدن ، أو الاشارة الى نبأ مد فترة خدمة المجندين فى الأمن المركزى سنة أخرى سواء كشائعة أو حقيقة فعلية ، أو الاشارة بالنفى لشائعة مد فترة الخدمة كدافع وراء الأحداث .

ب - أسباب تتعلق بالظروف المجتمعية فى مصر :

وتنقسم الى نوعين من الأسباب :

١ - أسباب سياسية ، وتحتوى على عدد من الأفكار التى تبرز مسئولية مناخ الاثارة بالتأييد أو بالرفض . الى جانب الاشارة الى عدم وجود ديمقراطية حقيقية أو قنوات شرعية تتيح التعبير عن الرأى بدلا من اللجوء الى العنف ، ورفض تحميل الديمقراطية مسئولية الأحداث . بالاضافة الى ابراز تمسك الحكومة بمؤسسات وأشخاص مرفوضة جماهيريا ، والسياسات الخاطئة التى تتبعها الحكومة وقصور أدائها السياسى والادارى ، والخلل فى عمليات التنشئة الاجتماعية ، وضعف الوعى العام ، الى جانب عدم تطبيق شرع الله وقلة البرامج الاعلامية الدينية ، وفكرة الضغوط والتحديات الخارجية على مصر ، ورغبة بعض القوى فى استدراج الجيش للهيمنة على العمل السياسى والدفاع عن مصالح طبقات بعينها ، الى جانب مسئولية الحالة النفسية للشعب بعد فرض

الصلح مع اسرائيل عليه ، وكذلك رفض اعتبار الأحداث ثورة على كامب ديفيد ، أو ضد اسرائيل وامريكا .

٢ - أسباب اقتصادية أو اجتماعية وتتضمن ازدياد معاناة الجماهير اقتصاديا واجتماعيا بالتأييد أو بالرفض . الى جانب تدهور وقلة موارد الدولة ، واتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي ، وعدم وجود عدالة اجتماعية ، ومظاهر الانفاق الاستفزازي وانتشار اللامبالاة في المجتمع ، والفساد والأمراض الاجتماعية ، وخضوع الحكومة لتوجيهات البنك الدولي الاقتصادية ، الى جانب فئة برفض القول بعدم وجود عدالة اجتماعية .

رابعاً : ردود الفعل الداخلية :

وتستكشف هذه الفئة تصوير الصحف لرد الفعل الداخلي لأحداث تمرد جنود الأمن المركزي ، وذلك من حيث رد الفعل الشعبي لها الى جانب ردود الفعل الحكومية تجاهها ، على النحو التالي :

أ - رد الفعل الشعبي :

وتتناول استنكار ورفض الشعب - كأفراد أو مؤسسات أو أحزاب - لأحداث العنف ، ورفض الشعب المشاركة في هذه الأحداث نتيجة تجربة الممارسة الديمقراطية التي عاشها خلال السنوات القليلة الماضية (أو القول بأن الديمقراطية هي التي حمت مصر من الأزمة) والاشارة الى تعاون الشعب مع القوات المسلحة ومشاركته في اجهاض التمرد (أو عدم تحامل المواطنين على الجنود المتمردين أثناء مقاومتهم) ووقوف الشعب بجانب القيادة السياسية أثناء الأزمة (واعتبار ما حدث بمثابة اعادة بيعه للرئيس مبارك ، وتدعيم لثقة الجماهير في قيادتها) . وفي المقابل رفض القول بوقوف الشعب بجانب القيادة السياسية ، والاشارة الى تجاوب المواطنين مع قرار حظر التجول وانضباطهم الذاتي ، التنويه بصلاية الجبهة الداخلية وأصالة الشعب المصري التي برزت أثناء الأحداث ، ومساهمة المؤسسات والمواطنين في تعويض خسائر الأحداث ، ومبالغة بعض صحف المعارضة في تقدير حجم الخسائر .

ب - ردود الفعل على المستوى الحكومى :

وشملت اشارة الصحف الى الحكومة للجوء الى القوات المسلحة ، وتبريرها لفرض حظر التجول ، دراسة الحكومة لأوضاع الأمن المركزى واعادة النظر فيها الاشادة بمواجهة الحزب الوطنى أو الحكومة للأحداث وتحركهما فى مواجهتها ، التزام الدولة بتعويض الافراد والمنشآت عن الخسائر .. دراسة الحكومة ومناقشتها لأحداث الشغب خلال الاجتماعات بين المسئولين ، واعدادها لتقارير حول الأزمة أو وضع خطط مستقبلية ، رفض شيخ الازهر للفتنة ، رؤية الحكومة للأحداث كزوبعة محدودة ، ومن ثم عدم تسليمها بضرورة أى اصلاح سياسى أو اقتصادى ، رفض الحكومة لسياسة الضغط من أجل تحقيق مصالح فتوية ، استجابة الحكومة لمطالب الجنود وحل مشكلاتهم ، الاشادة بموقف القيادة السياسية أو الرئيس مبارك أثناء الأزمة بعدم اللجوء الى اجراءات استثنائية وحرصها على الديمقراطية - اعادة النظر فى جهاز الشرطة (تغيير القيادات داخله أو تعديل بعض القوانين) ، الاشادة بموقف أجهزة الاعلام أثناء الأزمة ، أو ابراز الدور السلبى للاعلام أثناءها .

خامسا : ردود الفعل العالمية :

وتقيس هذه الفئة تصور الصحف المصرية لردود الفعل التى ظهرت فى الخارج تجاه احداث تمرد جنود الأمن المركزى ، وذلك على مستويين : الأول يتعلق بالموقف العربى من الأحداث ، والثانى يتناول موقف العالم الخارجى منها ، على النحو التالى :

أ - الموقف العربى :

ويتضمن رفض العرب واستنكارهم للأحداث ، اشادة الحكومات العربية بجهود الحكومة المصرية فى مواجهة الأحداث ، التأكيد على الارتباط المصيرى بين مصر والدول العربية ، اشادة الصحف العربية بموقف الرئيس مبارك ، اشادة العرب بالاعلام المصرى وتأكيدهم على قدرة الشعب على تجاوز المحنة ، اشادة الصحف العربية بموقف الاحزاب المعارضة ، محاولة سوريا وليبيا تشويه سمعة مصر وتصويرهما للأحداث على انها انتفاضة شعبية ، ورفض الصحف المصرية تصوير بعض العرب للأحداث على أنها ثورة شعبية ضد كامب ديفيد .

ب - الموقف الخارجى :

ويندرج تحته عدة فئات فرعية تشمل تأييد حكومات العالم وصحفه لموقف الرئيس مبارك والحكومة المصرية من الأحداث (أو ثقة العالم بالنظام المصرى وتقديره للتناول الاعلامى للأحداث) ، كذلك تقدير العالم لموقف الشعب المصرى الحضارى ، اشادة صحف العالم بقدرة القوات المسلحة وتصرفها الحضارى ، استنكار العالم للأحداث وعرض بعض الدول تقديم المساعدات ، محاولات بعض وكالات الأنباء تشويه سمعة مصر ، عدم تأثر العلاقات بين مصر وكل من أوروبا والولايات المتحدة ، رفض فرنسا اعتبار الأحداث ثورة شعبية ، اشادة العالم بالسياحة فى مصر ، قلق المسئولين الامريكيين على الوضع فى مصر ، موقف اسرائيل من الأحداث (قلقها على العلاقات مع مصر ورؤيتها للأحداث كاهتزاز للاستقرار الداخلى) ، توقعات اسرائيلية امريكية بأن يطبق الرئيس مبارك سياسة القبضة الحديدية مع المعارضة .

سادسا : نتائج الأحداث وآثارها :

وهى فئة تبرز الآثار السلبية والايجابية لوقوع أحداث العنف بمحوريها الداخلى والخارجى : ويتضمن مستوى المحور الداخلى :

أ - الآثار السلبية للأحداث :

وتحتوى على فئات فرعية تبرز ضرب الاقتصاد الوطنى وتأثره بالأحداث ، واصابة النشاط السياسى بالركود ، وتأثر حركة التعامل النقدى والتجارى ، واعاقة مسيرة التقدم والتنمية وتدعيم معاناة الشعب ، ووقوع اعباء الأحداث على المواطن المصرى . الى جانب انتشار الفوضى وعدم الاستقرار نتيجة للأحداث ، والخسائر السياسية واهتزاز ثقة الشعب فى جهاز الأمن ، واحتمال رجوع الدولة عن الخط الديمقراطى فى الحكم .

ب - الآثار الايجابية للأحداث :

وتتضمن فئات فرعية مؤداها أن الاحداث كشفت عن التفاف الشعب حول القيادة ، وتأكد أهمية الديمقراطية وجدوى الشرعية الدستورية ، ووضحت صدق الحس

السياسى للرئيس مبارك وارتفاع أسهمه ، وصلابة الشعب المصرية أثناء الأزمة وعدم جدوى القوانين الاستثنائية ، الى جانب تبيان عدم تأثير النشاط السياحى بالأحداث ، وخروج مصر أقوى مما كانت ، وازدياد الانتاج نتيجة تجاوب العمال ، وعدم تأثير مناخ الاستثمار ، ورفض الاصلاح الجزئى ، وكسب الطبقة الوسطى فى صف فكرة اعادة توزيع الأعباء الاجتماعية . الى جانب حدوث تغير فى أسلوب معاملة ضباط الأمن المركزى للجنود .

أما على مستوى المحور الخارجى ، فانه يتضمن تشويه سمعة مصر عالميا الى جانب عدم تأثير حركة الاستثمار الخارجى بالاحداث . بالاضافة الى استمرار المعونات القادمة من البنك الدولى والبنوك الدولية الاخرى .

سابعا : التصور المستقبلى لكيفية مواجهة احداث العنف :

هى فئة تعنى بتباين التصورات المستقبلية التى طرحتها الصحافة لكيفية مواجهة احداث العنف الواقعة فى فبراير ١٩٨٦ ، أو أية احداث عنف محتمل وقوعها فى المستقبل وتحتوى على تصورات تتعلق بجهاز الأمن ، وأخرى تتعلق بالأوضاع المجتمعية فى مصر .

أ - تصورات تتعلق بجهاز الأمن :

وتتضمن فئات فرعية عديدة ، وهى ضرورة اعادة النظر فى أوضاع جنود الأمن المركزى وظروفهم المعيشية . كما وردت تصورات تبين ضرورة الغاء جهاز الامن المركزى ، وأخرى ترى الاكتفاء بتقليصه وتدعيم جهاز الشرطة ، أو ترفض الغاءه لعدم وجود بديل له ، وأخرى ترى الحاقه بالقوات المسلحة . كما احتوت على ضرورة اعادة النظر فى أسلوب اعداد الجنود ، واقامة حوار بين المسئولين والفاعلين للاحداث لازالة أسباب التمرد ، الى جانب ضرورة تشديد العقوبة عليهم . بالاضافة الى ضرورة نقل معسكراتهم خارج المدن . كما جاءت ضرورة مشاركة كافة الاحزاب السياسية برأيها فى تطوير جهاز الشرطة .

ب - تصورات تتعلق بالأوضاع المجتمعية فى مصر :

وتنقسم الى نوعين من الأوضاع :

١ - الأوضاع السياسية وتحتوى على تصورات مطلوبة باتباع سياسة الاعتماد على الذات والحد من الموارد الأجنبية وضرورة الحفاظ على الديمقراطية وتدعيمها بطريقة أفضل وضرورة تغيير الدستور والنظام الانتخابى المطبق وطرح الثقة فى الحكومة ومجلس الشعب والاصلاح السياسى بمراجعة السياسات القائمة ، وفتح أوسع حوار سياسى . الى جانب مطالبة الحكومة بالصحة والالتزام بأوليات مصالح الجماهير ، والاعتراف بحق الاضراب السلمى فى التعبير عن الاحتجاج على أية أوضاع ، ومسئولية الدولة فى توافر قنوات تدفق المعلومات من والى الشعب ، ومطالبة كتاب المعارضة بالتثبت من المعلومات قبل نشرها بالاضافة الى المطالبة باعادة النظر فى سياسات ثورة يوليو (المجانية فى التعليم ، وتعيين الخريجين) والمطالبة بالتربية السياسية والوطنية السليمة ، والعودة الى مصر العروبة ، والمطالبة بتقنين وتطبيق الشريعة الاسلامية .

٢ - الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية :

وتتضمن ضرورة العمل على زيادة الانتاج والتأكيد على أهمية الاستقرار لاستمرار النمو الاقتصادى ، ومعالجة الخلل الناتج عن سياسة الانفتاح ، وضرورة العدالة الاجتماعية ووضع برنامج للتقشف والحد من الاستهلاك أو الاخفاق الحكومى ، وضرورة اصلاح الخلل الإدارى ، ووضع سياسات تشجيع على الانتاج المحلى والاعتماد على الذات (الحد من السلع والموارد الأجنبية ، وتشجيع القطاع العام الى جانب الخاص) ، ورفض نصائح وتوجيهات البنك الدولى ، بالاضافة الى رفع الدعم والغائه لعدم وصوله الى مستحقيه ، والمطالبة بدراسة ظاهرة العنف بأسلوب علمى ، والمطالبة باتباع سياسة سياحية غير تقليدية ، وقيام الفنادق والمنشآت السياحية بتدريب عاملها على مكافحة الارهاب ، الى جانب ضرورة اعادة تقسيم مصر الى اقاليم تخطيطية وشق شوارع طويلة وعرضية حول المدن وداخلها لسرعة تحرك المواطنين . بالاضافة الى ضرورة اعادة النظر فى السياسة التعليمية ونظام التعليم ، والمطالبة بالتنشئة الدينية وتعميق القيم الدينية .

قياس ثبات أداة الدراسة :

بعد أن تمت صياغة استمارة تحليل المضمون فى صورتها شبه النهائية ، قامت

هيئة البحث باتخاذ الخطوات الاجرائية التالية ، بهدف الوصول الى درجة عالية من الاتفاق بين المحللين لمضمون المادة التي شملتها عينة الدراسة :

١ - تعريف هيئة البحث بالغرض من اجراء الدراسة ، والأهداف التي تسعى الى تحقيقها من ورائها ، ومناقشة التساؤلات التي تثيرها الدراسة والتي تؤدي الى بلوغ تلك الأهداف العامة .

٢ - عرض أداة البحث : وهي استمارة تحليل المضمون بفئاتها العريضة والفرعية وقد تمت مناقشة الاستمارة من جانب المحللين ، للوصول الى درجة اتفاق في فهم الفئات وتصنيف المضمون المندرج تحتها .

٣ - قيام هيئة البحث (خمسة أعضاء) بتحليل عينة من المقالات (★) ، للتحقق من توافر نسبة اتفاق مقبولة بين المحللين في تحليلهم للمادة ذاتها .

وقد تم قياس نسبة الاتفاق على أساس حساب النسبة المئوية لاتفاق المحللين حول ورود الفئات الفرعية ، بالنسبة لكل فئة عريضة من فئات الاداة ، وعلى مستوى كل مقال على حده .

وقد اعتبرت هيئة البحث أن النسب التي تم التوصل اليها تعد مقبولة ومرضية لتشعب استمارة التحليل وتفرعها الى فئات رئيسية وفرعية وثانوية^(١) .

خطة المعالجة الاحصائية :

انطلاقاً من التساؤلات التي طرحت في هذه الدراسة ، تم وضع خطة المعالجة الاحصائية التي تعتمد على استخراج مايلي :

١ - تحديد تكرارات ورود فئات الشكل في عينة المادة الصحفية بالنسبة لكل صحيفة على حده .

★ المقالات التي أجريت عليها تجربة الثبات هي : ابراهيم نافع : «مصر هي القضية، وآمال بكير : «برواز» و «الحياة تمضي رغم الأحداث» ، وقد نشرت في جريدة الاهرام عدد ١٩٨٦/٢/٢٨ .

(١) أنظر الجداول رقم (١) و (٢) و (٣) في الملحق والتي توضح نسبة الاتفاق على مستوى الفئات العريضة للأداة في كل موضوع صحفى أجريت عليه تجربة الثبات .

٢ - تجديد تكرارات ورود فئات المضمون على مستويين :

أ - الفترة الزمنية للدراسة ككل (من ٢٦ فبراير الى ١٠ ابريل ١٩٨٦) .

ب - فترات زمنية تم تقسيمها طبقا لتفاعلات الأحداث وتشمل :

- الفترة من ٢٦ الى ٢٨ فبراير : وتمثل وقت وقوع أحداث التمرد والشغب

- الفترة من ١ الى ٨ مارس : وتمثل الفترة التي تلت الأحداث مباشرة والتي

شهدت ردود الفعل لها حتى خطاب رئيس الجمهورية في ٨ مارس ١٩٨٦ .

- الفترة من ٩ مارس الى ١٠ ابريل ، وتمثل رد فعل الصحافة المصرية

لخطاب رئيس الجمهورية حول الأحداث ، حتى اعلان نتائج التحقيقات في ٤

ابريل ورد الفعل لها .

٣ - النسب المئوية لتكرارات ورود فئات المضمون الرئيسية في الفترة الزمنية ككل

بالنسبة لكل صحيفة على حدة .

واذا كان الهدف من هذه الدراسة يتلخص في الكشف عن مدى اهتمام الصحف

المصرية بأحداث تمرد جنود الأمن المركزي ، وتحديد اتجاهات تلك الصحف نحو

هذه الأحداث ، فان عرض النتائج المستخلصة من استخدام أسلوب تحليل مضمون

تلك الصحف سيتم على محورين :

الأول : مدى اهتمام الصحف المصرية المختلفة بالأحداث .

والثاني : اتجاهات الصحف المصرية نحو تلك الأحداث .

★ ★ ★

اهتمام الصحف المصرية بأحداث فبراير ١٩٨٦

أظهرت نتائج التحليل الكمي لمضمون المواد الصحفية التى تناولت أحداث تمرد الأمن المركزى أن كافة الصحف المصرية (قومية وحزبية) قد أظهرت درجة عالية من الاهتمام بمعالجة تلك الأحداث ، اذ يبلغ عدد المواد الصحفية المنشورة فى تلك الصحف (١٣٨٩) موضوعا خلال فترة الدراسة . وبالنسبة للصحف القومية كانت جريدة الأخبار أكثر الجرائد اليومية اهتماما بالأحداث من حيث عدد المواد الصحفية المنشورة حولها (٤٦٩ موضوعا) ، وتليها جريدة الاهرام (٣٧٦ موضوعا) ثم جريدة الجمهورية (٢٥٠ موضوعا). وعلى مستوى الصحف الحزبية ، كانت صحيفة مايو أكثر تلك الصحف تناولا للأحداث (٨١ موضوعا) ، تليها صحيفتا الوفد والاحرار (٦١ موضوعا لكل منهما) ، ثم الاهالى (٤٦ موضوعا) ، فالشعب (٤٥ موضوعا)^(١) . ويتضح اهتمام الصحف الحزبية المكثف بالحدث من مقارنة هذه الارقام مع عدد المرات التى ظهرت فيها هذه الصحف خلال فترة الدراسة ، وكم الأعداد التى تناولت الأحداث^(٢) .

ويبرر صدور الصحف القومية الثلاثة يوميا ، تميزها بعدد أوفر من الموضوعات الصحفية عن الصحف الحزبية - التى تصدر أسبوعيا - فى معالجة أحداث تمرد جنود الأمن المركزى . ومن ناحية أخرى ، فإن العلاقة التقليدية بين الصحف القومية والمؤسسات الحاكمة قد جعلها تولى هذه الأحداث عناية خاصة ، من أجل محاولة فهم طبيعتها وتبرير حدوثها ، وما يمكن أن ينجم عنها ، وهذا ماستوضحه النتائج الخاصة بمضمون المواد الصحفية التى نشرتها هذه الصحف ، وفى هذا الإطار ، يمكن تفسير اهتمام صحيفة مايو الصادرة عن الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم بدرجة أكبر من باقى الصحف الحزبية .

(١) أنظر فى الملحق الجدول رقم (٤) الذى يوضح عدد المواد الصحفية المتعلقة بأحداث التمرد فى الصحف المصرية فى الفترة من ٢٦ فبراير الى ١٠ ابريل ١٩٨٦ .
(٢) أنظر فى الملحق جدول رقم (٥) الذى يوضح أعداد الصحف المصرية المتضمنة لأحداث فبراير ١٩٨٦ ، والتى خضعت للتحليل خلال فترة الدراسة .

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الصحف القومية قد أبدت اهتماما ملحوظا بالأحداث فور وقوعها في الأيام الثلاثة الأخيرة من شهر فبراير ، ثم تصاعد اهتمامها بتغطية ومعالجة هذه الأحداث حتى خطاب رئيس الجمهورية في الثامن من شهر مارس وبعد ذلك انخفض اهتمامها انخفاضاً ملحوظاً وحاداً في الفترة التالية . ويمكن تفسير ذلك في ضوء التوجيهات الرسمية للدولة بعدم التأثير على الجهات القضائية التي تتولى التحقيق في تلك الأحداث .

أما فيما يتعلق بالصحف الحزبية ، فقد تصادف أن الأيام الثلاثة الأخيرة من شهر فبراير وهي الفترة التي وقعت فيها الأحداث لم تكن المواعيد المقررة لصدور معظمها فيما عدا صحيفة الوفد، التي أعطت في عددها الصادر في هذه الفترة بعض الاهتمام بهذه الأحداث . وتجدر الإشارة هنا إلى أن الصحف الحزبية قد تميزت عن الصحف القومية - بما في ذلك صحيفة الحزب الحاكم (مايو) - باستمرارها الاهتمام بالأحداث وتصاعد هذا الاهتمام حتى في الفترة التالية لخطاب رئيس الجمهورية ، الأمر الذي يعكس اهتمامها بمتابعة الأحداث ومحاولتها تشكيل الرأي العام تجاهها وفقاً لرؤية كل منها الخاصة ، بغض النظر عن التوجيهات الرسمية للدولة . ويوضح الجدول رقم (١) توزيع المادة الصحفية في الصحف المصرية خلال الفترات الزمنية الثلاثة التي انقسمت إليها الدراسة .

وفيما يختص بفئة نوع المادة الصحفية ، فقد أظهرت النتائج الكمية للدراسة اهتمام الصحف القومية بتناول الأحداث سواء في القالب الخبري أو في قوالب الرأي المختلفة ، وإن كان ذلك الاهتمام في مادة الخبر قد زاد عنه في مادة الرأي ، الأمر الذي يعكس حرصها على تغطية الأحداث ورد الفعل نحوها أكثر من اهتمامها بتفسير تلك الأحداث أو تحليلها للقارئ ، وذلك بوصفها صحفاً إخبارية في المقام الأول ، إلى جانب كونها صحفاً للرأي أيضاً . هذا على عكس الصحف الحزبية ، التي أبدت اهتماماً ملحوظاً بتفسير وتحليل أحداث تمرد جنود الأمن المركزي من خلال مواد الرأي على تعدد قوالبها - بدرجة تفوق تناولها الإخباري لها ، في إطار التوجه السياسي لكل من هذه الصحف ورؤيتها الخاصة اللازمة وأحداثها ، وذلك انعكاساً لكون هذه الصحف صحفاً للرأي ومنبراً حزبياً في المقام الأول . ويوضح الجدول رقم (٢) توزيع المادة الصحفية في الصحف المصرية على فئة نوع المادة الصحفية .

جدول رقم (١)

تكرارات ونسب المادة التي تناولتها كل صحيفة موزعة على فئات التاريخ

الزمن	الصحيفة		الأهرام		الأخبار		الجريدة		الأهالي		الأحرار		التعميم		الوزن		سايو	
	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%
الفترة من ٢٦ الى ٢٨ فبراير	٧٢	١٩	٧٧	١٦	١٢	٢١	١٦	٢١	١٦	٢١	١٦	٢١	١٦	٢١	١٦	٢١	١٦	٢١
الفترة من ١ الى ٨ مارس	٢٤٩	٦٦	٣٢١	٦٨	٦٢	١٥٤	٦٨	٦٢	١٨	٣٩	٣٤	٥٦	١٥	٣٣	٢٧	٤٤	٣٩	٤٨
الفترة من ٩ مارس الى ١٠ أبريل	٥٥	١٥	٧١	١٥	٢٦	٦٥	٢٦	٢٨	٦١	٢٧	٤٤	٣٠	٦٧	٢٩	٤٨	٤٢	٥٢	٤٨
المجموع	٣٧٦	١٠٠	٤٦٩	١٠٠	٤٦	٢٥٠	١٠٠	٤٦	١٠٠	٦١	١٠٠	٤٥	٦١	١٠٠	٨١	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

تكرارات ونسب مادة لكل صحيفة موزعة على فئة نوع المادة الصحفية

[illegible]

وبالنسبة لفئة صفحة النشر ، أوضحت نتائج التحليل الكمي في الدراسة غلبة المواد الصحفية التي ظهرت في الصفحات الداخلية عنها في الصفحة الأولى ، سواء فيما يتعلق بالصحف الحزبية أو القومية ، وهي نتيجة منطقية لكثرة عدد الصفحات الداخلية في أية صحيفة مقارنة بالصفحة الأولى .

وعلى مستوى الصحف القومية كانت صحيفة الجمهورية أكثر الصحف اهتماما بإبراز الأحداث في صفحتها الأولى (٨٩ موضوعا بنسبة ٣٦٪ من إجمالي منشورته) وقد جاءت جريدة الاخبار في المرتبة الثانية من حيث الاهتمام بإبراز الموضوع في الصفحة الأولى (١١٨ موضوعا بنسبة ٢٥٪) . وتعكس هذه النتيجة سياسة كل من الصحيفتين المتمثلة في الاهتمام بإبراز الأحداث الساخنة بأساليب مختلفة ومتعددة . اما على مستوى الصحف الحزبية فقد ظهر تقارب في تناول هذه الصحف للأحداث على صفحتها الأولى ، وان زاد هذا التناول في صحيفتي الاحرار والشعب عنه في باقي الصحف الحزبية. ويوضح الجدول رقم (٣) توزيع المادة الصحفية في الصحف الثلاثة على فئة صفحة النشر .



جدول رقم (٣)

تكرارات ونسب ورود الأحداث في كل صحيفة
موزعة على فئة صفحة النشر

المجموع	صفحة داخلية		صفحة أولى		الصفحة الصحيفة
	%	ك	%	ك	
٣٧٦	٧٨	٢٩٢	٢٢	٨٤	الاهرام
٤٦٩	٧٥	٣٥١	٢٥	١١٨	الأخبار
٢٥٠	٦٤	١٦١	٣٦	٨٩	الجمهورية
٤٦	٧٨	٣٦	٢٢	١٠	الاهالى
٦١	٦٩	٤٢	٣١	١٩	الاحرار
٤٥	٦٩	٣١	٣١	١٤	الشعب
٦١	٧٢	٤٤	٢٨	١٧	الوفد
٨١	٧٩	٦٤	٢١	١٧	مايو

وبصفة عامة يمكن القول بأن كافة الصحف المصرية قد استشعرت مدى خطورة أحداث تمرد جنود الأمن المركزى ، وتهديدها للأمن والاستقرار الداخلى لمصر ، الأمر الذى حدا بها الى تغطية تلك الاحداث ، ومحاولة تفسيرها وبيان دوافعها وقياس نتائجها لقراءها ، واستوت فى ذلك الصحف القومية مع الحزبية . ويقول آخر ، فان الأزمة الاجتماعية التى تعرضت لها مصر فى فبراير ١٩٨٦ قد استنفرت كافة الصحف والأقلام المصرية ، على اختلاف انتماءاتها الفكرية واتجاهاتها الحزبية . أما كيف أثرت هذه الاتجاهات والانتماءات على تناول كل صحيفة لابعاد الأزمة فهذا ما سيوضحه الجزء التالى من عرض نتائج التحليل الكمي والكيفي للدراسة ، متمثلا فى اتجاهات الصحف المصرية نحو الاحداث .

أتجاهات الصحف المصرية نحو أحداث فبراير ١٩٨٦ :

تحقيقاً للهدف الرئيسى من الدراسة وهو التعرف على موقف الصحف المصرية من الازمة التى تفجرت فى شهر فبراير ١٩٨٦ ، وتحديد الاتجاهات المطروحة ازاء تلك الازمة ، فانه من الاهمية بمكان كشف الكيفية التى تمت بها تغطية الاحداث ، وتحديد نظرة كل من الصحف القومية والحزبية تجاهها ، وتصور كل صحيفة الخاص نحو ما وقع من أحداث . كذلك فانه يجب التعرف على تحليلات هذه الصحف للدوافع الكامنه وراء ما حدث ورؤيتها للعوامل المحركة له سواء كانت عوامل خاصة ببناء جهاز الامن المركزى ، أو تتصل بالظروف المحيطة به فى مصر ، ثم يأتى بعد ذلك تعبير تلك الصحف عن ردود الفعل الداخلية والخارجية لما جرى من أحداث بالاضافة الى رؤيتها للآثار التى نجمت عنها والنتائج المترتبة عليها ، وأخيرا التصور الذى طرحته هذه الصحف لكيفية مواجهة الازمة واسلوب تلافيها فى المستقبل .

وحول هذه المحاور السابقة ، سيأتى عرض نتائج التحليل الكمى والكيفى لمضمون المواد الصحفية التى نشرت حول احداث تمرد جنود الامن المركزى فى الصحف المصرية :-

أولا : التغطية الصحفية للأحداث :

عنيت كافة الصحف المصرية بالتغطية الصحفية لأحداث جنود الأمن المركزى من حيث تحديد كيفية بدء الأحداث وتتبع مسارها وتحديد الخسائر المادية التى نجمت عنها .

وقد أظهرت نتائج التحليل الكمى زيادة اهتمام الصحف القومية الثلاث فى تغطية ومتابعة الأحداث عن الصحف الحزبية المختلفة ، وذلك باعتبار أن الأولى صحف يومية تركز اهتماماتها على المتابعة الاخبارية للأحداث الى جانب حرصها على تحليلها وابداء الرأى فيها .. اما الصحف الحزبية ، فان صدورها الأسبوعى يجعلها تحصر نشاطها الصحفى حول محور الرأى الى حد كبير ، وتضع التغطية الاخبارية على هامش ذلك النشاط .

وجدير بالذكر أنه على مستوى الصحف القومية تفوقت جريدتا الاخبار والاهرام على صحيفة الجمهورية من حيث تغطيتها للاحداث . أما على مستوى الصحف الحزبية فقد اهتمت كل من صحيفتى الاحرار والوفد بتغطية الاحداث بدرجة اكبر من زميلاتها وكانت صحيفة الاهالى اقل تلك الصحف اهتماما بهذه التغطية .

وقد أظهرت نتائج التحليل الكمي ان الصحف القومية فى تغطيتها ومتابعتها للأحداث قد ركزت بؤرة اهتمامها على انتهاء احداث التمرد وتصفية جيوبه ، وسيطرة القوات المسلحة على الموقف ، ومن ثم عودة الأمور الى سيرها الطبيعى من حيث استعادة الشارع المصرى للاستقرار ، وعودة المرافق وأجهزة الخدمات الى ممارسة نشاطها الاعتيادى . ويتضح هذا الاهتمام فى النسب التى شغلتها هذه الأفكار فى المادة التى تناولتها كل صحيفة من الصحف القومية ، حيث تكرر ورودها فى جريدة الأهرام بنسبة ٤٤ ٪ ، وجاء ذكرها بنسبة ٤٣ ٪ فى جريدة الأخبار أما جريدة الجمهورية فقد أوردت هذه الأفكار بنسبة ٣٥ ٪ من اجمالى المواد التى نشرتها حول هذا البعد .

وعلى الرغم من تركيز ورود هذه الأفكار بدرجة واضحة فى الفترة من ١ الى ٨ مارس ١٩٨٦^(١) ، الا أن الصحف القومية قد اهتمت بابرارها حتى خلال الايام الثلاثة التالية لوقوع أحداث التمرد فى الفترة من ٢٦ الى ٢٨ فبراير .. خاصة صحيفتا الأهرام (٢٧ موضوعا) والاخبار (١٦ موضوعا)^(٢) .

ويرجع اهتمام الصحف القومية بابرار استقرار الشارع المصرى وعودة الأمور الى سيرها الطبيعى ، الى ارتباط تلك الصحف بالمؤسسات الحاكمة بعلاقة شبه رسمية الأمر الذى دفعها الى محاولة طمأنة القارئ المصرى الى استقرار الأحوال الداخلية وسيطرة الحكومة على الموقف .

أما على مستوى الصحف الحزبية ، فان بؤرة اهتمام تلك الصحف قد تركزت حول مدى الخسائر - كما ونوعا - التى لحقت بالفنادق والمنشآت السياحية والمركبات العامة والخاصة أو تلك التى لحقت بالأفراد من مدنيين او عسكريين ..

(١) أنظر فى الملحق الجدول رقم (٦) الذى يوضح تكرارات ورود الفئة «أولا» فى الصحف موزعة على الفترات التاريخية التى انقسمت اليها فترة الدراسة .

(٢) أنظر فى الملحق الجدول السابق .

وقد كانت صحيفة مايو أكثر الصحف الحزبية اهتماما بالإشارة الى هذه الخسائر (٧٢٪ من تغطيتها للأحداث) تليها الوقف بنسبة (٤٤٪) ثم صحيفة الاحرار (٤٠٪) فصحيفة الشعب (٣٨٪) .

وقد تركز ابراز هذه الصحف للخسائر التي حدثت نتيجة للأحداث في الفترة من اول شهر مارس حتى التاسع منه^(١) حيث ان هذه الصحف تصادف عدم صدورها خلال فترة وقوع الأحداث - فيما عدا صحيفة الوقف - وان كانت لم تهمل الإشارة الى هذه الخسائر حتى بعد مرور فترة وقوع الأحداث^(٢) .

وقد كان من المنطقي ان تركز الصحف الحزبية بؤرة اهتمامها في تغطية الأحداث على الخسائر الناجمة عن تمرد جنود الأمن المركزي ، وذلك باعتبارها صحفا معارضة للحزب الحاكم ، الامر الذي يدفعها الى ابراز مطالب ممارسة هذا الحزب لسلطاته في اطار نقدها لسياساته العامة . أما فيما يتعلق بصحيفة مايو الناطقة بلسان الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم ، فقد اظهرت نتائج تطبيق اختبار (كا^٢) ان اهتمام هذه الصحيفة بابراز الخسائر المادية التي نتجت عن الاحداث قد جاء في اطار استنكارها لوقوع مثل هذه الاحداث ، وابرازها لبشاعة الجريمة التي ارتكبتها المتمردون في حق وطنهم وشعبهم .. حيث اثبت تطبيق هذا الاختبار وجود علاقة قوية عند مستوى دلالة (١٪) بين هاتين الفئتين ، فقد كانت قيمة (كا^٢) المحسوبة بينهما (٦,٦٤) .

وقد اهتمت الصحف القومية الثلاثة بابراز الخسائر المادية التي نجمت عن التمرد واحتل هذا البعد المركز الثاني في اهتمامها بتغطية الاحداث حيث اشارت جريدة الجمهورية الى كم ونوع الخسائر المادية والبشرية في (٣٣٪) من الموضوعات التي نشرتها حول هذا البعد ، وتكررتها الأهرام (بنسبة ٣١٪) بينما تناولتها الأخبار بنسبة (٢٩٪) من اهتمامها بالتغطية الخبرية للأحداث .

ومن ناحية أخرى ، فقد كانت الصحف القومية اكثر اهتماما من الصحف الحزبية بتغطية عودة الهاربين من جنود الأمن المركزي وسجناء سجن طره ، وتسليمهم أنفسهم للسلطات المختصة . وتتمشى هذه النتيجة مع ما سبقت الإشارة اليه من ميل

(١) انظر في الملحق الجدول السابق الإشارة اليه .

(٢) الجدول السابق نفسه .

الصحف القومية الى ابراز عودة الامور الى سيرها الطبيعي بدرجة اكبر من اهتمام الصحف الحزبية بذلك .

وقد أظهرت نتائج التحليل الكمي أن كافة الصحف القومية والحزبية - فيما عدا صحيفة مايو - قد اهتمت في تغطيتها للأحداث بتبيان الكيفية التي بدأت بها أحداث تمرد جنود الامن المركزى . وفى هذا الصدد ، أوضحت الصحف ان التمرد قد وقع بين فرق معسكر الهرم وطريق الفيوم ، ثم امتد منها الى كافة المعسكرات الاخرى . وفى الوقت نفسه لم تغفل هذه الصحف الاشارة الى حقيقة ان للتمرد جذورا ومحاولات سابقة للعصيان ، بدأت منذ فترة قبل بداية أحداث فبراير ١٩٨٦ . كذلك اهتمت جميع الصحف المصرية - بدرجات متفاوتة - بالاشارة الى أحداث الاقاليم ، واعطاء الحدث حجمه الحقيقى ، حيث اهتمت بتغطية محاولات التمرد فى الاسماعيلية واسيوط الى جانب تلك التى وقعت فى القاهرة والجيزة .. الأمر الذى من شأنه ان يرفع من درجة مصداقية هذه الصحف وبخاصة القومية - لدى القارئ المصرى ، خاصة وان الصحف القومية الثلاث قد اشارت الى أحداث الاقاليم فور وقوع الأحداث ، وحرصت على اعلام القارئ بالحجم الحقيقى لها منذ الايام الاولى للتمرد .

ويوضح الجدول رقم (٤) تكرارات ونسب ورود الفئات الفرعية المندرجة تحت فئة التغطية الصحفية للأحداث فى الصحف المصرية ، خلال الفترة الكاملة للدراسة .

ونستخلص من النتائج السابقة ان الخط العام الذى اتخذه الصحف المصرية فى تغطيتها للأحداث كان اعطاء الحدث حجمه الحقيقى ، بذكر ابعاده الواقعية الزمنية والمكانية - وطرح الحقائق كاملة أمام القراء ، سواء أكانت هذه الصحف قومية او حزبية . وقد كانت مصارحة القراء بالحقائق الكاملة ، دون محاولة بتر او تحوير بعضها ، أحد الأبعاد التى ساهمت فى صياغة رأى عام رافض لتمرد جنود الأمن المركزى ومتعاطف الى حد كبير مع موقف القيادة السياسية أثناء الأزمة .

ومن ناحية أخرى فان الصحف القومية على وجه الخصوص - فى تغطيتها للأحداث عمدت الى طمأنة الرأى العام الى استقرار الأحوال الداخلية ، وعودة الهدوء

(3) 1997

تكرارات ونسب الفئة أ و ب : التغطية الصحفية للأحداث ، خلال الفترة الكاملة للدراسة ،

الأمم		الأخير		الجمهورية		الأعمال		الأحمر		التجريب		الزبد		مايو	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١٢	٠	٢	١٨	١	٨	٢	٢٠	٥	١٠	٤	١١	٢	١٢	١	٠
١٤	٧	١٣	١٠	٤	٤	١	١٠	٤	٨	٤	١١	١	٢	١	٠
١٦	٢١	١٨	١٨	٢٧	٢١	١	١٠	٢٠	٤٠	٨	٣٨	١٨	١٤	٢١	٢٢
٢	١	٢	٢	١	٢	١	١٠	٤	٨	١	٠	٠	٠	١	٢
٣	١٧	١١	٢١	١٢	١	١	١٠	٥	١٠	١	٠	١	١٥	٢	١٤
٨٧	١١	١٠٣	١١	٢١	١٣	٢٥	١٠	١٠	٢٠	١	٠	١	١٥	٤	١٤
٢٠٠	١٠٠	٢٣١	١٠٠	٨٢	١٠٠	١٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	٢١	١٠٠	٤٠٠	١٠٠	٢١	١٠٠

١ - كيفية بدء الأبحاث :

٢ - الأبحاث تبدأ أين وفي الشهر وانتشرت في بقية الممكرات

٣ - التبريد كجذور في فترة

٤ - الأبحاث إلى أبحاث الأنا ليس

٥ - الأبحاث إلى نهاية وكما الخواص

٦ - الأبحاث إلى الأبحاث التي حدثت أثناء فترة حظر التجول

٧ - تنظيم عودة البها من الجود والجنس

٨ - عودة الأمور إلى سبيلها الطبيعي

المجموع

والأمن الى الشارع المصرى ، وسيطرة الحكومة على مقاليد الأمور ، فى محاولة منها لاستعادة هبة النظام الحاكم ، واشاعة الاطمئنان فى نفوس الجماهير .

ثانيا : تكييف الأحداث :

١ - وصف وتصنيف الأحداث :

اختلفت المسميات التى أطلقتها الصحف المصرية على أحداث تمرد جنود الأمن المركزى فى فبراير ١٩٨٦ .. فقد اختلفت الصحف فيما بينها - فى نظرتها لتلك الأحداث من حيث تصنيفها لها ، بل انه فى داخل الصحيفة الواحدة تباينت آراء الكتاب والمحررين ازاء معنى هذه الأحداث من حيث نظرتهم لها كثورة أو حركة احتجاج وطنى عام أو اعتبارها مجرد تمرد محدود من فرق الأمن المركزى أو توقعهم لوجود عنصر التآمر وراء الأحداث . وقد أوضحت ذلك نتائج التحليل الكمي على النحو التالى :-

على مستوى الصحف القومية ، دأبت صحيفة الأهرام على الإشارة الى الأحداث باعتبارها أحداث شغب بصفة عامة (بنسبة ٢٨٪ مما نشرته عن وصف الأحداث) ، كما انها مالت الى تناول هذه الأحداث باعتبارها تمردا أو عصيانا من بعض قوات الأمن المركزى وخروجها على النظام (بنسبة ٢٠٪) ، مؤكدة (بنسبة ١٠٪) على ان الأحداث تنحصر فى مجرد احتجاج قوات الامن المركزى على ظروفهم الخاصة رافضة بذلك اعتبار ما حدث حركة اجتماعية عامة .. ولكنه على الرغم من هذا الموقف العام للجريدة ، الا ان بعض المواد الصحفية التى نشرت على صفحاتها قد اتخذت مواقف اخرى مخالفة لهذا الاتجاه التحريرى للصحيفة فقد اعتبرت بعض الموضوعات الصحفية ان وراء ما حدث مخططا او مؤامرة لضرب الاقتصاد او الديمقراطية فى مصر دون تحديد لهوية المتآمرين - او اعتبارتها محاولة لاثارة الجماهير (١١٪) استند بعضها فى ذلك الى وقوع الاحداث فى اكثر من مكان واحد . هذا بينما حددت بعض المقالات الاخرى وجود مخطط من قوى داخلية (٢٪) بينما عزت بعض الموضوعات الاخرى تلك المؤامرة الى قوى خارجية تهدف الى ضرب النظام المصرى بعد وضوح توجهه السياسى الوطنى ، وذلك بضرب الاقتصاد والنشاط السياحى (٣٪) هذا وقد رفضت الجريدة (بنسبة ١٪) اعتبار الأحداث نتيجة لأى نشاط تآمرى داخلى او خارجى .

وقد اقترَب موقف صحيفة الجمهورية من الاتجاه التحريري لصحيفة الاهرام حيث أشارت في اغلبيّة المواد الصحفية التي تناولت هذه الفئة - الى كون هذه الاحداث مجرد احداث شغب (بنسبة ٣٩٪) ، كما ركزت على وصفها بتمرد من جانب جنود الامن المركزي (١٥٪) وان كانت جريدة الجمهورية ، الصحيفة القومية الوحيدة التي أشارت الى الاحداث باعتبارها اكبر من مجرد احتجاج لقوات الامن المركزي كذلك رجحت بعض الموضوعات المنشورة في جريدة الجمهورية وجود عنصر التآمر - داخلي وخارجي - وراء الاحداث (بنسبة ١٣٪) .

أما جريدة الاخبار ، فانه على الرغم من اشارة اغلبيّة الموضوعات الصحفية التي تناولت هذه الفئة الى الاحداث باعتبارها مجرد تمرد لجنود الامن المركزي (١٥٪) وتأكيد انحصار الاحداث في هذا الاطار المحدود (٥٪) الا انها كانت اكثر تأكيدا من زميلاتها من الصحف القومية على وجود عنصر التآمر بصفة عامة (٢٤٪) ومالت الى كونه نتيجة لمخطط من قوى داخلية تهدف الى ضرب الاستقرار والديمقراطية ١١٪^(١) على حين نفى مقال واحد في جريدة الاخبار هذه الفكرة . وجدير بالذكر ان اغلبيّة المعالجات الصحفية التي تضمنت الاشارة الى وجود مخطط داخلي نشرت في جريدة الاخبار في الفترة التالية مباشرة لوقوع الاحداث (من ٢٦ - ٢٨ - فبراير) حيث ظهر تفسير الاحداث في اطار مقولة المؤامرة من جانب عناصر داخلية في خلال الايام الثلاثة الاولى التالية لبدء الاحداث^(٢) وذلك قبل صدور التصريحات الرسمية المبدئية بانحصار الاحداث في اطار التمرد المحدود من جانب جنود الامن المركزي .

وعلى مستوى الصحف الحزبية ، اتخذت صحيفة مايو موقفا من تصنيف الاحداث

(١) انظر كنموذج لهذه المقالات في جريدة الاخبار : محمد حسنين هيكل مبارك امانه في ضمير كل مصر ٨٦/٣/١ محمد عبد المنعم مراد : كلمات ٨٦/٢/٢٨ ، عبد المغنى سعيد : وكان الشعب مصدر القوة ٨٦/٣/٦ اسامة خالد : الرأى للشعب واجهوا الحقيقة ٨٦/٣/٤ ، وحيد الدالى : مخططات مشبوهة لضرب الديمقراطية ٨٦/٣/١ ، سعيد سنبل : الجريمة البشعة ٨٦/٢/٢٨ ، سعد كامل : البديل خطير ومخيف ١٩٨٦/٣/٣ .

(٢) انظر في الملحق الجدول رقم (٧) الذى يوضح تكرارات ورود الفئة ثانيا (أ) موزعة على الفترات التاريخية التى انقسمت اليها الدراسة .

يقترب من نظرة الصحف القومية تجاهها ، حيث دأبت جريدة مايو على الإشارة الى الاحداث باعتبارها احداث شغب بصفة عامة (بنسبة ٢٧٪) ، هذا الى جانب تحديدها في اطار التمرد والعصيان من جانب قوات الامن المركزى (٩٪) ، كما انها مالت ميلا واضحا نحو تفسير الاحداث في اطار مقولة المؤامرة او المخطط الذى يهدف الى ضرب الاقتصاد والديمقراطية فى مصر (٢٢٪) ، واعتبرته احيانا بفعل عوامل داخلية ، وحيانا اخرى بفعل عوامل خارجية . بينما نفى موضوعان صحفيان وجود اى تأمر داخلى ام خارجى - وراء الاحداث .

وفيما يتعلق بصحف الاحزاب المعارضة ، فتكاد تتحد مواقفها من حيث وصف الاحداث كتمرد وعصيان قامت به قوات الامن المركزى ، اذ ركزت على ذلك بوضوح كل من صحيفتى الشعب بنسبة ٥٣٪ والاهالى بنسبة ٣٧٪ ، وبرزت ذلك بدرجة اقل كل من الاحرار (٢٩٪) والوفد (٢١٪) كذلك اكدت صحف المعارضة على محدودية نطاق الأحداث وانحصارها فى اطار احتجاج قوات الأمن المركزى على ظروفهم الخاصة. وكانت صحيفة الأحرار اكثر تلك الصحف تأكيدا على هذا المعنى من زميلاتها بنسبة (١٧٪) .

وعلى العكس مما قد يتوقعه البعض ، فان صحف الأحزاب المعارضة لم تتبن وجهة النظر القائلة بأن نطاق الأحداث أوسع من مجرد تمرد لجنود الأمن المركزى ، وانما نظرت اليها فى اطارها الواقعى الصحيح ، ولم تروج لفكرة تمثيل هذه الأحداث لحركة احتجاج وطنى واسع النطاق . ولكن هذه النتيجة لا تنفى تبنى صحف المعارضة لفكرة وجود دوافع تابعة من ظروف المجتمع المصرى ككل قد مارست تأثيرها على دفع وتحريك جنود الامن المركزى الى التمرد والعصيان ، باعتبارهم شريحة من شرائح ذلك المجتمع ، تتأثر بما يحتويه من ظروف سياسية او اجتماعية او اقتصادية ، كما سيجىء ذكر ذلك بالتفصيل فى الجزء الخاص بتحليل تلك الصحف للظروف المجتمعية التى احاطت بالاحداث .

ومن ناحية أخرى ، فان صحف الاحزاب المعارضة لم تمل الى تفسير هذه الاحداث فى اطار مقولة المؤامرة ، ويتمثل هذا الموقف فى ندرة ورود تلك الفكرة سواء جاءت دون تحديد القوى الفاعلة ، او باعتبارها ناتجة عن قوى داخلية او خارجية. وتتسق هذه النتيجة مع النتيجة السابقة من حيث نظرة صحف المعارضة للاحداث فى اطارها

الواقعي المحدود .. وذلك على العكس من موقف الصحف القومية وصحيفة الحزب الحاكم التي اعطت لمقولة التآمر بعض الوزن النسبي ، حيث اتجه بعض كتاب ومحرري الصحف القومية وصحيفة مايو الى اعطاء التمرد حجما اكبر من حجمه الحقيقي خاصة خلال الايام الثلاثة الاولى التالية لوقوع الاحداث مباشرة ، وفي فترة ما قبل خطاب رئيس الجمهورية امام مجلس الشعب والشورى في الثامن من شهر مارس .. وقد سبقت الإشارة الى تباين موقف هؤلاء المحررين مع اتجاه السياسة التحريرية لبعض الصحف التي نشروا فيها هذه الافكار .

ومما هو جدير بالذكر ، أن كافة الصحف المصرية - حزبية كانت أم قومية - قد اتخذت موقف الرفض من هذه الأحداث ، وأعلنت استنكارها لها . فقد اعتبرتها بعض الموضوعات كارثة قومية ، ووصفتها أخرى بأنها عمل تخريبي وغادر ، يمثل طعنة في الظهر ضد الوطن ، كما اعتبرته خيانة لمصر ، وعقوبا من جانب بعض أبنائها ، ووصفت بأنها احداث اجرامية . وتشير نتائج التحليل الكمي الى تناول نسبة عالية من المقالات والموضوعات الصحفية استنكار هذه الأحداث من جانب كافة الصحف المصرية .. وكانت جريدتا الأخبار (بنسبة ٤٦٪) والأهرام (بنسبة ٣١٪) أكثر هذه الصحف رفضا واستنكارا للأحداث ، بينما كانت صحيفة الوفد (٤١٪) والأهالي (٣٣٪) ومayo (٣٠٪) أكثر الصحف الحزبية تعبيراً عن الموقف الرفض للأحداث. ويوضح الجدول رقم (٥) تكرارات ونسب ورود الفئات الفرعية المندرجة تحت فئة وصف وتصنيف الأحداث في الصحف المصرية خلال الفترة الكاملة للدراسة .

وقد كشفت نتائج التحليل الكيفي عن أن الغالبية من مواد الرأي في الصحف المصرية التي تناولت وصف وتصنيف الأحداث ، قد ركزت على رفض التخريب واستنكرته كأسلوب للتعبير عن أية مطالب مهما كانت مشروعة ، وأدانته من يلجأ اليه تحت أي ظرف من الظروف . ونهت بعض المقالات عن استخدام العنف من جانب أية فئة اجتماعية وطالبت بالالتجاء الى الأسلوب الديمقراطي والقنوات الشرعية للتعبير عن الرأي أو حتى استخدام أسلوب الاضراب كبديل^(١)

(١) من أمثلة هذه المقالات : ابراهيم شكرى : بيان من حزب العمل حول التطورات الأخيرة صحيفة الشعب ٣/١٤ أيضا : صباح الأربعاء : بين الاحتجاج والتمرد الأهالي ٣/٥ ، نجيب -

كذلك اوضحت نتائج التحليل الكيفي ان بعض مواد الرأى فى الصحف المصرية قد استنكرت اعمال العنف والتخريب من منظور اسلامى ، اذ عبرت عن استنكار الدين الاسلامى لهذه الافعال التى تقترب فى ذنبها من الكفر بالله .. واوضحت ان الاسلام يدعو الى التعمير والى الحفاظ على المال العام ، ويطالبنا بالتحقق من أية شائعة كاذبة ومواجهتها . وقد نادى بعض الكتاب بتطبيق حد الحراية على هؤلاء المخربين لان جريمتهم هى ترويع المواطنين الأمنين^(١) .

ونستخلص من النتائج السابقة ان كافة الصحف المصرية على اختلاف اتجاهاتها الفكرية والحزبية قد ادانت الاحداث التى مرت بها مصر فى اواخر شهر فبراير ١٩٨٦ ، واعلنت استنكارها لها ، ورفضها لهذا الاسلوب فى التعبير عن اية مطالب مهما كانت مشروعة . ولكن من ناحية اخرى اختلفت مواقف الصحف الحزبية المعارضة عن موقف الصحف القومية وصحيفة الحزب الحاكم (مايو) من حيث نظرتها للاحداث ، اذ طرحت الصحف المعارضة رؤية واقعية لتلك الاحداث ، ونظرت اليها فى اطارها الضيق المحدود كاحداث تمرد لجنود الامن المركزى ، ولم تسع الى استغلال الموقف للاضعاف من مكانة النظام الحاكم بتصوير الاحداث كحركة احتجاج واسعة ضد ذلك النظام ، وان كان ذلك الموقف لم يمنعها من نقد الاوضاع المجتمعية التى حركت ودفعت الجنود الى التمرد . اما الصحف القومية وصحيفة مايو ، فعلى الرغم من اتجاهها العام فى النظر للاحداث باعتبارها تمردا من جانب قوات الامن المركزى وتحديدها للأحداث فى اطار هذا النطاق الضيق ، وميلها الى اطلاق لفظ «أحداث الشعب» عند الاشارة الى تلك الاحداث ، الا أن عددا من الموضوعات الصحفية التى ظهرت بها - خاصة فى الفترة السابقة على خطاب رئيس الجمهورية - قد تبنت مقولة المؤامرة والتخطيط - من جانب قوى داخلية او خارجية - لطمع الاقتصاد والديمقراطية فى مصر .

- محفوظ : «نداء المعركة» الأهرام ٣/١ محمد باشا «وما اعد له من حكم» الأهرام ٣/٣ جلال الحامصى «دخان فى الهواء» الأخبار ٢/٢٧ توفيق الحكيم «لعنة الله والناس» الأهرام ٣/١ وأحمد زين : بلا مشاكل الأخبار ٢/٢٨ .

(١) انظر الاحمدى ابو النور العنف لايرضاه الله الاهرام ٣/٧ ، عيد السلام داود علامة استقهام الاخبار ٣/٤ ، محمد سيد طنطاوى الاسلام يحارب كل ما يهدد امن الناس الاهرام ٣/٧ ، واحمد زين بلا مشاكل الاخبار ٣/٢ ابو الوفا التفتازانى الصفحة الدينية بالاهرام ٣/٧ ، عيد العظيم =

ب - الفاعلون للأحداث :

انعكست الاتجاهات التى تبنتها الصحف المصرية فى نظرتها لأحداث فبراير ١٩٨٦ على تحديد هذه الصحف للقوى الفاعلة فى تلك الأحداث ، وذلك لوجود ارتباط منطقي بين تحديد كنه الأحداث وبين تحديد القوى التى شاركت فيه .

القوى الداخلية :

أبرزت نتائج التحليل الكمي اتجاه جميع الصحف المصرية - بدرجات متفاوتة من التركيز - الى تحديد القوى الفاعلة للأحداث فى جنود الأمن المركزى . فعلى مستوى الصحف القومية ، كانت صحيفة الاخبار أكثرها تركيزا حول هذا الرأى (بنسبة ٧٥٪ ، مما نشرته حول الفاعلين للأحداث) . وقد تلتها صحيفة الجمهورية (بنسبة ٦٢٪) ، ثم الأهرام (بنسبة ٥٨٪) هذا وقد وردت بعض الموضوعات فى الصحف القومية التى تنفى بصراحة مسئولية أية جهة سياسية داخلية عن الأحداث ، وعلى الأخص فى جريدتى الأهرام والجمهورية .

وجدير بالذكر أن تركيز الصحف القومية على تحديد القوى الفاعلة للأحداث فى جنود الأمن المركزى قد تأكد خلال الفترة السابقة على خطاب رئيس الجمهورية فى الثامن من شهر مارس ١٩٨٦^(١) إلا أنه فى هذه الفترة أيضا ظهرت بعض المواد الصحفية فى الصحف القومية تلقى مسئولية الأحداث على قوى داخلية أخرى غير قوات الأمن المركزى . فقد حملت صحيفتا الأخبار والجمهورية قوى المعارضة بصفة عامة مسئولية تلك الأحداث بنسب متفاوتة بينما حددت قوى المعارضة هذه فى القوى الشيوعية تارة (١٠٪ فى الجمهورية ، ٥٪ فى الأهرام ، ٦٪ فى الاخبار) وفى الجماعات الإسلامية تارة أخرى ولكن بنسب أقل . كذلك اشارت الصحف القومية الثلاثة فى عدد قليل من الموضوعات الى مسئولية جماعات الاثارة او الايدى الخفية فى اشغال الأحداث. وتجدر الإشارة الى ان هذه الافكار تكاد تختفى خلال الفترة

= مطعنى «الحوادث الكبرى والعلل الصغيرة» الاخبار ٣/٧ ، خالد محمد خالد «العدل الصارم

جزاء من اشتراك فى هذه الجريمة» اخبار اليوم ٣/١ .

(١) انظر فى الملحق الجدول رقم (٨) الذى يوضح تكرارات ورود هذه الأفكار موزعة على الفترات التاريخية التى انقسمت اليها الدراسة .

التالية لخطاب الرئيس مبارك في استجابة واضحة من هذه الصحف لتصريحات المسؤولين حول عدم وجود خلفية تآمر وراء الاحداث^(١) .

ومن ناحية أخرى ركزت بعض الصحف القومية على وصف القوى الفاعلة للاحداث بالقلة الضالة ، او القلة المخربة ، او الفئات الهامشية ، حيث برزت هذه الافكار على الاخص في جريدة الاهرام (بنسبة ٢٦٪) وتكرتها الجمهورية (بنسبة ٥٠٪ فقط) ، وذلك في احياء من هذه الصحف بمحدودية نطاق الاحداث والتهوين من شأن من قاموا بها من قوى داخلية . وقد تركزت معظم الموضوعات التي تبنت هذه الفكرة خلال الفترة من اول مارس حتى الثامن منه ، اى بعد استيعاب الصدمة الاولى لوقوع الاحداث ، ومن ثم حاولت بعض الصحف القومية ان تهدىء من روع الشعب بالتقليل من وزن القوى المشاركة فى الأحداث^(٢) .

أما على مستوى الصحف الحزبية ، فقد شاركت صحيفة مايو الصحف القومية فى تركيزها على أن القوى المشاركة فى الاحداث هى قوات الأمن المركزى (بنسبة ٦٥٪) كما ركزت أيضا على وصف الفاعلين للاحداث بالقلة الضالة او المخربة (بنسبة ٢٢٪) وان كان ذلك لم يمنع ظهور بعض المواد الصحفية التى ألقت باللوم صراحة على القوى الشيوعية واتهمتها بتحريك الأحداث (٩٪) .

وفيما يتعلق بصحف الأحزاب المعارضة ، فعلى الرغم من تأكيدها جميعا على ان القوى الفاعلة للاحداث هى قوات الامن المركزى ، الا ان صحيفة حزب الاحرار حملت قوى المعارضة مسئولية الاحداث فى ثلاثة موضوعات صحفية (بنسبة ٣٧٪ مما نشرته حول القوى الداخلية الفاعلة للاحداث) كما وجهت التهمة (فى موضوعين بنسبة ٢٥٪) الى القوى الشيوعية بتدبير الاحداث ، بينما اشارت فى موضوع واحد (بنسبة ١٣٪) الى مسئولية الجماعات الاسلامية عنها . وعلى العكس من هذا الموقف تبنت صحف الاهالى والوفد ، وبدرجة اقل الشعب ، وجهة النظر الراقصة لمشاركة أى قوى سياسية فى الاحداث .. بل ان الاهالى والشعب قد اشارتا اشارة عابرة الى مسئولية حكومة الحزب الوطنى عن الاحداث .

(١) انظر الجدول السابق نفسه فى الملحق .

(٢) انظر الجدول السابق الاشارة اليه فى الملحق .

وخلاصة الامر ان الاتجاه العام للصحف المصرية كان يحدد القوى الفاعلة للاحداث في جنود الامن المركزى ، وبينما ظهرت بعض المواد الصحفية التى تحمل قوى المعارضة - بتياراتها المختلفة - مسئولية هذه الأحداث خاصة فى الفترة التالية مباشرة على وقوع الاحداث ، الا أن هذا الاتجاه ما لبث أن اختفى بعد صدور التصريحات الرسمية حول عدم مسئولية اية جهة سياسية عن الاحداث .

ويوضح الجدول رقم (٦) تكرارات ونسب ورود هذه الفئة فى الصحف المصرية فى فترة الدراسة الكاملة .

القوى الخارجية :

ابرزت نتائج التحليل الكمي ان الصحف المصرية لم تبد تحمسا واضحا نحو تبني وجهة النظر القائلة بوجود مؤامرة من جانب قوى خارجية وراء احداث تمرد جنود الامن المركزى ولكن ركزت اغلبية الموضوعات الصحفية القليلة التى تبنت هذه الفكرة على وقوف دول الرفض العربية - وبخاصة سوريا وليبيا - مع ايران وراء تدبير هذه الاحداث . وقد ظهرت هذه المقالات فى الصحف القومية الثلاثة بالاضافة الى صحيفة الحزب الحاكم (مايو) . كذلك تكررت كل من صحيفتي الاهرام (بنسبة ٢٥٪ مما نشرته حول هذا المحور) وكذلك صحيفة مايو ، وقوف القوى الشيوعية العالمية وراء الاحداث . فى حين تبنت صحيفة الاحرار وجهة النظر القائلة بوجود مخطط امريكى - اسرائيلى وراء هذه الاحداث . وبصفة عامة فان تبني بعض الكتاب والمحررين لفكرة وجود قوى خارجية مشاركة فى الاحداث قد خضعت لرؤية كل منهم حول تحديد مفهوم «العدو» لمصر . الذى يسعى الى القضاء على امنها واستقرارها .

ويوضح الجدول رقم (٧) تكرارات ونسب ورود الافكار الفرعية الخاصة بهذه الفئة فى الصحف المصرية فى فترة الدراسة ككل .

ج - موقف أجهزة الأمن (جيش وشرطة) من الأحداث :

فى اطار تناول تكييف الصحف المصرية للاحداث ، عتيت الدراسة بتحديد موقف هذه الصحف من اجهزة الامن خلال تلك الاحداث ، وذلك باعتبار ان هذه الاحداث

(قوي داخلي) في الفترة الكاملة للدراسة

[illegible]

قد وقعت في نطاق احد اجهزة الامن بالدولة ، وكذلك باعتبار ان من قام بالتصدي لهذه الاحداث كان جهاز القوات المسلحة الذى تولى ممارسة مهام جهاز الشرطة خلال تلك الفترة ، الامر الذى استثار العديد من الموضوعات الصحفية في كافة الصحف المصرية لتقييم اجهزة الامن ودورها اثناء الازمة .

وتوضح نتائج التحليل الكمي ان الصحف القومية مع صحيفة الحزب الحاكم قد عمدت الى ابراز الجوانب الايجابية من موقف اجهزة الامن خلال الازمة . فقد دأبت هذه الصحف على الاشادة بموقف القوات المسلحة وسيطرتها على الأحداث ، مبرزة تصرفها الانساني والحضارى مع الجمهور ، او حتى مع من تم القبض عليهم من المتمردين ورفضها اطلاق النار على افراد الشرطة ، الا المتمردين منهم . فقد تكرر ورود هذه الافكار في جريدة الاخبار (بنسبة ٤١٪) والجمهورية (بنسبة ٣٥٪) والاهرام (بنسبة ٢٨٪) وكذلك صحيفة مايو (بنسبة ٣٦٪) ومما هو جدير بالذكر ان الغالبية العظمى من هذه الموضوعات تم نشرها في الفترة من بداية الاحداث حتى الثامن من شهر مارس^(١) وذلك على اعتبار ان هذه الفترة هي التى شهدت نزول القوات المسلحة الى الشارع المصرى للسيطرة على الموقف .

كذلك واكب الاشادة بموقف القوات المسلحة ، محاولة الصحف القومية مع صحيفة مايو ، تبرير قرار تدخل القوات المسلحة أو الدفاع عنه ، بتوضيح انه قرار مؤقت تعود بعده تلك القوات الى تكتاتها وتسلم مقاليد الامور للشرطة وكانت صحيفة الاخبار اكثر هذه الصحف تأكيدا على هذه الفكرة (بنسبة ١٨٪) تليها صحيفة الاهرام والجمهورية (كل منهما بنسبة ١٠٪) .

ومن ناحية اخرى فان الصحف القومية قد اتخذت موقف الدفاع عن وضع جهاز الشرطة موضحة ان ماحدث لايفقدنا الثقة في جهاز الشرطة ككل ، وداقت عن انجازات وزير الشرطة السابق - اللواء احمد رشدى - كما ابرزت رفض قطاعات من الأمن المركزى الاشتراك في الاحداث وتصديهم للقوات المتمردة .. واكدت على تعاون اجهزة الشرطة في جميع التحريات وضبط الهاربين ورد المسروقات . وكانت

(١) انظر فى الملحق الجدول رقم (١٠) الذى يوضح تكرارات ورود هذه الفئة موزعة على الفترات الثلاثة للدراسة .

صحيفة الجمهورية اكثر الصحف القومية تبنيًا لهذا الموقف (بنسبة ٤٢٪ مما نشرته حول هذا البعد) تليها صحيفتا الاخبار والاهرام (بنسبة ٢٨٪) ومايو (بنسبة ٢٨٪) وقد توالى نشر الجزء الاكبر من هذه الموضوعات خلال الفترة من ١ الى ٨ مارس فى محاولة من تلك الصحف لاستعادته ثقة الجماهير فى جهاز الشرطة مرة اخرى^(١). ومن ناحية ثانية فقد اكدت الصحف القومية الثلاث مع صحيفة الحزب الحاكم على عدم تأثر العلاقة بين الجيش والشرطة نتيجة للاحداث وبرزت التعاون والتلاحم بين اجهزة الشرطة والقوات المسلحة اثناء الازمة .

وجدير بالذكر ان صحيفة الاهرام قد ركزت بدرجة اكبر من زميلاتها من الصحف القومية على اتخاذ موقف نقدى تجاه جهاز الشرطة . اذ حملته مع وزير الداخلية فى ذلك الوقت ، مسئولية ما وقع من احداث ، وأشارت الى التهاون فى متابعة جذور الاحداث والعجز عن السيطرة على الموقف وانتقدت التقصير فى توصيل المعلومات عنها الى جهاز الرئاسة او القيادات العليا فى جهاز الشرطة ، وقد ظهرت هذه الافكار فى (٢٧٪ مما نشرته حول موقف اجهزة الامن) .. بينما تناولتها الاخبار (بنسبة ٩٪) والجمهورية (بنسبة ٨٪) .

وفيما يتعلق بموقف الصحف الحزبية من معالجة اجهزة الامن للازمة فقد اتفقت هذه الصحف مع الصحف القومية فى اشادتها بقدرة القوات المسلحة على السيطرة على الموقف ومواقفها اثناء الازمة ، وتبرير قرار نزولها للشارع المصرى وقد كانت كل من صحف الشعب (بنسبة ٣٣٪) والاهالى (٢٩٪) ومايو (٣٦٪) اكثر هذه الصحف تبنيًا لهذا الموقف .

ولكنه فيما يتعلق بالموقف من جهاز الشرطة، فان صحف المعارضة الحزبية كانت اكثر تركيزًا على نقد هذا الجهاز من الدفاع عنه . اذ حملته مسئولية ما وقع من احداث ، واوضحت نواحي القصور المختلفة فى ممارسات هذا الجهاز لسلطاته والتي ادت الى استفحال الموقف. فقد ذكرت ذلك صحيفة الاحرار (٤٧٪) والوفد (٣٥٪) والاهالى (٤٣٪) الا انه تجدر الإشارة الى ان صحيفتى الشعب والوفد كانتا اكثر هذه الصحف تأكيدًا على الثقة فى جهاز الشرطة .

(١) أنظر الجدول السابق نفسه .

ومن ناحية أخرى فقد انفردت صحف الأحزاب المعارضة بالتعبير عن الخوف من تزايد نفوذ الجيش ، والتوسع في استخدامه في الحياة المدنية ، وإن كان ذلك قد ورد في عدد قليل من المقالات في صحف الأهالي والشعب والوقد . كما اشارت صحيفة الاحرار (بنسبة ١٥٪) الى الخوف من تأثير المواجهة بين الجيش والشرطة ، واحتمال تأثر العلاقة فيما بينهما بهذا الموقف .

ومن النتائج الكمية السابقة ، يمكن القول بأن الصحف المصرية قومية او حزبية قد اجمعت على ابراز الجوانب الايجابية في موقف اجهزة الامن من تمرد جنود الامن المركزي . اذ اجمعت الصحف المصرية على الاشادة بمعالجة القوات المسلحة للموقف وتصرفها الحضاري اثناء الازمة .. كما اكدت جميعها - بدرجات متفاوتة - على ان ما حدث لم يفقدنا الثقة بجهاز الشرطة الذي له تاريخ وطني طويل .. ولكن في الوقت نفسه اتخذت الصحف الحزبية المعارضة موقفا نقديا نحو ممارسات جهاز الشرطة لسلطاته وحملته مسئولية تفجر الموقف داخل أحد اجهزته، وقد انضمت اليها الاهرام في التركيز على هذا الموقف .

ويوضح الجدول رقم (٨) تكرارات ورود الافكار الفرعية الخاصة بموقف الصحف المصرية من أجهزة الأمن خلال الفترة الكاملة للدراسة .

ثالثا : رؤى الصحافة المصرية لدوافع الأحداث وأسبابها :

ساد احساس عام بين مختلف المعالجات والكتابات فى الصحف القومية والحزبية بتعدد الأسباب والدوافع التى أدت الى تمرد قوات الأمن المركزى على المجتمع الذى قامت أساسا لحمايته .

تمثل هذا الاحساس واضحا فى النتائج الكمية التى أبرزها التحليل حيث عنيت كافة الصحف على اختلاف انتماءاتها الفكرية واتجاهاتها الحزبية بكشف أغوار الأحداث واستخلاص الدوافع الكامنة وراءها ، وان شاب هذا الاحساس درجات متفاوتة بين الاهتمام بالتركيز أو الاجماع على أسباب ودوافع بعينها ، والاقلال أو الاغفال لأخرى لذا عنيت هذه الدراسة بتبيان نواحي الاجماع والفروق النوعية فى تفسير الصحف للأحداث بأوزانها المختلفة سواء كانت صحفا قومية او حزبية ، الى جانب تبين الاستخلاصات الكيفية فى هذا الصدد .

فقد تبين وجود نوعين من الدوافع والاسباب . اولهما يتعلق بجهاز الامن ذاته ، وثانيهما يتعلق بالظروف المجتمعية فى مصر وتشمل الاسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

١ - الرؤى الصحفية للدوافع المتعلقة بجهاز الأمن :

نلاحظ من استعراض النتائج الخاصة بتحليل الصحف المصرية لدوافع الأحداث المتعلقة بجهاز الأمن ذاته ، ان كافة الصحف القومية والحزبية عنيت بإبراز هذا النوع من الدوافع والأسباب . وهذا من شأنه ان يبرز اهتمام الصحافة المصرية بعامة برفع اللثام عن الدوافع المباشرة والملتبقة بفاعلى الأحداث وهم قوات الأمن المركزى وقد تمثل هذا الاهتمام فى الصحف بدرجات متفاوتة من التركيز .

١ - نواحي الاجماع :

أجمعت كافة الصحف القومية والحزبية على عدد من الأسباب المتعلقة بجهاز الأمن ذاته . ويتمثل ذلك فى سوء الأوضاع المعيشية للجنود مثل انخفاض مرتباتهم وسوء الرعاية الصحية والغذائية ، وأميتهم ، الى جانب بدائية أساليب إعداد قوات الامن وتدريبهم ، بالاضافة الى الخطأ فى اختيار مواقع معسكراتهم على التوالى .

فبالنسبة للصحف القومية ، تبين من نتائج التحليل الكمي تركيز صحيفة الاهرام على ابراز السبب المتعلق بسوء الاوضاع المعيشية فأوردته في ١٨ موضوعا صحفيا بنسبة ٢٤٪ وكذا بالنسبة لتركيزها على تكون الجهاز من أضعف الفئات الاجتماعية وأكثرها أمية بنسبة ٢٤٪ أيضا ، ثم ابرازها لبداية إعدادهم بنسبة ١٩٪ ويليهما السبب الخاص بالخطأ في اختيار مواقع معسكراتهم بنسبة ٧٪ من اجمالي منشورته حول هذا النوع من الدوافع والأسباب . وقد تماثلت الأخبار الى حد كبير مع الاهرام في ابراز الاسباب ذاتها على التوالي وفي عدد موضوعات صحفية متقاربة اما الجمهورية فقد اتفقت معهما في ترتيب الاسباب ذاتها تقريبا ، ولكنها ازدادت ، عنهما بابراز الخطأ في اختيار مواقع المعسكرات بنسبة ١٩٪ . اما الصحف الحزبية فقد تماثلت مع الصحف القومية في تحديد الاسباب ذاتها ، مع تقاربها في ترتيب الاهتمام بذكرها ، حيث وردت الاسباب التي مؤداها سوء الاوضاع المعيشية للجنود في جريدة الشعب بنسبة ٣٢٪ وفي كل من جريدتي الوفد والاهالي بنسبة ٢٩٪ وفي جريدة مايو (بنسبة ٢٥٪) والاحرار (بنسبة ٢٠٪ من اجمالي منشورته حول هذه الدوافع). وعנית كافة الصحف الحزبية بابراز كل من السبب الخاص بمعاناة الجنود من الامية والسبب المتعلق ببداية تدريبهم ، الى حد ان بعضها قد ابرز السببين الاخيرين بتقارب واحيانا بقدر يفوق الصحف اليومية . فقد ابرزت الاهالي السبب الاول (بنسبة ٢٢٪) وعנית كل من «الوقد والاحرار» بابرازه (بنسبة ٢٠٪) ثم مايو (بنسبة ١٢٪)، والشعب (١٠٪) مما نشرته حول هذه الاسباب . اما السبب الثاني الخاص ببداية الجنود وتدريبهم فقد ورد في الصحف الحزبية بقدر يفوق الصحف اليومية فورد في الاحرار (بنسبة ٤٧٪) وفي الشعب (٢٩٪) والوفد (بنسبة ١٨٪) و مايو (٢٥٪) والاهالي (٢٢٪) .

كما اتفقت الصحف الحزبية بأكملها مع الصحف القومية الثلاثة في الإشارة الى السبب الخاص بالخطأ في اختيار مواقع معسكراتهم ، وكذا بالتركيز عليه بدرجة تلي اهتمامها جميعا بابراز الاسباب المذكورة آنفا .

وتبين ان جريدة «مايو» الحكومية قد ابرزت هذا السبب (بنسبة ١٢٪) اي ابرزته اكثر من جريدتي الاخبار والاهرام اليوميتين .

من ثم يمكننا استخلاص ما مؤداه ان الصحافة المصرية (القومية منها والحزبية) قد عنيت عناية خاصة باستخلاص مكامن الاحداث واسبابها الملتصقة بفاعلى الاحداث انفسهم اى رجال الامن المركزى ، وقد اتفقت جميعا على عدد من تلك الاسباب والتي عنينا بتفصيلها فى هذا السياق . إلا اننا نلاحظ ان الجرائد الحزبية فاقت الجرائد اليومية فى ابراز هذه الاسباب حيث انه قد تقارب عدد المعالجات بها وتفاوتت فى بعض الحالات المذكورة ، واضعين فى الاعتبار ان الصحف الحزبية هى صحف اسبوعية بينما الاخرى صحف يومية . ويمكننا ارجاع ذلك الى ان الصحف الحزبية تعد صحف رأى فى الاساس ، الى جانب كونها صحف معارضة ، تبتغى دراسة واقع فاعلى الاحداث والعمل على تغييره .

٢ - الفروق النوعية فى تفسير الصحف للأحداث :

فيما يتعلق بالأسباب والدوافع الكامنة فى جهاز الأمن ذاته ، فقد تبين وجود علاقة بين الاتجاه التفسيري لكل صحيفة وتوع تركيزها على اسباب بعينها . ونشير هنا الى اتجاه الاهرام المستمر لتفسير الاحداث بعرض الرأى والرأى الآخر - مما يعكس سياستها التحريرية العقلانية التى تتسم بها فى تاريخها الصحفى - مع التركيز على واحد من الاراء . ويتمثل ذلك واضحا فى تبيانها ان الأحداث نتجت عن نبأ مد فترة خدمة المجندين فى عدد ٤ موضوعات صحفية (كأشاعة بنسبة ٣٪ أو كقرار فعلى بنسبة ٣٪ ايضا) وابرازها للاساليب الخاطئة فى اعداد الجنود (بنسبة ١٩٪) ، وغياب العلاقة السليمة بين القيادات والجنود فى موضوعين صحفيين بنسبة ٣٪ ، ثم تركيزها على ابراز سبب مؤداه سوء الأوضاع المعيشية للجنود بعدد ١٨ معالجة صحفية بنسبة ٢٤٪ من اجمالى ما نشرته حول هذا النوع من الأسباب للأحداث. وجاء بها أيضا رفض لشائعة مد الخدمة بعدد موضوعين بنسبة ٣٪ ، ونفى وجود أية معاملة سيئة للجنود داخل جهاز الأمن فى موضوع صحفى واحد بنسبة ١٪ من اجمالى ما نشرته حول هذه الأسباب. واستنادا الى النتائج الاحصائية الخاصة باتجاهات كل صحيفة من صحف الدراسة اراء دوافع جهاز الأمن الكامنة وراء الأحداث والمتسببة فيها خلال الفترات الزمنية الثلاث التى قسمنا التحليل على أساسها ، تبين رؤية الاهرام المبكرة للأسباب المتعددة والملتصقة بفاعلى الأحداث وتميزها بذلك خلال الفترة الزمنية الأولى (٢٦ : ٢٨/٢) وازداد اهتمامها بتبصير الرأى العام بالأسباب المباشرة وراء

الأحداث في الفترة الزمنية الثانية (١ : ٣/٨) حيث استمرت في تناول الدوافع المذكورة بصدد النشأة غير الطبيعية لجهاز الأمن المركزي ولكونه من فئات اجتماعية فقيرة ، والخلل في إعداد وتدريب القوات ، وكذا الإشارة الى مد فترة الخدمة للمجندين (كاشاعة أو كقرار فعلى) الى جانب تناولها لأسباب أخرى بشيء من التركيز ، كسوء الأوضاع المعيشية للجنود . كما أنها قد ألمحت الى الخطأ في اختيار المواقع العسكرية الخاصة بالأمن وأماكن الحراسة ، الى جانب غياب العلاقة السليمة بين القيادات والجنود . وتبين في هذه الفترة نفى الأهرام لدافع سوء معاملة جنود الأمن المركزي ، ورفضها لشائعة مد فترة الخدمة كسبب وراء الأحداث . وذلك من شأنه أن يعكس تغير اتجاه «الاهرام» عبر الفترات الزمنية مما يعكس اتجاهها الإيجابي نحو قيادات الأمن وقتها، محاولة إبعاد مسؤوليتها عن انتشار الشائعة التي أدت الى أحداث وخيمة ، وبخاصة أن «الأهرام» قد انفردت بالإشارة الى نفى سوء معاملة جنود الأمن كمبرر .. وركزت في الفترة الزمنية الثالثة (٣/٩ : ٤/١٠) على إبراز الأسباب المتعلقة بسوء الأوضاع المعيشية للجنود ونشأة الجهاز كقوة تهدد الجميع وبدائية تدريبهم^(١)

اما الاخبار فقد تفوقت على الاهرام في التركيز على السبب المتعلق بتكون جهاز الامن المركزي من اضعف وافقر الفئات الاجتماعية ، بل وتفوقت على كافة الصحف الاخرى القومية منها والحزبية، فأوردته (بنسبة ٣٧٪). وتقارب تركيزها مع الاهرام في ابراز ان الاسباب ترجع الى سوء الاوضاع المعيشية للجنود (بنسبة ٢٦٪)، واوردت الاخبار السبب الخاص ببدائية اعداد الجنود وتدريبهم بنسبة ١٥٪ ، ونلاحظ ندرة تحليلها لاسباب الاحداث في الفترة الاولى لوقوعها . فآلمحت الى تكون الجهاز من اضعف وافقر الفئات ، والخلل في اعداد وتدريب الجنود لمحة خاطفة وذلك في موضوع صحفى لكل منهما . وتبين ازدياد اهتمامها عبر الفترات التالية لوقوع الاحداث بابرازها للدوافع ذاتها ، بالاضافة الى تأكيدها للخطأ في اختيار مواقع المعسكرات ، وامتداد شائعة مد فترة الخدمة . وتبين اتجاه الاخبار نحو تأييد مسؤولية قيادات الامن عن الاحداث ، حيث لم تشر مطلقا لاي نفى يتعلق بسوء معاملة الجنود

(١) أنظر في الملحق ، الجدول رقم (١١) الذي يوضح التكرارات والنسب المئوية المتعلقة بدوافع خاصة بجهاز الأمن خلال الفترات الزمنية الثلاث التي حددتها الدراسة .

او رفض كون شائعة مد فترة الخدمة للجنود كسبب . وكذا «الجمهورية» التي تقاربت مع الأخبار في رؤية الاسباب ذاتها ، ونلاحظ انها لم تشر في الفترة الاولى لأية دوافع او اسباب ، ثم سرعان ما عنيت بذلك في الفترات التالية . وقد اشارت الجمهورية بخاصة الى غياب العلاقة السليمة بين القيادات والجنود بالامن في الفترة الثانية لمرّة واحدة ، وانفردت بابرار وجود ثغرات في قوانين الشرطة في الفترة الثالثة لمرّة واحدة ايضا^(١) ومن ثم تبين اتجاه الجمهورية لتفسير الاحداث من منطلق مسئولية قيادات الامن وقوانين الشرطة .

وقد اكدت الصحف الحزبية المتعددة الاتجاهات والانتماءات ، الدوافع ذاتها التي عنيت بها الصحف القومية ، ولكن بدرجات اكثر تركيزا منها فقد تكرر ورود السبب المتعلق ببداية اعداد الجنود وتدريبهم في جريدة الاحرار (بنسبة ٤٧٪ من اجمالي ما نشرته حول الاسباب المتعلقة بجهاز الامن) ، تليها جريدة الشعب (٢٩٪) ثم مايو (٢٥٪) والاهالي (٢٢٪) والوفد (١٨٪) . كما برزت الدوافع الخاصة بسوء الاوضاع المعيشية في الشعب (٣٢٪) وكل من الاهالي والوفد (٢٩٪) و مايو (٢٥٪) والاحرار (٢٠٪) وعنيت الصحف الحزبية ايضا بابرار تكون جهاز الامن من اضعف الفئات الاجتماعية واكثرها امية، ومنها الاهالي بنسبة (٢٢٪) من اجمالي ما نشرته بخصوص هذه الاسباب ، ثم كل من الاحرار والوفد (٢٠٪) تليها في ذلك مايو ثم الشعب . وكانت الوفد اكثر الصحف القومية والحزبية تركيزا على ابرار النشأة غير الطبيعية لجهاز الامن بنسبة (٢٩٪) مما نشرته حول الاسباب وانفردت جريدتي الاهالي في موضوعين والوفد في معالجة واحدة بابرار غياب العلاقة السليمة بين القيادات والجنود في جهاز الامن المركزي ، بينما لم تشر اية جريدة حزبية اخرى الى هذا السبب . وتبين ان الصحف الحزبية قد وقعت في التردد ازاء السبب الخاص بمد فترة خدمة المجندين كشائعة مقبولة ثم مرفوضة أو وقعت بالفعل ، وذلك في صحف «الاهالي» والشعب و مايو ، مما يؤكد ان عدم وضوح التصريحات الرسمية في هذا الصدد أو عدم مصداقية الرأي الشائع لها وعدم قبولها هو السبب في التخمينات الصحفية المترددة ، والتبيلبيل الفكري في الصحف القومية والحزبية ازاء الواقع نفسه .

(١) أنظر الجدول السابق نفسه .

وبالرجوع الى المضمون الكيفي فى الصحف المصرية على اختلاف اتجاهاتها السياسية تبين عدد من الرؤى التى اكدت ان الدوافع والاسباب وراء الاحداث تكمن فى جهاز الامن وحده . فقد ورد بها ان هيكل الامن المركزى هو الذى سمح بوقوع هذه الاحداث ، وان ظروف نشأة وتكوين قوات الامن المركزى بعد هزيمة ١٩٦٧ تبين انه نشأ لقهر الطلاب والعمال . وورد ان مفهوم الامن السياسى ومقتضياته قد ازدادت على حساب الامن العام فى نهاية السبعينيات . الى جانب ان وجود خلل فى الجهاز قد خلق البيئة المناسبة التى يمكن من خلالها التأثير على تلك القوات ، التى فقدت الوعى والاحساس بفخر التجنيد ، بالإضافة الى انخفاض المستوى التعليمى والثقافى للجنود، وان السبب يكمن ايضا فى عدم وصول مشكلات الجنود الى قياداتهم ، مما يحمل مسئولية الاحداث على قيادات الشرطة المسئولة عن الامن المركزى فى اطار مفهوم «كلكم راع وكل راع مسئول عن رعيته» . ووضح ان الجنود قد تمت تنشئتهم على العنف وان افعالهم الاخيرة ماهى الا رد فعل لهذه التنشئة ، الى جانب معاناتهم من سوء الظروف المعيشية داخل المعسكرات ، وانخفاض مرتباتهم . ومن ناحية اخرى ورد ان نقص الوعى الدينى لدى الجنود المتمردين هو الذى ادى الى تعبيرهم عن احتجاجهم بطريقة خاطئة لاتعد من اخلاق المسلمين^(١) .

ويوضح الجدول رقم (٩) تكرارات ونسب ورود الافكار المتعلقة بدوافع تتصل بجهاز الامن ذاته خلال الفترة الكاملة للدراسة . ومن هنا ننتقل الى استعراض الرؤى الصحفية المتباينة الاتجاهات والانتماءات فيما يتعلق بالاسباب والدوافع التى تكمن فى الظروف المجتمعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مصر .

(١) انظر فى المعالجات الصحفية التى اكدت ان الدوافع تكمن فى جهاز الامن وحده كل من محمود مراد ، نحو المستقبل ، مايو (٣/٣) واسامة خالد ، واجهوا الحقيقة ، الاخبار (٣/٤) واحمد بهجت ، صندوق الدنيا ، الاهرام (٢/٢٨) ويوسف ادريس ، اجهزة التفجير ، الاهرام (٢/١) ومرسى عطا الله ، الخيط الرفيع واحداث الشغب ، الاحرار (٣/٣) وعواطف عبد الجليل ، العلم والحياة ، الجمهورية (٣/٣) ومحمد سلماوى ، كشف حساب احداث (٢٥ ، ٢٦) فبراير ، الاحرار (٣/٢) وصلاح منتصر ، مجرد رأى ، الاهرام (٣/٤) وعبد الله عبد البارى ، مصر مستهدفة قلنحذر ، الاهرام (٣/٤) ، ومحمد شعلان ، لكى لانقف عند رد الفعل ، الاهرام (٣/٤) وصلاح عبد الغنى ، أفكار الناس . خربوهم فخرّبوا ، الاهالى (٣/٥) . ونجاح عمر ، نقطة نظام ، الاهالى (٣/٥) ، وعثمان أبو زيد ، حماك الله يا مصر ، الوفد (٣/٦) ، وحيد رأفت ، فرق الامن المركزى ، الوفد (٣/٦) وعلى الدين هلال ، ماذا حدث ، الجمهورية (٣/٦) ، ومحفوظ الانصارى ، الشعب والجمهورية (٣/٦) ، احمد بهاء الدين ، يوميات ، الاهرام (٣/٧) ومحمد طنطاوى ، رأى ، اخبار اليوم (٣/٨) ، ومحمد عبد الشافى ، عيب ، الاحرار (٣/١٠) ، ومحمود فؤاد ، العلم واحداث الشغب الجمهورية (٣/١٠) ، ومحمود مورو ، تساؤلات عاجلة ، الشعب (٣/١١) ، الجمهورية ، مبارك للرأى العام الكويتية ، (٣/١١) ومحمد عبد القدوس ، أولاد البلد ، الاسلام وتمرد الجنود ، الشعب (٣/١١) واسماعيل صبرى عبد الله ، بعد نهاية تجربة الامن المركزى وقوات الامن ، الاهالى (٣/١٢) . وعلى الدين هلال ، بين الامن العام والامن السياسى ، الجمهورية ، ١٩٨٦/٣/١٣

جدول رقم (٩)

ثالثا : تحليل د واقع الاحداث (فى الفترة من ٢٦ فبراير الى ١٠ ابريل ١٩٨٦)
 - د واقع تتعلق بجهاز الامن

الوقت	الاصحاح		الاخبار		الجهورية		الاعمال		الاحرار		التمسب		الوفند		مايو	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١ - النعانة غير الطبيعية لجهاز الامن	١١	١٥	٦	١٠	٢	٧	٣	٧	-	-	٤	١٥	١٦	٢٩	-	-
٢ - سوء الاوضاع المعيشية للجند	١٨	٢٤	١٦	٢٦	٨	٣٠	١٣	٢٩	٣	٢٠	١٣	٣٢	١٦	٢٩	٢	٢٥
٣ - تفتين الجهاز من اضعف الفئات الاجتماعية واقرها	١٨	٢٤	٢٣	٣٧	٦	٢٢	١٠	٢٢	٣	٢٠	٤	١٠	١١	٢٠	١	١٦
٤ - بد ايتا عدد وتدريب قوات الامن المركزى	١٤	١٩	٩	١٥	٤	١٥	١٠	٢٢	٧	٤٧	١٢	٢٩	١٠	١٨	٢	٢٥
٥ - نفى سوء معاملة الجند	١	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٦ - غياب الملاقة المطلوبة بين القيادات والجند	٢	٣	-	-	١	٤	٢	٤	-	-	-	-	١	٢	-	-
٧ - وجود ثغرات فى قوانين الشرطة	-	-	-	-	١	٤	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٨ - الخطا فى اختيار مواقع المعسكرات والماكن الحراسة	٥	٧	٦	١٠	٥	١٩	٤	٩	١	٧	٣	٧	٢	٤	١	١٢
٩ - شائعة مد فترة الخدمة هى التى اشارت الجند	٢	٣	٢	٣	-	-	١	٢	١	٧	-	-	-	-	١	١٢
١٠ - رفض شائعة مد فترة الخدمة كدافع	٢	٣	-	-	-	-	١	٢	-	-	١	٢	-	-	١	١٢
١١ - زيادة مدة خدمة الجند ، فى الامن المركزى سنة اخرى بالفعل	٢	٣	-	-	-	-	١	٢	-	-	٤	١٠	-	-	-	-
الاجملى	٧٥	١٠٠	٦٢	١٠٠	١٧	١٠٠	٤٥	١٠٠	١٥	١٠٠	٤١	١٠٠	٥٦	١٠٠	٨	١٠٠

ب - الرؤى الصحفية للدوافع والاسباب المتعلقة بالظروف المجتمعية :

لم تكتف الصحف القومية والحزبية - طوال الفترة منذ وقوع الاحداث حتى صدور الاحكام على القاعلين - بتحليل الدوافع المتعلقة بجهاز الأمن ، وانما عنيت عناية خاصة بابرار الدوافع المتعلقة بالظروف المجتمعية في مصر . وهنا نغنى بعرض النتائج التي تبين اتجاهات الصحف كافة ، وابرارها للدوافع المجتمعية بجزئياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مع تباين نواحي الاجماع على بعض تلك الاسباب الى جانب الفروق النوعية في تفسير الصحف المتعددة للاحداث .

١ - نواحي الاجماع :

فيما يتعلق بالظروف المجتمعية وبخاصة الاسباب السياسية ، فقد اجمعت كافة الصحف القومية والحزبية عدا «مايو» (جريدة الحزب الحاكم) على السبب المتعلق بخطأ السياسات الحكومية وقصور ادائها ازاء مشكلات الجماهير وقد ابرزته صحف حزبية اكثر من زميلاتها القومية. فقد ورد في «الوقد» بنسبة (٤٠٪) والاحرار (٣٦٪) ثم الشعب (٣٣٪) والاهالي (٢٩٪) بينما ورد في الاهرام (٢٦٪) من اجمالى ما نشرته حول هذه الاسباب وورد في الجمهورية اليومية (بنسبة ٨٪) والاعخبار (٤٪) .

ومن هنا يتضح ان الصحف الحزبية بصفة خاصة كانت اشد اهتماماً من الصحف القومية بابرار خطأ السياسات الحكومية وقصور ادائها السياسى والادارى كسبب من اهم الاسباب التي ادت الى وقوع احداث فبراير . وذلك يرجع اساسا الى كونها صحف معارضة .

ويتمثل السبب الثانى فى عدم وجود ديمقراطية حقيقية وقنوات شرعية للتعبير مما ادى الى اللجوء للعنف. وقد ورد فى الاهرام (بنسبة ١٥٪) والاعخبار (٩٪) والجمهورية (٨٪) بينما ظهر فى الصحف الحزبية كالاهاى بنسبة ٢٤٪ والشعب (٢٢٪) والاحرار (٩٪) . ومن ثم تبين ان الصحف الحزبية قد اولت عنايتها لابرار الاخطاء الحكومية السياسية التي تدفع لوقوع احداث عنف ، اكثر من الصحف القومية مع الوضع فى الاعتبار دورية صدور الصحف . وذلك بدوره يدفعنا الى القول بأن «الاهالى» مثلا ، تعد نسبيا اكثر اهتماما من الاهرام فى هذا السياق حيث انها صحيفة اسبوعية بينما الاهرام يومية . وذلك يكشف عن حرص صحافة المعارضة على ابرار

الواقع السياسى وكشف سلبياته لتغييره . كما ان تميز صحيفة الاهرام عن غيرها من الصحف القومية بالتركيز على ابراز السلبيات السياسية المسئولة عن وقوع احداث العنف ، يعكس لنا سياسة الاهرام العقلانية الخاصة باستخلاص الدوافع من الواقع السياسى .

وفيما يتعلق بالاسباب والدوافع الاقتصادية والاجتماعية ، فقد اجمعت كافة الصحف القومية والحزبية على السبب الخاص بمعاناة الجماهير اقتصاديا واجتماعيا وان كان هذا الاجماع قد ظهر بدرجات متفاوتة من التركيز . واكدت عليه الصحف الحزبية الحكومية والمعارضة. فقد ورد فى جريدة مايو الحكومية بنسبة (٧٥٪) من اجمالى ما نشرته حول هذه الاسباب . ثم الاحرار (بنسبة ٦٠٪) ثم الشعب (بنسبة ٥٠٪) وورد فى الوفد (٣٢٪) والاهالى (٢٤٪) بينما ظهر فى الجمهورية (بنسبة ٤٠٪) والاهرام (٣١٪) والاعبار (٢٢٪) .

وذلك يبين لنا ان معاناة الجماهير الاقتصادية والاجتماعية واقع لم يقدر على انكار وجوده وتسببه فى حدوث عنف اجتماعى كافة الصحف ، القومية منها او الحكومية والحزبية . واتفقت ايضا الصحف القومية والحزبية عدا الاحرار ومايو - على السبب المتعلق بعدم وجود عدالة اجتماعية وما يتضمنه ذلك من سوء توزيع الدخل القومى وازدياد الفروق بين الدخول والثروات. وقد تميزت الاهرام ايضا عن الصحف القومية الاخرى بابرازها لهذا السبب بنسبة (٢٣٪) بينما ورد فى الجمهورية (٢٠٪) والاعبار (١١٪). وتفوقت الاهالى الجريدة الحزبية الاسبوعية على كافة الصحف القومية والحزبية فيما يتعلق بابراز هذا السبب ، حيث تناولته بنسبة ٢٩٪ وتناولته جريدة الوفد بنسبة (٢١٪) ثم جريدة الشعب (بنسبة ١٠٪)، كما اشارت كافة الصحف القومية والحزبية - عدا مايو - الى تسبب مظاهر الانفاق الاستفزازى فى اثاره الفئات المطحونة . فقد ورد فى الوفد (٣٧٪) ثم الاعبار (٣٣٪) وظهر فى كل من الاحرار والشعب (بنسبة ٣٠٪) بينما ورد فى الجمهورية (بنسبة ٢٠٪) والاهرام (١٨٪) - والاهالى (بنسبة ١١٪) من اجمالى ما نشرته حول الاسباب الاقتصادية والاجتماعية .

ويمكننا هنا القول بشدة النقد الاجتماعى لدى صحيفتى الاهالى والوفد لانبثاقهما عن نظريات اجتماعية محددة ، فالاولى تعكس الرؤية الاجتماعية الماركسية من

خلال دراسة الواقع المجتمعي وإبراز الدوافع الاقتصادية والاجتماعية ، والثانية
تعكس التجربة الليبرالية المطبقة قبل ثورة ١٩٥٢ من خلال ابرازها لازدياد معاناة
الجماهير اجتماعيا واقتصاديا بعد التطبيق الثوري .

٢ - الفروق النوعية في تفسير الصحف للاحداث :

اتضح من نتائج التحليل فيما يتعلق باتجاهات الصحف المختلفة ازاء ابرازها
لاسباب ودوافع محددة واغفالها للبعض الآخر ، ثباينات متعددة . ففيما يتعلق
بالظروف المجتمعية وبخاصة الدوافع السياسية ، فان نتائج الدراسة قد اظهرت ان
جريدة الاخبار كانت اكثر الصحف تناولاً لفكرة مسئولية مناخ الاثارة عن تفجر
الاحداث فقد تكرتها (بنسبة ٥٧٪) من اجمالي ما نشرته حول هذه الدوافع والاسباب .
في حين ان هذه الفكرة وردت في الجمهورية (بنسبة ٤٢٪) والاهرام (بنسبة ١١٪)
بالاضافة الى الصحف الحزبية ومنها جريدة مايو الحكومية (بنسبة ٣٣٪) وجريدة
الاحرار (٢٧٪) والوفد (٢٠٪) وقد كان تركيز جريدة الاخبار على هذه الفكرة في
الفترة التالية لوقوع الاحداث مباشرة - اى الفترة التالية لبيان رئيس الجمهورية الاول
الذى وردت في سياقه هذه الفكرة . وقد استمرت جريدة الاخبار على تأكيد الفكرة
في الفترة الثانية (من ١ الى ٩ مارس) وبالرغم مما سبق فان جريدة الاخبار احتوت
ايضا على اتجاه يرفض فكرة مسئولية مناخ الاثارة عن تفجر الاحداث ، وكذا جريدة
الاهرام (بنسبة ٢٢٪) . وهنا نوضح ان رفض الاهرام للفكرة ورد بها اكثر من ورود
تأييد الفكرة ذاتها على العكس من الاخبار . وكذا الجمهورية (بنسبة ٨٪) والاحرار
(٩٪) وقد كانت صحيفتي الاهالي (٣٣٪) والشعب (٢٨٪) اكثر هذه الصحف الحزبية
تركيزاً على رفض الفكرة . ذلك كله من شأنه ان يعكس حرص الصحف على القدر
المتوافر من الديمقراطية خشية البطش به ، والحذر من تأليب المسؤولين للحد منها .
ونلك يتفق مع اتجاه صحيفة مايو الحكومية وصحيفتي الاهرام والجمهورية التفسيرى
للاحداث حيث رفضتا تحميل الديمقراطية مسئولية الاحداث ، والذى يتمثل في مايو
(بنسبة ٣٣٪) والجمهورية (بنسبة ٨٪) والاهرام (بنسبة ٧٪) . كما يمكن القول أن تأكيد
«الاخبار» ورفضها في الوقت نفسه لمسئولية مناخ الاثارة من شأنه أن يبرز وقوع
الصحف القومية بين الاحساس برفض السلبات المتضخمة التي تعكسها صحف

المعارضة عن البلاد وما تفرزه من اثاره جماهيرية ، وبين الرغبة في الدفاع عن القدر المتاح من الديمقراطية وحرية ابداء الرأي . اما جريدتنا الاهالى والشعب فقد عارضنا الفكرة المتعلقة بمسئولية مناخ الاثارة من البداية كلية ، وظهر ذلك فى الأولى (بنسبة ٣٣٪) والثانية (بنسبة ٢٨٪) . كما انعكس الاتجاه العقلاني والنضج الاعلامي في تفسير الجريديتين الحزبيتين الاخيرتين للاحداث حيث عارضت «الشعب» بنسبة ٦٪ احتمالية ان الاحداث نتجت عن معاهدة كامب ديفيد وسوء حالة الشعب النفسية بعدها ، ذلك على الرغم من معارضتها السائدة للمعاهدة ، وكذا الاهالى فقد رفضت اعتبار الاحداث ثورة على كامب ديفيد واسرائيل بنسبة ١٠٪ . وانفردت الشعب الحزبية بنسبة ٦٪ بالاشارة كالاھرام (٤٪) للضغوط والتحديات الخارجية كسبب غير مباشر للاحداث .

كما انعكس التقارب بين جريدتي الاحرار والشعب وبين الجماعات الدينية على تفسيرها للاحداث بان وراءها اسبابا دينية تتمثل في عدم تطبيق شرع الله وقلة التوجيه الاعلامي والتثقيف الديني، وقد تمثل هذا بالجريديتين فى الاولى (بنسبة ٩٪) وفى الثانية (بنسبة ٦٪) . مما يعكس اتجاه الجريديتين لكسب التيار الاسلامي الى جانبيهما سعيا لاكتساب الشعبية السياسية . وبرزت الاحرار والاعلام (فى موضوع صحفى واحد) مبررا مؤداه استدراج الجيش للسياسة تحقيقا لمصالح قوى بعينها .

اما مايو ، صحيفة الحزب الحاكم ، فقد ارجعت السبب الى ضعف الوعي العام والتنشئة داخل المجتمع (بنسبة ٣٣٪) ، مما يعكس اتجاهها التفسيرى نحو ابعاد المسئولية السياسية عن الحكومة^(١) .

اما بصدد الفروق التفسيرية فى الصحف المصرية القومية والحزبية فيما يتعلق بالاسباب والدوافع الاجتماعية والاقتصادية ، فقد تبين من نتائج التحليل ان الالهرا م تؤيد ازدياد معاناة الجماهير (بنسبة ٣١٪) ، وغياب العدالة الاجتماعية (بنسبة ٢٣٪) ثم ترفض القول بازدياد معاناة الجماهير (بنسبة ٣٪) ، وترفض مقولة غياب العدالة الاجتماعية او عجز الدولة عن حل التناقض بين المصالح العامة

(١) انظر فى الملحق ، الجدول رقم (١٢) الذى يوضح تكرارات ورود هذه الفئة موزعة على فترات الدراسة .

والخاصة (بنسبة ٥٪) ، وان كان يتضح من ذلك ان التأييد للمقولة قد ورد بها اكثر من المعارضة له . وهذا يعكس سياسة الاهرام التحريرية في اتاحة الفرص لابرار ، الرأى والرأى الآخر مع التأكيد على احدهما . اما الجمهورية فقد اكدت على ازدياد معاناة الجماهير اقتصاديا واجتماعيا (بنسبة ٤٠٪) والاخبار (٢٢٪) وظهر غياب العدالة الاجتماعية (بنسبة ٢٠٪) فى الجمهورية و (١١٪) فى الاخبار ومظاهر الانفاق الاستفزازى المثير لآس الفئات المطحونة (بنسبة ٣٣٪) فى الاخبار ، و(٢٠٪) فى جريدة الجمهورية (بنسبة ١٨٪) مما نشرته الاهرام حول هذه الاسباب .

وفيما يتعلق بالجرائد الحزبية فقد تبين من النتائج تقدم الاهالى على كافة الصحف القومية والحزبية فى ابرار عدم وجود عدالة اجتماعية (بنسبة ٢٩٪) وانتشار الفساد والامراض الاجتماعية (بنسبة ١٦٪) مما يعكس سعيها الدائم لابرار المثالب الاجتماعية ونقد الواقع الاجتماعى والسعى لتغييره تغييرا جذريا وذلك اعتمادا على تبصير الرأى العام بالدوافع الكامنة وراء الاحداث . وبرزت النتائج ان الصحف الحزبية قد عنيت عناية خاصة بابرار ازدياد المعاناة الجماهيرية والانفاق الاستفزازى كدوافع تسببت فى وقوع الاحداث . وما يبدو فى معيار الفروق هنا ، يكمن فى ان الوفد ورد بها رفض القول بازدياد معاناة الجماهير كسبب للاحداث دون باقى الصحف الحزبية ويبدو ايضا فى افراد الاهالى من بين الصحف الحزبية بالقول بما مؤداه اللامبالاة فى المجتمع كسبب للاحداث (بنسبة ٢٪) والقول بخضوع الحكومة للتوجيهات الاقتصادية للبنك الدولى (بنسبة ٢٪) .

ويوضح كل من الجدولين رقم (١٠) و (١١) تكرارات ونسب ورود الاسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى الفترة الكاملة للدراسة . وقد تبين من نتائج تحليل الصحف خلال الفترات الزمنية الثلاث - المحددة كتقسيم زمنى للدراسة - استمرار حرص جريدتى الاهرام و«الاهالى» - من بين الصحف الاخرى القومية منها والحزبية - فى ابرار العديد من الاسباب الاقتصادية والاجتماعية ، مما يعكس اهتمامها بتبصير الرأى العام بالاسباب المجتمعية الكامنة وراء احداث العنف المتمثلة^(١) .

(١) انظر فى الملحق الجدول رقم (١٣) .

تكرارات ونسب اللغة ثانياً : أسباب ودرافع تتعلق بالظروف المجتمعية في مصر

(الاستجاب السليبية) خلال فترة الدراسة الكاملة

[illegible]

© 1994

قرارات ونسب التكلفة ثالثاً : أسبليه ودوافع تتعلق بملف الظروف الاجتماعية في مصر
(الأسباب الاقتصادية والاجتماعية) خلال فترة الدراسة الكافية

[illegible]

واستنادا الى المضمون الكيفى لما ورد فى الصحف المصرية بصدد تفسير احداث العنف الواقعة فى فبراير ١٩٨٦ ، تبين ورود رؤى صحفية ركزت على الاسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالظروف المجتمعية فى مصر دون غيرها من الدوافع - فقد ورد بها انه يمكن ارجاع تمرد قوات الامن المركزى واجوئها للعنف الى عديد من الظواهر المتعلقة بعدم العدالة الاجتماعية وصعوبة مواجهة متطلبات الحياة ، وظروف العمل القاسية ، هذا فى الوقت الذى مازالت تتم فيه مظاهر البذخ والقوارق الاجتماعية والفساد الاجتماعى وعجز الجهاز التنفيذى عن مواجهة مشكلات المجتمع وعدم وضوح السياسات الاجتماعية . الى جانب عجز المسالك الديمقراطية عن استيعاب حركة الجماهير ، وعدم قدرة الدستور عن استيعاب الديمقراطية وازمة تداول المعلومات وعجز قانون الطوارئ عن معالجة الانفجارات الجماهيرية وهذا يعكس رفض محاولة ابراز حرية الصحافة والمعارضة الديمقراطية كدوافع سياسية للاحداث الاخيرة^(١) .

وقد ورد ذلك فى مجال الرد على توجيه بعض كتاب الصحف القومية الاتهام لصحف المعارضة وللديمقراطية كموقع خصب للاراء الهدامة المثيرة لغضب الجماهير^(٢) .

(١) انظر فى المعالجات الصحفية التى ركزت على الدوافع والاسباب المجتمعية وحدها كل من : حسين عبد الرازق ، ادين التخريب ، اخبار اليوم ٢/١ . محمد العزب ، رياح الخماسين ، الجمهورية ٣/١ . نبيل اياظة ، النغمة الصحيحة ، اخبار اليوم ٣/١ . رجب البنا ، وتبقى الديمقراطية ، الاهرام ٣/٢ . مصطفى امين ، فكرة الاخبار ٣/٣ . نعمات احمد فؤاد ، ماذا حدث ؟ الاحرار ٣/٣ . رفعت السعيد ، من نهرو الى انديرا ، الاهالى ٣/٥ . الاهالى ، الاعلام والتمرد ٣/٥ . ابراهيم سعد الدين ، دعوة ملحة لتفاهم وطنى ، الاهالى ٣/٥ . خالد محمد خالد ، ان المصائب يجتمعن المصابينا ، الوفد ٣/٦ . نعمان جمعه ، نبضات ، الوفد ٣/٦ . احمد بهاء الدين ، يوميات ، الاهرام ٣/٦ . جلال كشك ، الامن الشعبى والامن المركزى ، الوفد ٣/٦ . ابراهيم نافع ، بهدوء ، الاهرام ٣/٧ ، السيد يسين ، الديمقراطية والعنف والسياسة الاجتماعية ، الاهرام ٣/٧ . احمد بهاء الدين ، يوميات الاهرام ٣/٨ . الجمهورية ، الصدق والطريق الى تخطيها ٣/٨ . سعد الدين ابراهيم ، البحث عن الاشرار وثبات الديمقراطية ، الجمهورية ٣/٨ . سمير رجب ، بلا حساسيات مايو ٣/١٠ . احمد السقاف ، حفظ الله الكتانة الاحرار ٣/١٠ . فتحى رضوان ، قال الاستقرار لقانون الطوارئ لماذا فعلت كل هذا؟ الشعب ٣/١١ . الاهالى ، التحدى ، ٣/١٢ ، محمود عبد الفضيل ، احداث الشعب المركزى والدروس المستفادة ، الاهالى ٣/١٢ . سعد الدين ابراهيم ، البحث عن القرار ، الجمهورية ٨٦/٣/٢٢ عبد الرحمن الشرقاوى ، الالم معلم عظيم ، الاهرام ٣/١٢ . سعيد اسماعيل على ، «أفرأيتم ما تحرثون» ، الشعب ٣/٢٥ .

(٢) موسى صبرى ، لن أسأل لمصلحة من ، الاخبار ٢/٢٧ . محسن محمد ، مصر بخير ، الجمهورية ٢/٢٧ . على الدالى ، من ايقظ الفتنة ، الجمهورية ٣/١ احمد شعبان ، مصر ارض =

وجاء ايضا أن الاحداث قد نتجت عن انتشار الجهل وعدم الوعي في مصر ، وتوافر عناصر قلق وادوات تفجير تتمثل في صببة صغار لا عمل ولا تعليم لهم . وان هناك علاقة بين الاحداث ومشاكل العقل المصرى الثقافية والفكرية وهى الامية وافتقاد الانتماء وانتشار السخط^(١) .

ويمكننا القول بوجود رؤى صحفية اخرى ، ربطت بين توافر اسباب مجتمعية - سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى والاجتماعى - وبين دوافع تكمن في جهاز الامن ذاته ، فلم تكتف بابرار احدهما . وهى رؤى انعكست في صحف متباينة الاتجاهات والسياسات . فقد ورد في كتابات متعددة رؤى تجمع بين النظرتين ، تكشف عن وجود عجز ادارى داخل مؤسسة حكومية رسمية ، وازدياد معدلات الضعف الصحى والثقافى والاجتماعى ، وغياب التفاهم السليم بين الجنود والقادة ، ووجود معسكرات الامن فى وسط استفزازى. الى جانب ابرازها لاسباب مجتمعية، تتضمن استفحال الازمة الاقتصادية الاجتماعية، وخطأ السياسات الاقتصادية المتبعة مما خلق فجوة كبيرة وفوارق هائلة فى الدخول ، وشيوع الفساد الاجتماعى والجهل ، ووقف الديمقراطية على قطاعات محدودة فى قمة المجتمع دون قاعة ، الذى تغيب عنه الديمقراطية كلية ويسود فيه منطق القهر والرأى الواحد والطاعة العمياء^(٢) .

• = الايمان ، الجمهورية ٣/٤ . عبد الرحمن الشرقاوى ، جعل الله بعد عسر يسرا ، الاهرام ٣/٥ ، ثروت اباظة ، هل هم متجهون ؟ الاهرام ١٩٨٦/٣/٩ .

(١) رجب البنا ، وتبقى الديمقراطية ، الاهرام ٣/٢ . احمد بهجت ، متفجرات ، الاهرام ٣/٣ . فاروق جويده ، لماذا أخطأوا العنوان ، الأهرام ٣/٦ . احمد بهاء الدين ، يوميات الاهرام ٣/٦ . حافظ محمود ، قضية اليوم قضية الانتماء ، الجمهورية ١٩٨٦/٣/٦ .

(٢) انظر فى المعالجات الصحفية التى ربطت بين الاسباب المجتمعية والدوافع الكامنة فى جهاز الامن كلا من :

احسان عبد القنوس ، على مقهى فى الشارع السياسى ، الاهرام ٣/٦ . مصطفى بهجت بدوى ، البحث عن الاسباب والعلاج ، الاهرام ٣/٨ . محمود التهامى ، الطريق المسدود لحل الازمة ، مايو ٣/١٠ . محمد عبد الشافى ، عيب الاحرار ٣/٣ . حسن نافعة ، ملاحظات اولية على احداث ٢٥ فبراير ، الاحرار ٣/١٠ . محمد حلمى مراد ، ابحتوا عن مناخ الاثار بعيدا عن الديمقراطية ، الشعب ٣/٤ . رؤوف نظمى ، امن الوطن وامن الشعب ، ٣/٤ . جريدة الاهالى ، الحلقة الرئيسية وخطاب الرئيس ، مقال افتتاحى ٣/٥ . محمود المراغى ، وكان هذا الاسبوع ثمانية أيام ، الاهالى ٣/٥ . عبد العظيم انيس ، معنى الكلمات . القضية الاساسية ، الاهالى ٣/٥ . حسين عبد الرازق ، القراءة الصحيحة لاحداث ٢٥ ، ٢٦ فبراير ، الاهالى ١٩٨٦/٣/٥ .

نستخلص من هذا العرض ان الاحساس العام فى الصحف المصرية القومية والحزبية بتعدد الأسباب والدوافع التى أدت الى تمرد قوات الأمن المركزى على المجتمع قد تجسد واضحا فى نتائج تحليل المضمون الصحفى للأحداث . وان شاب هذا الاحساس درجات متفاوتة من الاهتمام والتركيز أو الاجماع على أسباب ودوافع بعينها والاقلال أو الاغفال أو الرفض لأخرى وذلك بدوره يبين الاتجاه التفسيرى للصحف المصرية المتعددة الانتماءات .

رابعاً : ردود الفعل الداخلية :

حظى البعد الخاص برد الفعل الداخلى للأحداث بالاهتمام الاكبر من جانب الصحف المصرية - خاصة القومية منها - عند مقارنته ببقية أبعاد أحداث فبراير ١٩٨٦ ، سواء شمل هذا التناول رد الفعل للأحداث على المستوى الشعبى ، أو تناوله على المستوى الحكومى أو الرسمى كأجهزة ومؤسسات سياسية وإدارية .

وتشير نتائج التحليل الكمى الى غلبة اهتمام الصحف المصرية بالموقف الشعبى من الأحداث على اهتمامها برد الفعل الحكومى أو الرسمى منها .. وذلك مرده الى تبلور الموقف الشعبى من الأحداث بصورة بارزة ، وموقف حضارى جسد امكانيات الشعب المصرى ، بصورة ربما لم تكن متوقعة ، الامر الذى دفع الصحف القومية - على وجه الخصوص - الى تجسيد هذا الموقف والاشادة به ، فى محاولة للتأثير على صانع القرار ، على النحو الذى سنوضحه فيما يلى :

أ - رد الفعل الشعبى :

عبرت الصحف المصرية عن رد فعل الشعب المصرى تجاه الازمة التى وقعت فى فبراير ١٩٨٦ ، وموقفه الراض لاهداث الشغب والعنف التى تفجرت خلالها ، وعدم مشاركته للقوات المتمردة فيما ذهبت اليه من افعال تدميرية . وقد عمدت الصحف المصرية - خاصة القومية - الى ابراز ذلك الموقف والاشادة به ، محاولة تفسيره واستخلاص معان متعددة له ، ومعبرة عن تعدد مظاهر ذلك الرفض .

فقد اظهرت نتائج التحليل الكمى ان الصحف القومية قد عبّرت ، بشكل مكثف ، عن رفض واستنكار الشعب المصرى - سواء كأفراد أو نقابات أو مؤسسات أو

أحزاب - لأحداث جنود الامن المركزى .. حيث أوردت جريدة الجمهورية هذه الفكرة فى (٣٢٪) من الموضوعات الصحفية التى نشرتها حول رد الفعل الشعبى تجاه الاحداث. وكذلك ركزت على الفكرة ذاتها جريدة الاهرام (بنسبة ٢٦٪)، والاخبار (بنسبة ٢٣٪) .

أما على مستوى الصحف الحزبية ، فقد كانت صحف الاهالى (بنسبة ٣٣٪) ، والوفد (٢٦٪) ، ومايو (٢٥٪) ، من اكثر هذه الصحف تركيزا على فكرة استنكار ورفض الشعب لاحداث فبراير ١٩٨٦ ، فى اطار تناولها للبعد الخاص برد الفعل الشعبى تجاه تلك الاحداث .

ومن ناحية اخرى ، ركزت الصحف القومية اهتمامها على ما أبرزته الاحداث من صلابة الجبهة الداخلية ، مشيدة بقدرة الشعب المصرى على تجاوز المحن ، أو وعيه بخطورة الموقف ، أو رفض المزايدة بمعاناته رغم عمقها ، منوهة بالوحدة الوطنية التى تحققت اثناء الاحداث - حيث اتضحت وحدة الاحزاب من حكومة ومعارضة اثناء الازمة - الامر الذى اعتبرته بعض الموضوعات التى تناولت صلابة الجبهة الداخلية معبرا عن اصالة الشعب المصرى . وكانت صحيفة الاخبار اكثر الصحف القومية تركيزا على هذا المعنى لرد الفعل الشعبى (بنسبة ١٩٪ مما نشرته حول هذا البعد) ، تليها صحيفة الاهرام (بنسبة ١٧٪) .

وعلى مستوى الصحف الحزبية ، احتلت فكرة صلابة الجبهة الداخلية - كأحد مظاهر رد الفعل الشعبى - نسبة كبيرة من تغطية هذه الصحف لذلك البعد . وكانت صحيفة الشعب اكثرها تركيزا على هذا المعنى (بنسبة ٢٤٪) تليها صحيفة الاهالى بنسبة (٢٢٪) ، ثم الاحرار (بنسبة ١٦٪) ، والوفد (بنسبة ١٤٪) .

ويمكن النظر الى اهتمام الصحف المصرية بابرار رفض الشعب المصرى لاحداث تمرد جنود الامن المركزى واستنكاره لها ، والتركيز على صلابة الجبهة الداخلية فى اطار النتائج السابقة الخاصة باتجاه السياسة التحريرية لهذه الصحف الى وصف وتصنيف الاحداث كأحداث شغب أو كتمرد محدود من جانب قوات الامن المركزى ، ومن ثم فان الشعب المصرى ظل بعيدا عن مسرح الاحداث ، رافضا المشاركة فيها . ويقول آخر فان الصحف المصرية اكدت على رفض الشعب

المصري واستنكاره للاحداث دعما لتكييفها للاحداث في اطار مقولة الشعب أو التمرد المحدود النطاق .

ومن ناحية اخرى ، فان التفسيرات التي ساقتها الصحف حول هذا الموقف الشعبى المستنكر للاحداث ، تبرر الى حد كبير التركيز الشديد الذى تناولت به الصحف المصرية تلك الافكار .

فقد اظهرت نتائج التحليل الكمي ان الصحف القومية قد نظرت الى رفض واستنكار الشعب المصرى لاحداث العنف ، باعتباره دليلا على تمسك هذا الشعب بقيادته السياسية ، والتفافا حول شخص الرئيس حسنى مبارك فقد اعتبرت هذه الصحف الموقف الشعبى اثناء الازمة بمثابة تجديد بيعة للرئيس وتجديدا لثقة الجماهير فيه . وكانت صحيفة الاهرام اكثر الصحف القومية تبنيًا لهذه الرؤية (بنسبة ١٨٪) تليها صحيفتى الاخبار والجمهورية (بنسبة ١٧٪) . وقد طرحت الصحف القومية هذه الفكرة بشكل مبكر فى الايام الثلاث التالية لوقوع الاحداث ، ثم ركزت عليها بشدة فى الفترة من الى ٨ مارس ، أى قبيل خطاب رئيس الجمهورية فى محاولة منها للتأثير على صانع القرار^(١) .

وفيما يتعلق بالصحف الحزبية ، فان بعضها قد تبنى هذا التصور لمعنى الموقف الشعبى اثناء الازمة ، مثل صحيفة الاحرار (بنسبة ٢٢٪ مما نشرته حول هذا البعد) ، والوفد (بنسبة ٢٠٪) ومايو (١٨٪) . فى حين كانت الاهالى أقل الصحف الحزبية ميلا لتبنى هذا المعنى ، حيث بلغت نسبة تركيزها عليه (٦٪) مما نشرته عن رد الفعل الشعبى للاحداث .

ومن ناحية اخرى ، حلت الصحف المصرية رفض الشعب المصرى المشاركة فى اعمال العنف والتخريب بصورة اكثر عمقا ، اذ اعتبرت ان تجربة الممارسة الديمقراطية التى عاشها الشعب خلال السنوات القليلة الماضية كانت وراء هذا الموقف الشعبى ، مشيرة الى ان الديمقراطية هى التى حمت مصر واخرجتها من هذه الازمة بسلام .

(١) انظر الجدول رقم (١٤) فى الملحق الذى يوضح تكرارات ورود الافكار الخاصة برد الفعل الشعبى فى الفترات الفرعية الثلاثة التى تم تقسيم العينة الزمنية للبحث على اساسها .

وقد أعطت الصحف القومية بعض الوزن النسبي لهذا التحليل للرفض الشعبى للمشاركة فى الاحداث ، حيث تكرر ورود هذه الفكرة (بنسبة ١٢٪) فى كل من جريئتى الاخبار والاهرام ، بينما اشارت اليه الجمهورية (بنسبة ٩٪ فقط) مما نشرته حول هذا البعد. كذلك أعطت بعض الصحف الحزبية الجزء الاكبر من اهتمامها لتفسير الرفض الشعبى للاحداث على اعتبار كونه نتاجا للممارسة الديمقراطية . فقد ركزت على هذا المعنى جريدة الشعب (بنسبة ٤١٪ مما نشرته فى هذا الاطار) وجريدة الوفد (بنسبة ٢٣٪) .

وجدير بالذكر ان الصحف المصرية قد ركزت على تحليل الرفض الشعبى للمشاركة فى اعمال العنف فى اطار التجربة الديمقراطية ، خلال الفترة السابقة على خطاب الرئيس مبارك ، فى محاولة منها للتأثير على صانع القرار ودفعه الى التمسك بالديمقراطية كأسلوب للحكم ، وتكريس حرصه عليها^(١) .

وقد اكدت نتائج التحليل الكيفى ربط عدد كبير من الكتاب فى الفترة السابقة على خطاب الرئيس مبارك بين رفض الشعب لاسلوب التدمير والتخريب وبين المناخ الديمقراطى الذى يعيش فيه منذ سنوات . فاشار بعضهم الى انه لولا الديمقراطية ما دافع ايناء الشعب عن مصر وعن الديمقراطية التى ينعمون بها ، وأشاروا الى ان الشعب المصرى بهذه التجربة يكون قد وصل الى سن النضج السياسى ، مؤكدين على ان وعى الشعب ووقوفه مع القوات المسلحة ومع الشرعية الدستورية كان نتاجا للديمقراطية التى كانت صمام الامان ضد الاحداث الاخيرة ، حيث تعرف الشعب على كل ما حدث من خلال القنوات الشرعية ، الامر الذى يثبت ان الديمقراطية هى التى حمت مصر ، وحذر بعض الكتاب من ان فرض اية اجراءات استثنائية قد يؤدى الى انتشار الفساد والاحتراف . وجدير بالذكر ان بعض المقالات التى ابرزت التفاف شعب المصرى حول الرئيس مبارك قد ربطت بين هذا التأيد ، وبين تمسك الرئيس بآدىء الشرعية والدستور والديمقراطية^(٢) .

(١) الجدول السابق نفسه .

(٢) انظر المقالات التالية : د . اسامة الغزالى حرب «الديمقراطية هى التى حمت مصر» الاهرام ٨٦/٣، ود . على الدين هلال : «ماذا حدث فى مصر ؟ الجمهورية ٨٦/٣/٦ ومحسن محمد : «من لب ، الجمهورية ٨٦/٣/٣ ، محمد العزبى : «رياح الخماسين ، الجمهورية ٨٦/٣/١ ، =

وتبرر التفسيرات التي قدمتها الصحف القومية حول معنى رفض الشعب المصرى للاحداث ، التركيز الشديد الذى تناولت به تلك الصحف ذلك الرفض ، وسعيها الى ابرازه والتأكيد عليه . فاذا كانت الصحف القومية قد استهدفت من وراء ذلك ، تدعيم هذه الحقيقة لدى الرأى العام المحلى والعالمى ، تأكيدا لنظرتها نحو الازمة كأحداث محدودة النطاق ، فان هذه الصحف قد سعت من وراء التركيز على الرفض الشعبى للاحداث ، التأثير ايضا على القيادة السياسية وعلى صانع القرار لتأكيد انحيازه فى صف جماهير الشعب التى اعلنت تمسكها بقيادته ، وفى صف الديمقراطية التى عمقت وعى هذا الشعب وحمته من مزالق الانسياق وراء محاولات التخريب والتدمير . وترتبط هذه النتيجة بالنتائج السابق الاشارة اليها عند تحليل دوافع الاحداث السياسية من حيث غلبة رفض معظم الصحف القومية لمقولة مسئولية مناخ الاثارة وراء الاحداث على الادعاء بمسئولية هذا المناخ عن انفجار الموقف فى هذه الاحداث .

هذا وقد عدت الصحف المصرية صورا كثيرة للرفض والاستنكار الشعبى للاحداث . وكان اهم ما ركزت عليه الصحف القومية ، تعاون الشعب المصرى مع القوات المسلحة فى القضاء على الشغب ، ومشاركته الايجابية فى اجهاض التمرد بالتصدى للمتمردين والدفاع عن الممتلكات الفردية والعامه ضد هجماتهم . وكانت صحيفة الاخبار اكثر الصحف المصرية تركيزا على ايجابية التصدى الشعبى للتمرد (بنسبة ١١٪) ، تليها كل من جريدتى الاهرام والجمهورية (بنسبة ٩٪) .

وعلى مستوى الصحف الحزبية كانت صحيفة الاحرار اكثر هذه الصحف تركيزا على المشاركة الشعبية الايجابية فى التصدى للتمرد (بنسبة ١٣٪) تليها جريدتى الوفد والاهالى (بنسبة ١١٪) ثم مايو (بنسبة ١٠٪) .

كذلك ركزت الصحف المصرية على مساهمة المؤسسات والمواطنين فى تعويض خسائر الاحداث ، من اعادة بناء المباني المخربة ، أو التبرع بالاموال من اجل هذا ،

= د . فتحى عبد الفتاح : «الفكر والتخريب» الجمهورية ٨٦/٣/٣ ، راي الاهرام ٣/٤ ، ٨٦/٣/٩ . احمد بهجت : امتحان الديمقراطية ، الاهرام ٣/٨ ، محمد حسنين هيكل : «مبارك امانة فى ضمير كل مصرى» اخبار اليوم ٨٦/٣/١ ، اقبال بركة : «ولا حل سوى الديمقراطية» الاحرار ٨٦/٣/٣ ، سعيد عبد الخالق : «بين السطور» الوفد ٨٦/٣/٦ ، سناء فتح الله : «مسرح الاحداث» الاخبار ١٩٨٦/٣/٣ .

أو التبرع بالدم للأفراد المصابين .. وأشارت هذه الصحف أيضا الى قيام بعض المصانع والمؤسسات بزيادة ساعات العمل لزيادة الانتاج وتعويض التعطل الذى نتج بسبب الاحداث . وقد تفوقت الصحف القومية بشكل واضح على الصحف الحزبية فى تركيزها على هذا المظهر من مظاهر ايجابية الشعب المصرى فى مواجهة الاحداث وكانت صحيفة الجمهورية اكثر هذه الصحف تركيزا على هذا المعنى (بنسبة ٢٤٪ مما نشرته عن رد الفعل الشعبى) بينما اشارت اليه الاحرار فى موضوع واحد .

ومن مظاهر الموقف الراض للاحداث الذى اتخذه الشعب المصرى وركزت عليه الصحف المصرية ، استجابة الشعب السريعة لقرار فرض حظر التجول والتزام الجماهير بالنظام وبمواعيد الحظر ، وأشارت الصحف كذلك الى اختفاء الجرائم العادية فى وقت الازمة ، رغم ما يهيؤه حظر التجول من مناخ موات لها ، الامر الذى يعكس الانضباط الذاتى للشعب المصرى ، وكانت صحيفتى الاخبار والاهرام اكثر الصحف القومية تركيزا على هذا الجانب (بنسبة ٨٪) بينما كانت مايو اكثر الصحف الحزبية تأكيدا على هذا المظهر (بنسبة ٢٦٪) .

وقد اظهرت نتائج التحليل الكيفى ان بعض المقالات قد ربطت بين فكرة وجود تآمر خلف احداث التمرد ، وبين الموقف الشعبى الراض لهذه الاحداث باعتبار ان هذا الموقف كان الحصن الذى تكسرت عليه حراب المؤامرة . فقد عزا بعض الكتاب قتل المتآمرين فى تحقيق مآربهم فى اشاعة الفوضى فى الشارع المصرى الى رباطه جأش الشعب وقدرته على مواجهة المحنة بمسئولية ، مما كان له اثر فى القضاء على الفتنة . واكد بعض الكتاب على اهمية الوعي الشعبى التلقائى فى اجهاض مخططات ضرب مصر . وأشار آخرون الى ان الشعب هو الذى حمس الحكومة وليس البوليس أو قانون الطوارئ^(١) .

(١) انظر على سبيل المثال : «رأى الأهرام» : عدة البلاد وعنادها الاهرام ٨٦/٣/٢ ، ايضا : عبد المنعم مراد : «كلمات» الاخبار ٨٦/٣/٢ ، رأى الأهرام : البطل الحقيقى الاهرام ٨٦/٣/٥ ، «الشعب يتصدى جريدة الجمهورية» ٨٦/٢/٢٨ ، سمير تانرس : من اجل منع انفجار اخر وليس تأجيله جريدة الوفد ٨٦/٣/٦ ، جلال كشك «ولنا ملاحظة» الامن الشعبى والامن التلقائى «الوقد» ١٩٨٦/٣/٦ .

من النتائج الكمية والكيفية السابقة ، يمكن استخلاص ان الصحف المصرية والقومية على وجه الخصوص - قد اعطت اهمية كبرى لتغطية البعد الخاص برد فعل الشعب المصرى اثناء الازمة ، وانها فى تناولها لهذا البعد قد ابرزت رفض هذا الشعب واستنكاره للاحداث ، وعددت مظاهر هذا الرفض مؤكدة على صلابة الجبهة الداخلية كما انها قد فسرت هذا الموقف الشعبى فى اطار التمسك بالقيادة السياسية ، وكنوع من الحرص الشعبى على حماية المكاسب الديمقراطية ، وذلك من اجل تعميق هذه المفاهيم لدى الرأى العام المحلى والعالمى ، ومن أجل التأثير - فى نفس الوقت - على صانع القرار خاصة فى الفترة السابقة على خطاب الرئيس فى مجلس الشعب والشورى .

ويوضح الجدول رقم (١٢) تكرارات ونسب ورود الافكار المتعلقة برد الفعل الشعبى من الاحداث فى الصحف المصرية خلال الفترة الكاملة للدراسة .

ردود الفعل على المستوى الحكومى :

تناولت الصحف المصرية - ضمن تناولها لابعاد ردود الفعل للازمة على المستوى الداخلى - الموقف الحكومى والرسمى تجاه الاحداث ، وذلك من خلال تناولها لموقف الحزب والمؤسسات الحاكمة من ناحية ، ومن خلال تركيزها على موقف المؤسسة الرئاسية وشخص رئيس الجمهورية من ناحية أخرى .

فقد بادرت الصحف القومية الى تبير قرار الحكومة بفرض حظر التجول ، والقرار السياسى بنزول القوات المسلحة الى الشارع ، مبينة ان الغرض من هذه القرارات هو حماية أمن الوطن والمواطن ، واثاحة الفرصة لاعادة الاستقرار الى الشارع المصرى والقبض على المسجونين الهاربين . فقد تكررت هذا التبير صحيفة الاخبار (بنسبة ٨٪) تليها صحيفة الجمهورية (٦٪) والاهرام (٥٪) وقد كان من الطبيعى ان يتركز صدور هذه الموضوعات فى الايام الاولى التالية لوقوع الاحداث خاصة فى فترة استمرار حظر التجول^(١).

(١) انظر الجدول رقم (١٥) فى الملحق الذى يوضح تكرارات ورود الافكار الخاصة برد الفعل الحكومى فى الصحف المصرية فى الفترات الثلاثة الفرعية التى انقسمت اليها العينة الزمنية للبحث .

جدول ۱۲۱

تكررات ونسب وردد اللغة رابعا : ردود الفعل الداخلية :

أ - رد الفعل الشعبي خلال فترة الدراسة الكاملة

[illegible]

وقد كان موقف أجهزة الاعلام خلال أحداث التمرد اكثر الابعاد التي ركزت عليها الصحف المصرية في تناولها لرد الفعل الحكومى . فقد اشادت الصحف القومية على الاخص بدور أجهزة الاعلام - خاصة الاذاعة والتليفزيون - اثناء الأزمة من حيث قيام السياسة الاعلامية على المصارحة الكاملة للشعب ، الامر الذى ادى الى كسب هذه الأجهزة لثقة الشعب المصرى . وكانت صحيفة الاخبار اكثر الصحف المصرية اشادة بالموقف الاعلامى (بنسبة ٣٨٪ مما نشرته حول رد الفعل الحكومى) تليها الجمهورية (بنسبة ٣٣٪) ثم الاهرام (بنسبة ١٨٪) .

وعلى مستوى الصحف الحزبية ، كانت صحيفة الوفد اكثر هذه الصحف تركيزا على الاشادة بالموقف الاعلامى (بنسبة ٦٤٪) وكذلك لم تتجاهل صحف الاحزاب المعارضة لهذا الموقف فأشارت اليه الاحرار (٤٣٪) والشعب (٢٥٪) ومايو (٢٢٪) والاهالى (١٧٪) .

ومن ناحية أخرى ، أولت الصحف القومية اهتماما ملحوظا بتحركات الحكومة والحزب الوطنى ومواجهتها للأحداث ، ممتدحة الطريقة الواعية التى ادارت بها الحكومة الازمة ، ومشيدة بجهودها فى توفير المواد التموينية للمواطنين اثناءها ، وتوفير الرعاية الصحية للمصابين ، منوهة بحرص الحكومة على سلامة الاجانب . وقد تكرر ورود هذه الفكرة (بنسبة ٢٣٪ مما نشرته جريدة الاهرام حول هذا البعد) وفى الاخبار (بنسبة ٢١٪) وتركزت هذه الموضوعات فى الفترة التالية للأحداث مباشرة^(١) ، فى محاولة للدفاع عن موقف الحكومة ، بعد الانتقادات التى وجهتها اليها صحف المعارضة كما وضح من تحليل نتائج الجزء الخاص بدوافع الأحداث .

كذلك حرصت الصحف القومية على ابراز قرارات الحكومة بتعويض الافراد والمنشآت التى تم تخريبها اثناء الأحداث ، وتخفيف العبء الضريبى عن المنشآت التى أضررت . وكانت جريدة الجمهورية اكثر تلك الصحف تناولا لهذا الموضوع (بنسبة ٢٣٪) وشاركتها الاخبار (١٧٪) ، والاهرام (١٠٪) واتخذت مايو نفس الموقف بنسبة ٢٥٪ مما نشرته عن الموقف الحكومى ، وكذلك الاحرار (٢١٪) .

وفى اطار تناول الموقف الحكومى من الازمة ، عمدت الصحف القومية الى

(١) انظر الجدول السابق نفسه .

تغطية دراسة الحكومة لوضع الامن المركزى ، واعادة النظر فى جهاز الشرطة ، مبينة اتجاه الحكومة نحو التركيز على الرعاية الاجتماعية وتوعية المجندين من جنود الامن المركزى، ودراستها لسبل تحسين العلاقات بين القيادة والجنود، وذلك بعد تركيز النقد حول سوء الاوضاع المعيشية لهؤلاء الجنود والخلل الواضح فى اعدادهم وتدريبهم. وكانت صحيفة الجمهورية اكثر الصحف القومية اشارة لجهود الحكومة فى هذا المجال. كما اشارت اليها الاهرام (بنسبة ١٥%) والاخبار (بنسبة ٥%). وشاركتهم فى الاشارة الى تلك الجهود صحيفة الاحرار (بنسبة ١٤%).

وقد كان من ابرز الابعاد التى ركزت عليها الصحف المصرية فى تناولها لرد الفعل الرسمى تجاه الاحداث ، موقف المؤسسة الرئاسية والرئيس مبارك من الاحداث اذ حرصت الصحف - قومية وحزبية - على الاشادة بموقف الرئيس خلال الازمة ، فنوهت بقدرته على اتخاذ موقف الحسم وسرعة اتخاذ القرار ، وتمسك الرئيس مبارك بالديمقراطية وعدم لجوئه الى اية اجراءات استثنائية ، وحرصه على التوازن بين المؤسسات العسكرية والمدنية . وكانت صحيفة الاهرام اكثر الصحف المصرية تركيزا على هذا الموقف الحاسم للرئيس (بنسبة ١٧%) بينما كانت صحيفة الشعب اكثر الصحف الحزبية اشادة به (بنسبة ٥٠%) وشاركتها فى هذا كل من الاهالى (بنسبة ٣٩%) ومايو (بنسبة ٢٧%). وقد ركزت الصحف المصرية على موقف الرئيس مبارك فى الفترة السابقة على خطابه والتالية له على السواء^(١).

وقد اظهرت نتائج التحليل الكيفى ان الغالبية العظمى من كتاب الصحف المصرية قد حرصوا على ابراز رد فعل الجهاز الرئاسى المتزن من الازمة كما حرصوا على التأكيد على تمسك ذلك الجهاز بالديمقراطية وبالحقوق الدستورية للشعب ، وذلك على الرغم من اختلاف ، بل وتناقض الاتجاهات الفكرية لهؤلاء الكتاب وتباين انتماءاتهم ومنطلقاتهم الفكرية .. وينبع تفسير ذلك من حرص هؤلاء الكتاب على التمسك بالمكاسب الديمقراطية ، التى تحققت للشعب فى السنوات الاخيرة ، ورغبتهم فى الدفاع عنها بالالتفاف حول رمز هذه المكاسب ، ومحاولة التأثير على عملية صنع

(١) الجدول السابق نفسه .

القرار بدفعها الى الاستمرار فى هذا الاتجاه ، بدلا من الارتداد الى اسلوب الاجراءات الاستثنائية فى معالجة مثل هذه الازمات^(١) .

من النتائج السابقة يتضح لنا ان الصحف القومية وصحيفة الحزب الحاكم قد تبنت موقف الدفاع عن سلوك الحكومة اثناء الازمة وعملت على ابراز جهودها فى احتوائها واتباعها اسلوب مصارحة الشعب بالحقائق . وقد كان من الطبيعى الا تتضمن احزاب الصحف المعارضة لهذا الموقف الا فيما يتعلق بالحديث عن موقف القيادة السياسية ممثلة فى شخص رئيس الجمهورية ، وفيما يختص بالاشادة بالدور الواعى الذى قام به الاعلام اثناء الازمة .

ويوضح الجدول رقم (١٣) تكرارات ونسب ورود الافكار الخاصة برد الفعل الحكومى تجاه الاحداث فى الصحف المصرية خلال الفترة الكاملة للدراسة .

(١) انظر كمثال على هذه المقالات : محمد عبد القدوس : اولاد البلد : لطمة لانتصار الدكتاتورية ، الشعب ٨٦/٣/٤ ، د . اسماعيل سلام : بعض الدروس المستفادة، الاهرام ٨٦/٣/٨ ، جلال عارف : «فى الصميم» لاختبار اليوم ٨٦/٣/١ ، محمد سيد احمد : «واشنطن والتعدد الحزبى فى مصر» الأهالى ٨٦/٣/٥ ، ابراهيم نافع : «اهم الدروس» الاهرام ٨٦/٣/٧ الدمرداش العقالى : «خطاب الرئيس مبارك وهل هو بداية لفجر جديد الشعب ٣/١١ ، كلمة اليوم : الاخبار ٨٦/٣/٩ ، عبد المنعم مراد : «كلمات» الاخبار ١٩٨٦/٣/٩ .

31

سكزيات وسمب' القنة' رابعا : رنود القطن' اناخنة (ب) رة القطن
عنى المستوى' طولا' فترة الدراسة

[illegible]

خامساً : ردود الفعل الخارجية :

انتظمت المواد الصحفية التي تناولت ردود الفعل الخارجية تجاه أحداث فبراير ١٩٨٦ فى الصحف المصرية على محورين : الأول يتناول الموقف العربى من الأزمة ، والآخر ينقل ردود الفعل فى العالم الخارجى وذلك على النحو التالى :

أ - الموقف العربى :

حرصت الصحف القومية فى تغطيتها للموقف العربى من الأحداث على التركيز على رفض العرب واستنكارهم لأحداث التمرد وما شعلها من تخريب وتدمير . فقد نقلت هذه الصحف الاتصالات العربية بالقيادة المصرية التى أظهرت تعاطف الأنظمة العربية مع مصر ، وعرضها لتقديم المساعدات والمساهمة فى خروج مصر من هذه الأزمة .. مؤكدة على الارتباط المصيرى بين مصر والدول العربية ، وعلى أن أية فتنة تستهدف ضرب مصر تستهدف فى المحل الأول الكيان العربى ككل . وقد كانت صحيفة الأهرام أكثر الصحف القومية تركيزا على هذا الموضوع ، حيث تناولت الأفكار السابقة بنسبة (٤٤ ٪) مما نشرته حول الموقف العربى . وكذلك تناولتها الجمهورية (بنسبة ٣٣ ٪) . اما الاخبار فكان تركيزها على هذا الموضوع بدرجة أقل (٣٠ ٪) .. بينما اشارت الصحف الحزبية اليها اشارات عابرة ولكنها شكلت المحور الاساسى لما نشرته بعض هذه الصحف - مثل الاحرار والشعب - حول الموقف العربى (١٠٠ ٪ من الموضوعات الخاصة بهذا البعد) .

وقد أوضحت نتائج التحليل الكمي أن صحيفة الأهرام كانت أكثر الصحف المصرية تركيزا على رد الفعل العربى تجاه الأحداث .. حيث نقلت الصحيفة بالاضافة الى ما سبق - اشادة الصحف العربية بموقف الرئيس مبارك الذى اتسم بضبط النفس أثناء الأزمة (بنسبة ١٣ ٪) وشاركتها فى ذلك صحيفتى الجمهورية والاعلام المصرى اثناء الاحداث (٣ ٪) . كذلك أشارت الأهرام الى اشادة الصحف العربية بسلوك الاعلام المصرى اثناء الاحداث (٣ ٪) ونقلت الصحيفة أيضا (٥ ٪) اشادة تلك الصحف بموقف الأحزاب المعارضة التى لم تزايد على الأحداث ، كما تكررت اشادة الحكومات العربية بجهود الحكومة المصرية فى مواجهة الأحداث (٧ ٪) .

ويمكن تفسير اهتمام جريدة الاهرام بالموقف العربى من الاحداث فى اطار اتجاه هذه الصحيفة المستمر نحو تدعيم فكرة القومية العربية والتأكيد على الانتماء العربى لمصر ، واحتلال البعد القومى العربى لجانب هام من سياستها التحريرية . ومما هو جدير بالذكر ان صحيفة الاهرام لم تعط اهتماما يذكر لترويج الافكار الخاصة بمحاولة سوريا وليبيا تشويه سمعة مصر باستغلالها للاحداث ومحاولتهما وصف ما جرى على انه انتفاضة شعبية . ففى الوقت الذى ركزت فيه جريدة الاخبار تناولها للموقف العربى على هذا المحور (بنسبة ٣٩٪) فان جريدة الاهرام لم تتناوله الا بنسبة ١٠٪ فقط .

ومن ناحية اخرى فقد اظهرت نتائج التحليل الكمى عدم اهتمام الصحف الحزبية بتناول رد الفعل العربى للاحداث وعلى الاخص صحف الاحزاب المعارضة . ويمكن ارجاع ذلك الى تركيز هذه الصحف على الاحداث باعتبارها حدثا داخليا ، اهتمت بدراسة اسبابه ودوافعه بدرجة أكبر من اهتمامها بردود الفعل نحوه ، وهذا ما اتضح فى البعد الخاص برد الفعل الداخلى ايضا .

ويوضح الجدول رقم (١٤) تكرارات ونسب ورود الفئات الفرعية المندرجة تحت بعد رد الفعل العربى تجاه الاحداث فى الصحف المصرية الصادرة خلال الفترة الكاملة للدراسة .

ب - الموقف الخارجى :

أظهرت نتائج التحليل الكمى لتناول الصحف المصرية لردود الفعل فى العالم الخارجى نحو الاحداث ، ان الصحف القومية قد ركزت اهتمامها حول تأييد حكومات العالم وصحفه لموقف الرئيس مبارك والحكومة المصرية اثناء الاحداث ، وما اتخذوه ، من اجراءات حيالها .. هذا بالاضافة الى الاشارة الى ثناء صحف العالم على الموقف الحضارى للقوات المسلحة المصرية اثناء الازمة ، كما نقلت بعض الموضوعات اشادة العالم بتناول الاعلام المصرى للاحداث . وقد ظهرت هذه الافكار فى صحيفة الجمهورية (بنسبة ٥٤٪ مما نشرته حول الموقف الخارجى) ، والاخبار (بنسبة ٣٥٪) ، ثم الاهرام (بنسبة ٢١٪) .

جدول رقم (۱۴)

تحرّرات ونسب ورود اللغة خامسا : ورود الملل الخارجية :
(أ) الموقف العربي خلال فترة الدراسة الكاملة

[illegible]

كذلك نقلت الصحف القومية تقدير العالم لموقف الشعب المصرى الحضارى اثناء الاحداث ، وكانت صحيفة الاهرام اكثر هذه الصحف نقلا لتلك الفكرة (١٥٪ من الموضوعات المنشورة حول الموقف الخارجى) ، تليها الاخبار (بنسبة ١٣٪) . ولكن من ناحية اخرى انتقدت الصحف القومية موقف بعض وكالات الانباء التى أشارت الى الاحداث كثورة شعبية ، متهمة اياها بمحاولة تشويه سمعة مصر وصورة الوضع الداخلى فيها ، ووصفتها بعدم الالتزام بالموضوعية فى تغطية احداث التمرد . وكانت الاهرام والاخبار اكثر هذه الصحف انتقادا لتلك الوكالات (بنسبة ٢٥٪ من الموضوعات المنشورة حول البعد الخارجى) .

وفى الوقت الذى كانت فيه الجمهورية اكثر الصحف القومية تركيزا على فكرة عدم تأثر العلاقات بين مصر وكل من الولايات المتحدة واوروبا الغربية - اذ خصصت (١٤٪) من الموضوعات المنشورة عن الموقف الخارجى حول هذه الفكرة فان صحيفتى الاحرار والاهالى قد خصصت (٤٠٪) مما نشرته عن رد الفعل الخارجى للاحداث حول فكرة قلق المسؤولين الامريكيين على الوضع فى مصر ، وقلق اسرائيل على علاقتها مع مصر ، وتناول الصحف الاسرائيلية لتلك الاحداث كتعبير عن اهتزاز الاستقرار الداخلى فى مصر ، واعلانها رفض ما اسمته بالاسلوب اللين فى مواجهة الاحداث وقد نشرت الاهرام والجمهورية مع الاحرار والوفد مانقلته وكالات الانباء حول التوقعات الاسرائيلية - الامريكية بان يطبق الرئيس مبارك سياسة القبضة الحديدية مع المعارضة ، ولكن صحيفة الوفد اعطت هذه الفكرة وزنا نسبيا يفوق باقى الصحف (٨٣٪ مما نشرته حول الموقف الخارجى) .

وتجدر الاشارة الى اتساق النتائج الخاصة بتناول الصحف المصرية لرد الفعل الخارجى من الاحداث - سواء على المستوى العربى او المستوى العالمى - مع النتائج التى اظهرها تحليل مضمون مواقف هذه الصحف من رد الفعل الداخلى للاحداث . حيث كانت الصحف القومية اكثر اهتماما بهذه الابعاد من الصحف الحزبية - خاصة صحف المعارضة - كما ركزت الصحف القومية اهتمامها فى تناول رد فعل الاحداث - داخليا وعالميا - على الاشادة بمعالجة النظام الحاكم للاحداث وعدم لجوئه الى الاجراءات الاستثنائية ، وتقدير العالم لهذا الموقف ويمكن القول بان بعض الصحف القومية قد انطلقت من موقف التأزر مع النظام الحاكم والدفاع عنه ، فى حين تحركت اخرى من منطلق التأثير على موقف القيادة السياسية والتأثير فى عملية صنع القرار ازاء هذه الاحداث .

ويوضح الجدول رقم (١٥) تكرارات ونسب ورود الافكار الخاصة برد الفعل الخارجى كما جاء فى الصحف المصرية خلال الفترة الكاملة للدراسة .

تذرات ونسب ورد: الله خامسا: ورد الملل الخارجية:

(ب) الموقف الخارجي خلال فترة الرئاسة

[illegible]

سادسا : نتائج الاحداث وآثارها

مما لا شك فيه ان الاحداث الجسام ، كأحداث العنف الواقعة في فبراير ١٩٨٦ ، تترك بصماتها على المجتمع وينتج عنها العديد من الآثار السلبية والايجابية على المستوى الداخلى والخارجى .

وقد عنت الصحافة المصرية - القومية والحزبية - فى مجملها بابرار الآثار التى نتجت عن احداث ٢٥ و ٢٦ فبراير . ومن ثم ، يمكننا باستعراض ماورد فى مضمون الصحف المصرية بصدد هذه الاحداث ، أن نخرج بعدد من الدروس المستفادة .

وهنا يمكن أن يثار تساؤل مؤداه : هل توافرت الرؤى الصحفية التى تتعرض للنتائج السلبية والايجابية ، ولاتركز الى احداها دون الاخرى ؟ وهذا التساؤل يثير قضية مدى تقصير الاعلام الصحفى فى الكشف عن الآثار السلبية للاحداث . الى جانب تقارب أو تباين المعالجات الصحفية التى تعبر اساسا عن منطلقات سياسية وقد تكون ايديولوجية متعددة .

أ - المحور الداخلى :

تبين نتائج تحليل مضمون الصحف المصرية القومية والحزبية ، أنها لم تحصر نفسها فى التضخيم من شأن الآثار السلبية للاحداث ولم تركز الى ابرار النتائج الايجابية على المحور الداخلى . فقد احتوت على كلا الجانبين - بدرجات متفاوتة سنيبتها فيما يلى من صفحات - مما يعكس شمول معالجتها للنتائج .

١ - الآثار السلبية

نلاحظ ان الصحف كافة قد أجمعت على توافر آثار سلبية متعددة ، وان كانت قد اختلفت فى تحديدها لنوعية السلبيات وفى تركيزها على بعضها واغفالها للبعض الآخر .

فقد توافرت الرؤى التى تظهر الآثار السلبية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية ، انفردت بتوافر الاجماع الصحفى على بعضها وعدم اتفاقها على البعض الاخر منها . وقد تمثل الاجماع حول ضرب الاقتصاد الوطنى

وتأثره بالاحداث. فعنيت الاخبار بإبرازه بنسبة (٥١٪) والاهرام (٤٣٪) والجمهورية (١٨٪) اما الصحف الحزبية فقد كانت اكثر ابرازا له، فقد ورد في الوفد بنسبة (٦٧٪) والاحرار بنسبة (٦١٪). ثم مايو بنسبة (٤٢٪) والشعب (٣٣٪) والاهالى (١٧٪). كما اجمعت كافة الصحف - بدرجات تركيز مختلفة - على اصابة النشاط السياحي بالركود وتقلص موارد السياحة. فبرزت في الجمهورية بنسبة (٧٣٪) والاخبار بنسبة (٣٥٪)، والاهرام بنسبة (٢٨٪). ووردت في مايو الحزبية بنسبة (٤٨٪) تليها الاهالى والاحرار والشعب بنسبة (٣٣٪). وظهر بدرجة تركيز أقل تأثير حركة التعامل النقدي والتجاري بتعطيل البنوك حيث ورد في كل من الاهرام بنسبة (٥٪) والاخبار بنسبة (٣٪) وورد بنسبة (١١٪) في جريدة الوفد الحزبية. كما انفردت الاهرام والأخبار بإشارة عابرة الى ان مثل هذه الاحداث من شأنها اعاقبة مسيرة التقدم والتنمية.

ونلاحظ ان جريدتي الاهرام والاخبار قد استمر اهتمامهما بتناول تأثير الاقتصاد والنشاط السياحي بالركود اثر الاحداث حتى نهاية فترة الدراسة أما بقية الابعاد فقد تناثر ظهورها في كافة الصحف في فترة، واختفى في الاخرى بكم غير جوهري^(١).

واستنادا الى المضمون الكيفي الذي أظهرت فيه الصحف المصرية الآثار السلبية الاقتصادية، فقد ورد ان الاحداث الاخيرة من شأنها اعاقبة مسيرة الشعب في سبيل تحقيق اهدافه الاقتصادية. وان تخريب المنشآت من شأنه ان يعطل الانتاج ويدعو الى استمرار المعاناة ويزيد في اعباء مصر الاقتصادية. وان ديون مصر قد ازدادت نتيجة التخريب. واصاب الضرر الاغنياء والفقراء. وان الاحداث ادت الى ارباب السياح من الاجانب مما كان له الاثر السريع والمباشر وراء ضرب الموسم السياحي^(٢).

(١) انظر الملحق جدول رقم (١٨) ويوضح تكرارات هذه الفئة موزعة على فترات الدراسة.
(٢) انظر كلا من : جريدة الاهرام، انهم يحاولون قتل الغد، مقال افتتاحي ٢/٢٧. وسعيد سنبل، لمصلحة من، الاخبار، ٢/٢٧. وموسى صبرى، لن أسأل لمصلحة من، الاخبار ٢/٢٧. واحمد ابو الفتح، رأى آخر، الوفد ٢/٢٧. ومحمد ابو حديد، آخر الاسبوع، الجمهورية ٢/٢٧. وآمال بكير، برواز، الاهرام ٢/٢٨. ومحسن محمد، من القلب، الجمهورية ٢/٢٨. ومحمد عوض، هذه لحظة للاختيار، اخبار اليوم ٣/١. وعمر التلمساني، المجنى عليهم ليسوا الخاسرين =

وفيما يتعلق بالآثار السلبية السياسية ، فقد تبين من نتائج التحليل ندرة تناولها في كافة الصحف القومية والحزبية ، مقارنة بتناولها للنتائج السلبية الاقتصادية اثر الاحداث . فقد وردت الخسائر السياسية ، بما تتضمنه من تشويه القدر الذي تنعم به مصر من حرية وديمقراطية في الجمهورية بنسبة (٩٪) وفي كل من «الاهرام» و «الاخبار» بنسبة (٢٪) اما الاهالى فقد اوردته بنسبة (٣٣٪) . وورد اهتزاز ثقة الشعب في جهاز الامن في جريدة الشعب بنسبة (٣٣٪) والاهالى (١٧٪) ومايو (٥٪) والاهرام (١١٪) . وانفردت «الاهرام» بتناول احتمال تأثر الدولة بالاحداث ، ورجوعها عن الخط الديمقراطي في الحكم بنسبة (١٪) .

ولاشك ان تركيز كافة الصحف على ابراز الآثار السلبية الاقتصادية ابرازا خاصا ، مع الاكتفاء بالإشارة الى بعض الآثار السلبية السياسية ، يعكس تعاطف الصحف القومية والحزبية كافة مع جهاز الدولة السياسى ، الذى تعرض لمحنة قاسية بأيدى جنوده الذين تقع عليهم مسئولية حمايته وحماية المجتمع من أى تهديد داخلى . الى جانب ادراكهم لضخامة العواقب الاقتصادية التى نتجت عن الاحداث التدميرية فى فترة الشدة الاقتصادية التى يبتغى المجتمع والدولة فى مصر تجاوزها .

وبالرجوع الى المضمون الكيفى الذى ابرزت به الصحف المصرية الآثار السلبية السياسية ، نجد اشارات متعددة الى نتائج سلبية ، مؤداها فقدان الشعب ثقته فى جهاز الأمن . وورد ان الاحداث اثبتت انه ليس فى البلد حكومة قوية أو وزراء يصلحون لمنصبهم^(١) .

=وحدثهم ، اخبار اليوم ٣/١ . وسمير عيد القادر ، هم يخربون والشعب يدفع الثمن ، نحو النور ، اخبار اليوم ٣/١ . وسعيد سنبل ، مفزى الاحداث ٣/٢ . وجلال الدين الحمامسى، دخان فى الهواء ، الاخبار ، ٣/٢ وجميل جورج ، وبدأت الجراح تلتئم ، الاخبار ٣/٣ . وابراهيم الازهرى ، قتلة الحب ، الجمهورية ٣/٤ . ومحمد العزب موسى ، وعسى ان تكرهوا شيئا ، الاخبار ، ٣/٤ . واسامة خالد ، واجهوا الحقيقة ، الاخبار ٣/٤ . ومحمود عبد المنعم مراد ، كلمات ، الأخبار ٣/٥ ومصطفى امين ، فكرة ، الاخبار ٣/٥ . وابراهيم سعدة ، البكاء على الحظ العاثر لا يكفى ، مايو ٣/١٠ . وحسين عبد الفتاح طلعت ، الم وامل ودروس مستفادة من احداث فبراير ، الاخبار ٣/١٠ . ومحمد سيد احمد ، سياستنا الخارجية . الشعب والتبعية ، الاهالى ١٩٨٦/٣/١٢ .

(١) أنظر كلا من : ابراهيم سعدة ، الصدمة العابرة ، مايو ، ٣/٣ . وموسى صبرى ، الدروس المستفادة ، الاخبار ، ٣/٥ . وابراهيم عبده ، اقالة الوزير لا تحل القضية ، الوفد ، ١٩٨٦/٣/٦ .

ولم تكتف الصحف المصرية بإبراز الآثار الاقتصادية والسياسية السلبية ، فأشارت أيضا - ولكن بدرجة تركيز بسيطة - الى الآثار السلبية الاجتماعية ، المتمثلة في وقوع أعباء ونتائج الاحداث على المواطن المصرى . وقد اشار اليها كل من الاهرام والاعخبار بنسبة (٥٪) . بالاضافة الى انتشار الفوضى وعدم الاستقرار نتيجة للاحداث والمتمثلة في قلق وذعر اطفال المدارس ، وفوضى الطرق ، واضطراب المؤتمرات والمباريات الرياضية ، والفرع ، واحباط الفئات المنتجة . فوردت في «الاهرام» بنسبة (١٣٪) و «الاعخبار» (٣٪) و «الاحرار» (٦٪) ومايو (٥٪). من هنا تبين ان الصحف ابرزت خسارة الوطن فيما واجهه من خراب في بعض ابنائه . وبينت ان الاحداث نتجت عنها اضرار ملموسة يمكن تعويض آثارها ، وحدثت آثارا نفسية اصاب اطفال - وبالاخص الصغار منهم - بالذعر حيث انهم لا يستطيعون التصرف تلقائيا دون ذويهم ، وهى آثار يصعب تعويضها^(١) .

من ثم ، نلاحظ ان الاعلام الصحفى لم يقصر فى الكشف عن الجوانب السلبية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى نتجت عن احداث العنف الواقعة فى ٢٥ و ٢٦ فبراير ، وبخاصة الجوانب الاقتصادية التى عانى بها اكثر من السياسية والاجتماعية خشية من عواقبها المتوقعة .

ويوضح الجدول رقم (١٦) التكرارات والنسب المتعلقة بالأفكار الفرعية المندرجة تحت فئة الآثار السلبية للاحداث فى الفترة الزمنية للدراسة ككل .

(١) انظر كلا من : محمود مراد ، وجهة نظر . الخسارة الكبرى ، الاهرام ٣/٩ وماجدة مهنا ، للمرأة رأى ، مايو ١٩٨٦/٣/١٠ .

هذا وقد عنيت كافة الصحف بإبراز النتائج الايجابية التي وضحت عقب الأحداث على النحو التالي :

٢ - الآثار الايجابية :

تبين من نتائج التحليل أن الصحف المصرية قد عنيت بإبراز كافة الآثار السلبية والاييجابية للأحداث . فلم تنقطع عن تناول وتدقيق المعلومات والرسائل الصحفية الخاصة بالنتائج ، ولم تحصر نفسها فى التضخيم من شأن الآثار السلبية ، ولم تركن الى ابراز النتائج الايجابية للأحداث .

وهنا نلاحظ أن الآثار الايجابية السياسية التى نتجت عن أحداث العنف قد وردت فى الصحف المصرية أكثر من الاقتصادية والاجتماعية مما يؤكد التفسير الذى وضعناه آنفا بصدد تعاطف الصحف كافة - القومية منها والحزبية - مع القيادة السياسية واقلالها من ابراز السلبيات السياسية . فقد ورد أن الأحداث كشفت عن التفاف الشعب حول القيادة ، وذلك فى «الأخبار» بنسبة (٣٦٪) و«الجمهورية» (٣٠٪) والأهرام (٢٧٪) . أما الجرائد الحزبية فقد اتفقت مع القومية فى هذا الخصوص - عدا «الاهالى» التى لم تتناولها - فقد وردت فى الوفد بنسبة (٤٣٪) و«مايو» التابعة للحزب الحاكم بنسبة (٣١٪) ثم «الاحرار» (٢٥٪) و«الشعب» (١٧٪) . كما أوضحت الصحف القومية صدق الحس السياسى للرئيس مبارك ، فأبرزته «الاخبار» بنسبة ١٩٪ و«الأهرام» (١٥٪) و«الجمهورية» (٧٪) . أما الجرائد الحزبية فقد أبرزته الوفد (١٤٪) والاحرار (١٢٪) و«مايو» (٩٪) . وأكدت الصحف أهمية الديمقراطية وجدوى الشرعية الدستورية كدرس مستفاد من الأحداث الأخيرة ، فجاء بالجمهورية (٦٪) و«الاهرام» (٢٪) وفى كل من «الشعب» (١٧٪) و«مايو» (٣٪) وورد أن الأحداث كشفت عن أن القوانين الاستثنائية لاتحمى الشارع المصرى ، وذلك فى كل من «الجمهورية» (١٪) والأهالى (٢٠٪) والشعب (١٧٪) وورد أنه قد نتج عن الأحداث تغير فى أسلوب معاملة ضباط الأمن المركزى للجنود ، وذلك فى كل من الاحرار بنسبة (١٢٪) والوفد (٧٪) وأشارت كل من مايو (٣٪) وجريدتى الأهرام (١٪) والأخبار (١٪) الى خروج مصر من المحنة أقوى مما كانت عليه .

ويتبين من هذا العرض أن الصحف القومية كانت أكثر ابرازا للآثار السياسية الايجابية مقارنة بالصحف الحزبية التى لم تغفلها ، بل تناولتها بعض الشيء . وهذا

يرجع الى كونها صحف معارضة فى الأساس . ونلاحظ أيضا أن الآثار الايجابية السياسية رغم تعددها وورودها أكثر من الآثار الاجتماعية والاقتصادية ، الا أنه لم يرد اجماع صحفى كامل من كافة الصحف على احداها .

واستنادا الى المضمون الكيفى الذى ورد فى الصحافة المصرية وقت الأحداث وفى أعقابها بصدد إبراز الآثار الايجابية السياسية ، فقد تبين ورود اشارات متعددة الى اجتياز الشعب المصرى المحنة بنجاح حيث وقف بجانب الحكومة والقيادة السياسية وتلاحم مع الجيش لتحقيق المصلحة العامة ، الى جانب وقوف كل المصريين - الأحزاب والطوائف والفئات - فى انصهار كامل ووحدة وطنية ضد أى محاولة للتخريب متمسكين بالديمقراطية والشرعية . وأن نقاط الاتفاق بين جميع الاتجاهات السياسية اكبر بكثير من نقاط الاختلاف ، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الأساسية الجوهرية التى تمس المصالح الوطنية العليا . وأن الشعب والجيش والشرطة كل مترابط لدرء الخطر ، وأن وقوف الشعب خلف القيادة أثناء الأحداث يبرهن على ثقة الشعب بالدولة ويعد دليلا على تجديد الثقة بالقيادة التى تسعى الى تحقيق الديمقراطية والتنمية والاصلاح . وان شعب مصر ما كان ليقف هذه الوقفة ما لم يكن على ثقة تامة بقيادته الشرعية الديمقراطية ، دون حملات دعائية لطلب تأييده والتأثير عليه بالرغم من أن المسرح كان معدا لكى تشارك فيه أية عناصر لا تريد لمصر الاستقرار والأمان^(١) . وبينت أيضا ثقة القيادة فى الشعب ، فلم تحد عن سيادة القانون ثقة فى الشعب . وأشارت الى تلاحم القيادة مع الشعب تمسكا بالديمقراطية كنهج سياسى ، مبينة تمسك الرئيس مبارك بدور السلطات المستقلة

(١) أنظر كلا من : الأهرام ، كلمة للأهرام . إنهم يحاولون قتل الغد ، ٢/٢٧ . والأخبار كلمة اليوم ، وقلنا الحمد لله ، ٣/٢ . ومحمد العزب موسى ، وعسى أن تكررنا شيئا ، الأخبار ، ٣/٤ . وجلال كشك . الأمن الشعبى والأمن المركزى ، الوفد ٣/٦ . ومصطفى شردى ، مابعد يوم الأربعاء الأسود ، الوفد ٣/٦ ومحفوظ الأنصارى ، الشعب جدد البيعة ، الجمهورية ٣/٦ ومحمود عبد المنعم مراد ، كلمات ، الأخبار ٣/٧ . والجمهورية ، فى انتظار خطاب مبارك ، ٣/٧ والأهرام رأى الأهرام . خطاب الرئيس اليوم ٣/٨ ومصطفى أمين ، فكرة ، أخبار اليوم ٣/٨ وإبراهيم نافع ، بوضوح . أهم الدروس ، مايو ٣/١٠ وأحمد الصاوى محمد ، ما قل ودل ، الأخبار ، ١٠/٣/١٩٨٦ .

كالقضاء واهمية عدم اعطاء أى تفسير للأحداث قبل الانتهاء من التحقيق . الى جانب ابراز التحرك الواعى للقيادة السياسية فى مصر اثناء تعاملها مع الاحداث^(١) .

وفيما يتعلق بالآثار الايجابية الاجتماعية ، فقد وردت فى المرتبة الثانية بالنسبة لتركيز الصحف القومية بخاصة عليها . اما الصحف الحزبية فقد تقارب اهتمامها بابرار الايجابيات الاجتماعية التى نتجت عن احداث عنف فبراير مع ابرازها للايجابيات السياسية . وقد اتسمت الآثار الاجتماعية الايجابية بتوافر الاجماع الصحفى بالجرائد القومية والحزبية على واحدة منها ، وهى المتعلقة بأن الاحداث كشفت عن صلابة الشعب المصرى اثناء الازمة فورديت فى الجمهورية (٥٥٪) والايبار (٤٤٪) والاهرام (٣٦٪) . ووردت فى الشعب (٥٠٪) من اجمالى ما نشرت حول هذا البعد ، والاحرار ومايو بنسبة (٣٧٪) ، تليها «الوفد» (٣٦٪) و «الاهالى» (٢٠٪) . وذلك من شأنه ان يبرزكون صلابة الشعب حقيقة لم يستطع ان يغفلها اتجاه من الاتجاهات الحزبية أو الحكومية . وانفردت «الاهالى» بالقول ان الاحداث كشفت عن رفض الاصلاح الجزئى وتجاهل مطالب القوى غير الضاغطة بنسبة (٤٠٪) مما نشرته حول الآثار الايجابية للأحداث. وهذا يعكس اتجاهها السياسى نحو الرغبة فى احداث تغيير جذرى فى المجتمع يعمل لمصلحة اغلبية الشعب . وجاء فى «الاهالى» بنسبة (٢٠٪) و «مايو» بنسبة (٣٪) ان الاحداث ادت الى كسب الطبقة الوسطى - التى عادة ماتنشد الاستقرار - الى جانب فكرة اعادة توزيع الاعباء الاجتماعية .

وكشف المضمون الكيفى ان جبهة مصر الداخلية اقوى واصلب مما يتصور

(١) انظر كلا من : صلاح منتصر ، مجرد رأى . دروس من المحنة ، الاهرام ٣/٢ وجلال الدين الحمامصى ، دخان فى الهواء ، الاخبار ٣/٢ وزكريا نيل ، خواطر فى لحظات المحنة ، الاهرام ٣/٣ . ولطفى عبد القادر ، مصر فى عيون الاخرين . شعب عريق ، مايو ٣/٣ . ومرسى عطا الله ، الخيط الرفيع واحداث الشعب ، الاحرار ٣/٣ وعاشور عليش ، ايجابيات حادث مؤسف ، الجمهورية ٣/٥ . والأخبار فى الساعات الاولى ، ٣/٥ . ومحمد ابو الحديد ، آخر الاسبوع ، الجمهورية ٣/٦ . ومى شاهين ، ابناء مصر فى الاخبار ٣/٩ . وعبد السلام داود ، علامة استفهام فى الاخبار ٣/٩ . وصلاح منتصر ، دروس متبادلة ، الاهرام ، ٣/١٠ . والاهرام ، رأى الاهرام ، استفاء تلقائى ، ١٩٨٦/٣/١٠ .

الخصوم ، وان الانسان المصرى اثبت اصالته فى مواجهة الاحداث بأسلوب حضارى وعلى مستوى المسئولية^(١) .

وفيما يتعلق بالاثار الايجابية الاقتصادية ، فقد ورد بجريدة «الأهرام» بنسبة (٩٪) والاعبار (١٪) ومايو (١٣٪) والاحرار (١٢٪) ان الاحداث لم تؤثر على النشاط السياحى حيث استمرت وفود الافواج السياحية . فقد بينت الكتابات ان الهدوء المصرى فى مواجهة الاحداث وصدق الاعلام المصرى قد ساعد على استمرار السياحة فى مصر رغم الاحداث ، ادراكا من الشعوب الاجنبية بقدرة مصر على مواجهة المحنة^(٢) . وانفردت «الأهرام» بالقول ان الانتاج قد ازداد نتيجة لتجاوب العمال ، بنسبة ٤٪ مما نشرته حول هذا البعد . وكذا بالقول بعدم تأثر مناخ وحركة الاستثمار بالاحداث ، وذلك بنسبة (٧٪) من اجمالى المواد التى نشرتها حول الاثار الايجابية الاقتصادية للاحداث .

ويوضح الجدول رقم (١٧) تكرارات ونسب ورود الاثار الايجابية للاحداث فى الفترة الكاملة للدراسة .

-
- (١) انظر كلا من : صلاح منتصر ، مجرد رأى ، الأهرام ٣/٢ . وجلال الدين الحمامصى ، دخان فى الهواء ، الأخبار ٣/٢ . وزكريا نيل ، خواطر فى لحظات المحنة ، الأهرام ، ٣/٣ . وعاشور عlish ، ايجابيات حادث مؤسف ، الجمهورية ، ٣/٥ . ومحمد ابو الحديد ، آخر الاسبوع ، الجمهورية ٣/٦ ومى شاهين ، ابناء مصر ، الاخبار ٣/٩ .
- (٢) انظر كلا من : الأهرام ، رأى الأهرام ، ٣/٦ . وانيس منصور ، مواقف ، الأهرام ، ٣/٨ .

الجدول رقم (١٧)
تكرارات زمب الفنية سادسا : نتائج الاحداث وانماها : محدد داخلي : الآثار الايجابية للاحداث
خلال فترة الدراسة المتكاملة :

الاعمال		الاخيار		الجمهوريه		الاهالي		الاحرار		النميب		الريشد		مايو		الصحف	الندوات
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
٤٠	٢٧	٥٢	٣٦	٢٠	٣٠	-	-	٢	٢٥	١	١٧	٦	٤٣	١٠	٣١	١- كلفت الاتحاد من التفاني الشعب حول القيادة	
٣	٢	-	-	٦	٦	-	-	-	-	١	١٧	-	-	١	٢	٢- تأكيد أهمية الديمقراطية والتربية لا حصرية	
٢٢	١٥	٣٠	١٩	٥	٧	-	-	١	١٢	-	-	٢	١٤	٢	٩	٣- اوضحت صدق المبدأ السياسي للرئيس ببارك وارتفاع اسمه	
١٤	٩	١	١	-	-	-	-	١	١٢	-	-	-	-	٤	١٢	٤- عدم تأثير النشاط السياسي بالأحداث خروج مصر أقوى مما كان	
١	١	١	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	٢	٥- ازدياد الانتاج نتيجة تجارب العمال عدم تأثير مناخ وحركة الاشتراكية	
١٠	٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٦- حلابة الشعب المصري أن القويامين لا استثنائية لا تحمي الانتاج المصري	
٥٣	٣٦	٦٩	٤٤	٣٧	٥٥	١	٢٠	٢	٣٧	٢	١٧	٥	٢٦	١٢	٣٧	٧- تغيير أسلوب صناعة ضباط الأمن المركزي للجنود	
-	-	-	-	-	-	-	-	١	١٢	-	-	٢	-	-	-	٨- كلفت الاتحاد من رفض الاصلاح الجزئي كسب الطبيعة الوسطى في صفوة أسرة اعادة توزيع الاغناء الاجتماعية	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٩- كلفت الاتحاد من رفض الاصلاح الجزئي كسب الطبيعة الوسطى في صفوة أسرة اعادة توزيع الاغناء الاجتماعية	
١٤٩	١٠٠	١٥٨	١٠٠	٦٧	١٠٠	٥	١٠٠	٨	١٠٠	٦	١٠٠	١٤	١٠٠	٣٢	١٠٠	١٠- كلفت الاتحاد من رفض الاصلاح الجزئي كسب الطبيعة الوسطى في صفوة أسرة اعادة توزيع الاغناء الاجتماعية	

ومن ثم ، يمكننا القول ان الصحافة المصرية القومية والحزبية لم تقصر في الكشف عن اثار احداث العنف التي وقعت في فبراير ١٩٨٦ ، السلبية منها والايجابية فتناولتها بشكل متقارب ، وان ازدادت الايجابية بعض الشيء ، وبخاصة في الصحف القومية . مما يدل على توافر الرؤية الاعلامية المتوازنة لاثار الاحداث في الصحف المصرية . وهذا بدوره يهيئ الرأي العام كي يكون اكثر توازنا ووعيا وادراكا بعواقب احداث العنف في المجتمع .

ب - المحور الخارجى :

لم تكتف الصحافة المصرية بتبيان جوانب النتائج التى نجمت عن الاحداث على المحور الداخلى ، ولكنها عيّنت ايضا بمعالجتها على المحور الخارجى . وان كانت قد اكتفت بمجرد تلميحات واشارات بسيطة مقارنة بجوانب المحور الداخلى . وتميزت الصحافة القومية فى هذا الصدد عن الصحافة الحزبية . فقد ورد بجريدة الأهرام فى ١٠ موضوعات بنسبة (٧٧٪) مما نشرته حول هذا المحور والأخبار فى ٩ موضوعات بنسبة (١٠٠٪) والجمهورية فى موضوع واحد بنسبة (٣٣٪) ، وجريدة الاحرار الحزبية فقط فى موضوع واحد ايضا بنسبة (١٠٠٪) ، ان الاحداث قد نتج عنها تشويه لسمعة مصر على المستوى العالمى . وأشارت صحيفة الاهرام فى موضوعين بنسبة (١٥٪) و الجمهورية فى موضوع واحد بنسبة (٣٣٪) و الوفد الحزبية فى موضوع واحد ايضا بنسبة (١٠٠٪) ، الى ان حركة الاستثمار الخارجى لم تتأثر بالاحداث . وأشارت الأهرام بنسبة (٨٪) و الجمهورية فى موضوع واحد بنسبة (٣٣٪) الى استمرار المعونات القادمة من البنك الدولى والبنوك الدولية الاخرى ثقة بالاقتصاد المصرى . وذلك بهدف بث الطمأنينة فى نفس الشعب .

ويوضح الجدول رقم (١٨) نسب وتكرارات ورود أثار الاحداث ونتائجها على المحور الخارجى فى الفترة الكاملة للدراسة :

الجدول رقم (١٨)
تكرارات ونسب الفئة سادسا : نتائج الاداء واثارها (محور خارجي)
خلال فترة الدراسة الكلية

الفئة	الحيثيات		الاعمال		الاخيار		الجمهوريه		الاوهالى		الاحرار		النميب		الزفسد		مايسر	
	ك	ن	ن	ن	ن	ن	ن	ن	ن	ن	ن	ن	ن	ن	ن	ن	ن	ن
١- تنويه سعة مصر عاليه	١٠	٧٢	٩	١٠٠	١	٣٣	١	٣٣	١	١٠٠	١	١٠٠	١	١٠٠	١	١٠٠	١	١٠٠
٢- عدم تاثر حركة الاستثمار الخارجى بالأحداث	٢	١٥	١	١٠٠	١	٣٣	١	٣٣	١	١٠٠	١	١٠٠	١	١٠٠	١	١٠٠	١	١٠٠
٣- استمرار المعونات القادمة من البنك الدولى والبنوك الدوليه الاخرى (تفئة البنوك الدوليه بالاقتصاد المصرى)	١	٨	١	١٠٠	١	٣٣	١	٣٣	١	١٠٠	١	١٠٠	١	١٠٠	١	١٠٠	١	١٠٠
الاجمعي	١٣	١٠٠	٩	١٠٠	٣	١٠٠	٣	١٠٠	١	١٠٠	١	١٠٠	١	١٠٠	١	١٠٠	١	١٠٠

ولاشك ان اهتمام الصحف القومية بإبراز التأثير السيئ لآحداث العنف وذلك بتشويهها لسمعة مصر عالميا أكثر من الصحف الحزبية التي اغفلت نكرها تقريبا ، يعد امرا مستساغا . وذلك يرجع الى كون الصحف الحزبية المعارضة ترى ان صورة مصر فى الخارج لاينبغى ان تكون شكلا ، وانما تكون صورة حقيقية ، اى تنبع من نشر الديمقراطية السياسية وتحقيق العدالة الاجتماعية كما سنبين فيما يتعلق بالتصورات الصحفية الخاصة بكيفية تجاوز ازمات مماثلة .

وهذا بدوره يثير تساؤلا ، مؤداه : هل يتناسب الاهتمام بصورة مصر فى العالم الخارجى مع الجهود التى تبذل لتوصيل الديمقراطية والعدالة للجماهير فعلا ؟ وهذا ليس موضوع بحثنا وانما مجرد اثاره نقاش ويتطلب دراسة اخرى .

سابعا : الرؤى الصحفية وتصوراتها المستقبلية لمواجهة أحداث العنف :

ان أحداث العنف لاتعرف نظاما أو قانونا . ولاشك أنه حين يتهدد المجتمع خطر جسيم كهذا ، فان شعورا جارفا بأهمية الالتزام بالمصلحة العليا للبلاد من شأنه أن ينعكس على الرؤى الصحفية وتصوراتها المستقبلية لمواجهة هذا الخطر .

واعتمادا على تحليل مضمون الصحف المصرية - القومية والحزبية - منذ وقوع الأحداث فى ٢٥ و ٢٦ فبراير حتى الفترة التى أعقبت صدور الأحكام فى ابريل ١٩٨٦ ، يتبين ان التصورات المستقبلية لكيفية مواجهة هذه الاحداث وأية أحداث عنف محتملة فى المستقبل قد شغلت مكانا بارزا فى مختلف الصحف ذات المنطلقات السياسية المتباينة . وهنا نلقى الضوء على التصورات التى أجمعت عليها مختلف الرؤى الصحفية بدرجات تركيز متفاوتة ، والأخرى التى اختلفت حولها الصحف - ويمكننا حصر هذه التصورات وعرضها بعد تقسيمها الى :

تصورات تتعلق بجهاز الأمن ذاته ، وهى تعد تصورات جزئية تفصل جهاز الأمن عن سياقه المجتمعى . بالاضافة الى تصورات تتعلق بالأوضاع السياسية ، والاقتصادية والاجتماعية فى مصر . وهذه تصورات كلية تنظر لجنود الأمن المركزى الفاعلين للأحداث ، كشريحة من شرائح المجتمع ، تعاني مما يعاني منه أغلبية المجتمع .

أ - تصورات تتعلق بجهاز الأمن :

طرحَت الصحف المصرية عددا من التصورات الجزئية المتصلة بجهاز الأمن ذاته لتجاوز أحداث عنف مستقبلية مماثلة ، وركزت فيها على هذا الجهاز .

١ - نواحي الاجماع الصحفى :

استنادا الى نتائج التحليل يتبين توافق الاجماع الصحفى حول بعض التصورات الجزئية لما ينبغى مراعاته مستقبليا لتجاوز مثل هذه الاحداث الخطرة .

اولها : ضرورة اعادة النظر فى اوضاع جنود الامن المركزى (الظروف المعيشية والمرتبات) . وقد ظهرت فى جميع الصحف القومية والحزبية ، ولكن بدرجات اهتمام متفاوتة . فوردت فى الاخبار بنسبة (٣٤٪) والاهرام (٢٧٪) والجمهورية (٢٦٪) . وظهرت فى الصحف الحزبية وعلى رأسها الشعب بنسبة (٤٧٪) ثم الوفد (٢٨٪) ومايو (٢٢٪) والاهالى (٢٠٪) والاحرار (١٩٪) .

وثانيها : ضرورة اعادة النظر فى اسلوب اعداد المجندين فكريا وانسانيا (العمل على ازدياد وعيهم ، وفتح ابواب العمل لهم بالشرطة بعد نهاية التجنيد) . وقد ظهرت فى الجمهورية بنسبة (٣٠٪) والاخبار (٢٩٪) والاهرام (٢٧٪) . وظهرت ايضا فى كافة الصحف الحزبية ، كجريدة الشعب التى طرحتها بنسبة (٣٣٪) وجريدة الاحرار (٢٥٪) والوفد (٢٤٪) ومايو (٢٢٪) والاهالى (١٣٪) .

كما تبين الاجماع الصحفى حول الخد من ازدياد عدد جنود الامن المركزى (بتقليصه وتسريح المجندين الذين امضوا فترة خدمتهم وذلك ٤ مرات بدلا من مرتين فى السنة) وتدعيم جهاز الشرطة . وان كانت قد وردت فى موضوعات اقل من التصورين الاولين . فقد وردت فى الجمهورية بنسبة (١٧٪) والاخبار (١٤٪) والاهرام (١١٪) . بينما اكدت على هذه الفكرة الصحف الحزبية حيث وردت فى الاهالى بنسبة (٤٧٪) من اجمالى منشورته حول هذه التصورات . تليها جريدة الوفد بنسبة (٢٤٪) ثم الاحرار (١٩٪) ومايو (١١٪) والشعب (٧٪) . وورد ايضا فى كافة الصحف عدا الاهالى اشارات قليلة بضرورة نقل معسكرات الامن المركزى خارج المدن الى الصحراء وانشاء منشآت سياحية مكانها .

وبالرجوع الى عرضنا لنتائج التحليل الخاصة بدوافع الاحداث التي تتعلق بجهاز الامن ، يتبين ان الاجماع الصحفى حول التصورات الجزئية المذكورة آنفا هو نتيجة منطقية حيث توافر الاجماع بها حول الاسباب التي تعكس سوء الاوضاع المعيشية للجنود وتكون جهاز الامن المركزى من اضعف وافقر الفئات الاجتماعية وبدائية اعداد وتدريب قواته ، والخطأ فى اختيار مواقع معسكراتهم .

٢ - الفروق الصحفية :

تمثلت واضحة بعض التصورات التي ابرزتها صحف دون اخرى ، وبدرجات متباينة من الاهتمام . فقد وردت فكرة ضرورة الغاء جهاز الامن المركزى باشارات قليلة بنسبة (٥٪) فى الاخبار و (٤٪) فى الجمهورية و (٣٪) فى الأهرام ، وازدادت بنسبة (٢٥٪) فى الاحرار و (٧٪) فى الوفد مما نشرته حول هذه الفكرة . وفى الوقت نفسه ، ظهرت تصورات ترفض الغاء جهاز الامن المركزى لعدم وجود بديل له ، وذلك فى كل من الاخبار بنسبة (٢٪) وجريدة الحزب الحاكم مايو بنسبة (١١٪). وهذا يعكس بدوره القلق الصحفى حول الاضرار التي يمكن ان تنجم فى المجتمع نتيجة الاعتماد على جهاز الامن المركزى بالحالة التي دفعت جنوده لفعل العنف وليس لمجابهته .

وبينما طرحت الاهرام بنسبة (١٩٪) ومايو بنسبة (٢٢٪) والوفد بنسبة (٣٪) ضرورة تشديد العقوبة على المخربين . نجد رؤى صحفية قد طرحت تصورات غير عقابية ، مثل المطالبة باصلاح العلاقات والمعاملات داخل الجهاز . وقد ظهرت فى الاهرام (١٪) والاخبار (٢٪) والاحرار الحزبية (٦٪) . الى جانب ضرورة اقامة حوار بين المسئولين والفاعلين للاحداث لازالة اسباب التمرد ، وقد ظهرت فى الاخبار (٥٪) والاهرام (٣٪) والاهالى الحزبية (٧٪) . بالاضافة الى اعادة النظر فى تنظيم جهاز الشرطة ، وذلك فى اشارات قليلة بصحف الاهرام والاخبار والجمهورية والاهالى والوفد . وقد انفردت الشعب بطرحها اقتراحا مؤداه الحاق الامن المركزى بالقوات المسلحة بنسبة (٧٪) مما نشرته حول التصورات التي تتعلق بجهاز الامن . كما انفردت الاهالى بطرح تصور مؤداه ضرورة مشاركة كافة الاحزاب السياسية برأيها فى تطوير جهاز الشرطة بنسبة (٧٪) . ويمكننا ان نستخلص من هذا العرض للنتائج

الخاصة بالفروق بين مختلف الصحف القومية والحزبية ذات الانتماءات السياسية المتعددة ، ان هذه الانتماءات لم تنعكس على تصوراتها المستقبلية فيما يتعلق بجهاز الامن . فقد تداخلت كافة التصورات ووربت في صحف ذات اتجاهات مختلفة ، الى حد ان التميزات التي انفردت بها بعض الصحف دون الاخرى لاتعكس ايد يولوجية او انتماء بعينه ، وانما يجوز ان تظهر في غيرها من الصحف دون تناقض مع انتماءاتها .

ويوضح الجدول رقم (١٩) التكرارات والنسب الخاصة بالتصورات المستقبلية المتعلقة بجهاز الامن ذاته وذلك خلال الفترة الكاملة للدراسة .

★ ★ ★

ويمكننا ان نتبين المعنى ذاته بالاستناد الى المضمون الكيفى للمعالجات الصحفية التى طرحت تصورات مستقبلية لمواجهة احداث عنف مماثلة وركزت فيها على جهاز الامن دون غيره .

فقد نادت العديد من الرؤى الصحفية بضرورة القيام بدراسات متعمقة عن اوضاع جهاز الامن ومنطق التجنيد ، لان فترة التجنيد هى بداية احتكاك الشباب بالمجتمع مما يؤثر على انتماءاتهم . هذا الى جانب ضرورة اعادة النظر فى احوال الجنود الفقراء ، واسلوب تربية وتعامل هؤلاء الجنود اعتمادا على مراجعة صادقة لمفهوم الامن . فضلا عن هذا اضافة عناصر جذب لمهنة الشرطى ، بانشاء مدارس متوسطة ومعاهد للتدريب والتأصيل وفتح ابواب الترقى الى درجة اعلى ، وزيادة مرتبات الشرطى ، والعمل على اتاحة سبل ممارسة الرياضة والرعاية الصحية والاجتماعية لافراد الشرطة . وان حفظ الامن ليس بالعدد ولكن بالقلة الواعية المدربة المسؤولة . وضرورة توافر الامن الذى يحمى لا الذى يدمر^(١) . وهنا وقفت الاطروحات المتعددة . وقفات ذات درجات جزئية متفاوتة امام اتخاذ موقف ازاء الامن المركزى ، فقد ابرزت بعضها انه ينبغى اعادة النظر فى اعتماد النظام على الجهاز نفسه ، واعادة ترتيب اجهزة الشرطة جميعا من القمة الى القاعدة ، وتقليص قوات الامن المركزى تدريجيا مع تدعيم جهاز الشرطة فى اسرع وقت وفق خطة علمية مدروسة^(٢) . واكدت رؤية اخرى انه لاينبغى ان نفكر فى الغاء الامن

(١) عواطف عبد الجليل ، العلم والحياة ، الجمهورية ، ١٩٨٦/٣/٢ ، ومصطفى امين ، فكرة ، الاخبار ٨٦/٣/٣ ، ومحمود المراغى ، يوميات . وكان هذا الاسبوع ثمانية ايام ، الاهالى ٨٦/٣/٥ ، وسناء فتح الله ، كل اسبوع : لمصلحة هؤلاء ، الاحرار ، ٨٦/٣/١٠ ، ومحمد شبل محمد ، الرأى للشعب : لاتحسبوه سؤالكم ، الأخبار ، ٨٦/٣/١٠ ، وأسما عيل صبرى عبد الله ، بعد نهاية تجربة الامن المركزى وقوات الامن ، الاهالى ٨٦/٣/١٢ . وانيس منصور ، مواقف ، الاهرام ٨٦/٣/٩ . واحسان بكر ، وجهة نظر : نهاية ايام المحنة ، الاهرام ٨٦/٣/١٠ . واحمد بهاء الدين ، يوميات ، الاهرام ٨٦/٣/٩ . وعبد الله عبد البارى ، مصر مستهدفة قلنحذر ، الأهرام ٨٦/٣/٤ ، وفاروق جويده ، لماذا اخطأوا العنوان ، الأهرام ١٩٨٦/٣/٦ .

(٢) جلال كشك ، ولنا ملاحظة . الامن الشعبى والامن المركزى ، الوفد ٨٦/٣/٦ ووحيد رأفت=

المركزى ، وانما تطويره وعلاجه^(١) . بينما طالبت رؤى اخرى بضرورة الغائه وتسريحه والعودة الى نظام الشرطة^(٢) .

وأكدت رؤية اسلامية ان الشريعة والتعاليم الاسلامية اصبحت لازمة لعدم وقوع احداث تمرد مماثلة ، وانه لابد من تدريب جنود الامن عقائديا اذ لا قيمة للسلاح دون عقيدة^(٣) .

وهى رؤية تتميز بانتماءاتها الاسلامية ، الا أنه يتبين صدق الاستخلاص الذى اوضحناه بخصوص الفروق غير الفاصلة بين تصورات الصحف مختلفة الانتماءات حيث ان الرؤية الاخيرة قد وردت فى صحيفة الشعب التى اكدت على التصورات الجزئية الاخرى التى وردت بالصحف القومية والحزبية متعددة الانتماءات .

وهذا بدوره يؤدى بنا الى القول ان كافة الاتجاهات الصحفية قد وقفت وقفة متجردة ازاء العنف البائن الى الحد ان الاراء قد تماثلت كثيرا بين الاتجاهات السياسية المتباينة فى الصحافة المصرية .

ب - تصورات تتعلق بالاوضاع السياسية ، والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية :
يمكننا القول من واقع هذه الدراسة ، ان الصحافة المصرية المتباينة الاتجاهات

= فرق الامن المركزي وهل تبقى ام تحل ، الوفد ١٩٨٦/٣/٦ ومصطفى شردي ، كلمة اخيرة ، الوفد ١٩٨٦/٣/٦ .

(١) سعيد سنبل ، الشعب والشرطة ، الاخبار ١٩٨٦/٣/٤ .

(٢) مصطفى امين ، فكرة ، الاخبار ٨٦/٢/٢٨ وخالد محمد خالد، العدل الصارم جزاء من اشترك فى هذه الجريمة ، اخبار اليوم ، ٨٦/٣/١ وامين هويدى ، تأملات فلنعت العيش لخيازه ، الاهالى ١٩٨٦/٣/١٢ .

(٣) محمد عبد القدوس ، اولاد البلد : الاسلام وتمرد الجنود ، الشعب ١٩٨٦/٣/١١ .

والانتماءات ، قد طرحت ابعاد احداث العنف الواقعة في فبراير ١٩٨٦ وحدثت اثرا نافذا مما استوجب وضع تصورات مستقبلية لما ينبغي ان تكون عليه الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحيث يحال بين المجتمع ووقوع احداث عنف اخرى تعوق توجهه نحو المستقبل الآمن .

وقد تبين من نتائج التحليل لمضمون الصحف المصرية المتعلق بطرح التصورات المستقبلية لمواجهة احداث فبراير واحداث العنف المماثلة المحتمل وقوعها ، ان بعض الرؤى قد ازاجت بين التطورات السياسية من ناحية ، والاقتصادية والاجتماعية او جهاز الامن من ناحية اخرى . بينما انفردت بعض الرؤى الصحفية بتصور دون الآخر في نظرة أحادية البعد .

١ - تصورات تتعلق بالاوضاع السياسية :

مثلت التصورات السياسية لمواجهة ازمة فبراير وأيه ازمة محتملة مستقبلا ، الشغل الشاغل لمختلف الرؤى الصحفية التي ظهرت في فترة الدراسة المحددة (٢٦ فبراير : ١٠ ابريل ١٩٨٦)

١ - جوانب الاجماع

توضح نتائج التحليل ان هناك اجماعا بين مختلف الرؤى الصحفية حول تصورات محددة ، منها ضرورة الحفاظ على الديمقراطية (وذلك بدعم الممارسة الديمقراطية او ممارستها بطريقة افضل) . فقد برزت في كافة الصحف القومية ، كالاخبار بنسبة (٦٧٪) والجمهورية بنسبة (٥٢٪) والاهرام بنسبة (٤٠٪) مما نشر حول التصورات التي تتعلق بالاوضاع المجتمعية في مصر . كما عانيت بابرازها كافة الصحف الحزبية والمعارضة ، فجاءت في مايو بنسبة (٥٦٪) والاحرار (٥٣٪) والوفد (٥٢٪) والأهالي (٣٨٪) والشعب (٢٨٪) .

ومن هنا يمكننا القول ان كافة التيارات السياسية القومية والحزبية قد تمسكت بالقدر المتحقق من الديمقراطية التي حمت مصر خلال احداث العنف في فبراير ، وهو ماسبق ان اوضحناه عند تناولنا لتركيز الصحف المصرية على تحليل الرفض الشعبي للمشاركة في اعمال العنف في اطار التجربة الديمقراطية ، وحرصها على ابراز

تمسك الجهاز الحكومي بالديمقراطية ، الى جانب اجماعها وبخاصة الاهرام والاهالى والشعب على ارجاع احداث العنف الى عدم وجود ديمقراطية حقيقية لذا طرحت تصوراتها المستقبلية الخاصة بضرورة الحفاظ عليها ودعمها وممارستها بطريقة افضل .

كما عنت ايضا بابرار مسئولية الدولة فى توافر قنوات تدفق المعلومات من والى الشعب (ضرورة مواجهة الشعب بالحقائق ، وانتهاج سياسة اعلامية صادقة ، وايضاح اسباب اية قرارات او اجراءات تتخذ لمواجهة موقف معين) . فبرزت فى الصحف القومية ، كالاهاام والجمهوريه بنسبة (٢٢٪) ، والاخبار (١٨٪) كما ظهرت فى الصحف الحزبية الحكومية والمعارضة ، منها مايو بنسبة (٢٥٪) والاحرار (٢١٪) وكل من الاهالى والوفد بنسبة (١٠٪) .

واتفقت كافة الصحف القومية والحزبية على ما يتضمن ضرورة تغيير الدستور والنظام الانتخابى المطبق حاليا (ونلك بكفالة حرية المشاركة فى التعبير ، او ضمان مشاركة كل القوى الوطنية فى الحكم وصنع القرار ، او اطلاق حرية تكوين الاحزاب السياسية) . وفيما يتعلق بهذا التصور تبين النتائج ان الصحف الحزبية المعارضة بخاصة تعد اكثر الصحف تناولا له - وضعا فى الاعتبار كونها صحفا اسبوعية لا يومية - فقد جاء هذا التصور بالاهاام بنسبة (١١٪) وبالجمهوريه (٨٪) وبالاخبار (٢٪) اما الصحف الحزبية فقد تناولته الشعب بنسبة (٣٦٪) والاهالى (٣١٪) والوفد (٢٤٪) والاحرار (٢١٪) ومايو (٦٪) .

من ثم يتضح لنا توافر الاجماع الصحفى - الذى يشمل الصحف القومية والحزبية والمعارضة - حول بعض التصورات المستقبلية فيما ينبغى أن تكون عليه الأوضاع السياسية للحد من وقوع أحداث عنف أخرى . وفى الوقت نفسه هناك بعض التصورات التى تميزت بها بعض الصحف دون الأخرى ، وسنعرض لها .

ب - الفروق النوعية :

أوضحت النتائج التحليلية لمضمون الصحافة المصرية - القومية والحزبية - أن هناك بعض الفروق النوعية بين مختلف الرؤى الصحفية حول بعض التصورات

المستقبلية فيما يتعلق بالأوضاع السياسية . فقد تبين أن الصحف القومية قد انفردت دون الحزبية بطرح اشارات تطالب فيها بأهمية التربية الوطنية والسياسية السليمة . بالإضافة الى المطالبة بضرورة اتباع سياسة الاعتماد على الذات . وأشارت الأخبار القومية و «الاحرار» الحزبية الى ضرورة العودة الى مصر العروبة . كما انفردت «الأهرام» و «الجمهورية» بمطالبة كتاب المعارضة بالتثبت من أية معلومات قبل نشرها .

واستمرت كافة الصحف في عرض تصورات أخرى تتمثل في مطالبة الحكومة بالصحة والالتزام بأولويات مصالح الجماهير وهو ما جاء في الأهرام بنسبة (٤٪) والأخبار بنسبة (٥٪) والشعب بنسبة (١٨٪) ومايو بنسبة (٦٪) .

كما طرحت تصورات جذرية تسعى للتغيير ، منها ضرورة طرح الثقة في الحكومة وفي مجلس الشعب . وقد ظهرت بنسبة (١٪) في صحيفة الأهرام القومية والأهالى الحزبية اليسارية (أقصى اليسار) بنسبة (٣٪) والوفد الحزبية (أقصى اليمين) بنسبة (٣٪) الى جانب الدعوة لاعادة النظر في السياسات التي خلفتها ثورة يوليو كمجانية التعليم وتعيين الخريجين وقد ظهرت بنسبة (١٪) في الأهرام و (٣٪) في الوفد وهذا ما يبدو طبيعيا مع مسار اتجاه صحيفة حزب الوفد التي سارت في طريق مهاجمة مرحلة ثورة ١٩٥٢ ومؤازرته المستمرة لسياسات ما قبل الثورة ، أما بالنسبة للأهرام فان هذه الدعوة تعكس فتح الأهرام أبواب النشر على مصراعيها لكافة الاتجاهات . وهي سياسة الأهرام السائدة طوال تاريخها الصحفي . وهذا يظهر أيضا في انفرد الأهرام بنسبة (١٪) والشعب لمرة واحدة بنسبة (٩٪) بالمطالبة بتقنين وتطبيق الشريعة الاسلامية . ونادت الأهرام والجمهورية والأهالى والشعب والوفد - في اشارة محدودة بضرورة الاصلاح السياسى ، ومراجعة السياسات القائمة واقتلاع القيادات المستغلة . وأكدت الأهرام بنسبة (١١٪) ، الى جانب الاخبار (٢٪) والجمهورية (٣٪) والأهالى (٧٪) والوفد (٣٪) لمرات محدودة ، على ضرورة توسيع الحوار السياسى وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق وراء الاحداث .

واشارت الاهالى ومايو الى اهمية الاعتراف بحق الاضراب السلمى فى التعبير عن الاحتجاج على اية أوضاع .

وبعد استعراضنا لنتائج التحليل التي تحدد نواحي الاجماع والفروق النوعية بين مختلف التصورات الصحفية ، يمكننا القول ان تركيز المعالجات الصحفية قد شمل نواحي الاجماع ، بينما كان ظهور الفروق النوعية نادرا . بالاضافة الى ان هذه الفروق لم تكن فاصلة بين مختلف الرؤى القومية او الحزبية بتياراتها المتعددة .

ويبين الجدول رقم (٢٠) التكرارات والنسب المتعلقة بالتصورات المستقبلية السياسية في الفترة الكاملة للدراسة .

وبالرجوع الى المضمون الكيفي الذي ورد في الصحافة المصرية - القومية والحزبية - فيما يتعلق بالتصورات السياسية ، قد تبين انها تدعو الى ضرورة تحديد اسباب الاحداث ، والخروج منها بدروس تفيد في الكشف عن اوجه الخلل والقصور في المجتمع والقيام بعلاجها تجنباً لاية احداث قادمة^(١) . كما نادى بتصورات مؤداها ضرورة اعطاء الشعب مزيداً من الحرية - والمحافظة على المناخ الديمقراطي على اساس ان الحرية والديمقراطية من شأنهما ان يعصما من تفاقم احداث العنف ، ويكون ذلك بعدم التضيق على الاحزاب والقوى السياسية وصحف المعارضة ، واثابة القنوات الشرعية لكل الفئات للتعبير عن مطالبهم ، ورفع الوصاية عن الشعب بالغاء القوانين الاستثنائية وقانون الطوارئ^(٢) الى جانب ذلك اقترحت ان السلطة يجب ان

(١) انظر كلا من : جلال الدين الحماصى ، دخان فى الهواء ، الاخبار ٢/٢٨ . ومحمد حسنين هيكل ، مبارك امانة فى ضمير كل مصرى ، اخبار اليوم ٣/١ . ونيل اباطة ، النعمة الصحيحة ، اخبار اليوم ٣/١ . ومها عبد الفتاح ، عندما يتكلم الشارع المصرى ، الاخبار ٣/٥ . وانيس منصور ، مواقف ، الاهرام ٣/٦ . واحمد هيكل ، عبرة الأحداث ، الاهرام ٣/٧ . وعبد العظيم المطعنى ، الحوادث الكبرى والعلل الصغيرة ، الاخبار ٣/٧ . وعبد الفتاح الديب ، لقطات برلمانية ، اخبار اليوم ٣/٨ .

(٢) عادل حسين ، سؤال وراء الاحداث ، اخبار اليوم ٣/١ . ونجيب محفوظ ، نداء المعركة ، الاهرام ٣/١ . وحسين عبد الرازق ، ادين التخريب واستخدام العنف ، اخبار اليوم ٣/١ . والاخبار ، قلنا الحمد لله ، ٣/٢ . ومحمود عبد المنعم مراد ، كلمات ، الاخبار ٣/٣ . واقبال بركة ، ولا حل سوى الديمقراطية ، الاحرار ٣/٣ . ومصطفى امين ، فكرة ، الاخبار ٣/٤ . ونجاح عمر ، نقطة نظام، الاهالى، ٣/٥ . واحمد بهاء الدين، يوميات ، الاهرام، ٣/٦ . وعصمت الهوارى، حصنها بالعدل لا بالجند ، الوفد ٣/٦ . واحمد يونس ، بين قوسين ، الاخبار ٣/٦ . ومحمود عبد المنعم مراد ، كلمات ، الاخبار ٣/٦ . ومحمد الحيوان ، كلمة حب ، الجمهورية عددى ٨ ، ٣/١٠ . وحسن نافعة، ملاحظات اولية على احداث ٢٥ فبراير ، الاحرار ٣/١٠ . ومحمد عبد الشافى، باب حزبيات-

تكون لها رؤية مغايرة ، تتمثل فى اعادة النظر فى السياسة القائمة واسلوب معالجة المشكلات ، ووضع سياسات تطلق طاقات الامة على اسس سياسية قومية . مع ضرورة احداث تغييرات فى الاشخاص بأجهزة الدولة ، واقالة الحكومة وحل مجلس الشعب^(١) وطالبت رؤية اسلامية بضرورة تطبيق الشريعة الاسلامية لوقاية المجتمع من العنف^(٢) .

وهناك رؤى صحفية متعددة ربطت بين التصورات السياسية لمواجهة احداث العنف والتصورات المستقبلية التى تتعلق بجهاز الامن . فقد ورد بها ضرورة احترام القانون والسماح بتعبير كل فئة عن مطالبها ، وتكاتف الحزب الحاكم والمعارضة لمواجهة الفساد والارهاب ، وخلق وعى عام ، وتنمية الولاء ، وضرورة تعاون الطرف المدنى مع العسكرى فيما يتعلق بالاستراتيجية العليا . وفى الوقت نفسه ، توعية جهاز الامن المركزى وتحسين الاوضاع المعيشية لجنوده ، وتوجيه المجندين للعمل فى المؤسسات الانتاجية واصلاح الاراضى ، الى جانب الدعوة الى الغاء نظام المجندين كرجال امن ، والعودة الى فكرة الدفاع المدنى كبديل للامن المركزى^(٣) .

= عيب ، الاحرار ، ٣/١٠ . واحمد بهاء الدين ، يوميات ، الاهرام ، ٣/١٠ . وفتحى رضوان ، قال الاستقرار لقانون الطوارئ ، الشعب ، ٣/١١ . والدمرداش العقالى ، خطاب الرئيس ، الشعب ، ٣/١١ . ومحمد حلمى مراد ، هل هكذا يكافأ الشعب . الشعب ، ٣/٢٥ . والدمرداش العقالى ، حتى لا تتكرر الاحداث ، الشعب ، ١٩٨٦/٤/٦ .

(١) رجب البنا ، وجهة نظر ، الاهرام ٣/٢ . والاهالى ، الحلقة الرئيسية ، ٣/٥ . وابراهيم عبده ، اقالة الوزير لاتحل القضية ، الوفد ٣/٦ . ومصطفى شردى ، مابعد يوم الاربعاء ، الوفد ٣/٦ . ورؤف شلبى ، اول خطوة ، الاخبار ٣/٧ . واسماعيل سلام ، بعض الدروس المستفادة ، الاهرام ٣/٨ . وجلال الدين الحمامصى ، دخان فى الهواء ، الاخبار ٣/٩ . واحمد بهاء الدين ، يوميات الاهرام ٣/١٠ . والدمرداش العقالى ، خطاب الرئيس ، الشعب ٣/١١ . ونجاح عمر . نقطة نظام ، الاهالى ٣/١٢ . وعبد المنعم المشاط ، مبارك والمصريون والتحدى ، الجمهورية ٣/٧ ، وانجى رشدى ، وجهة نظر ، الاهرام ٣/١١ . وصلاح منتصر ، مجرد رأى ، الاهرام ٣/١٢ . ومحمود كامل ، وجهة نظر ، الاهرام ٣/١٢ . والاهرام ، رأى ، ٣/١٥ . ومنى مكرم عبيد ، مسائل معلقة والتغيير المرتقب ، الوفد ٣/٢٧ .

(٢) محمد عبد القدوس ، أولاد البلد ، الاسلام وتمرد الجنود ، الشعب ٣/١١ .

(٣) لطفى الخولى ، الامن الديمقراطى ، الاهرام ٣/١ . وعبد المنعم المشاط ، الاجماع القومى ضمان ، الجمهورية ٣/١ . ومصطفى شردى ، الحوار المطلوب ، اخبار اليوم ٣/١ . وعبد المغنى سعيد ، وكان الشعب مصدر القوة ، الاخبار ٣/٦ . واحمد ابو الفتح ، رأى اخر ، الوفد ٣/٦ . وعثمان أبوزيد ، على المصطبة ، الوفد ٣/٦ . ومحمد عصفور ، نحن جميعا خطاة ، الوفد ٣/٦ . واحمد بهاء الدين ، يوميات ، الاهرام ١٩٨٦/٣/٨ .

من ثم يمكننا القول ان الصحافة المصرية على تعددها السياسى قد حرصت على وضع وابرار تصورات سياسية يمكننا بها تجاوز الازمات المستقبلية . وقد اتسمت هذه التصورات باحتواء الاراء المتماثلة بين الاتجاهات السياسية المتباينة والتركيز على نقاط التماثل مع الاشارات البسيطة لبعض التصورات الخاصة بانتماء دون الآخر .

٢ - تصورات تتعلق بالوضع الاقتصادي والاجتماعية :

بالتأمل فى نتائج تحليل مضمون الصحف المصرية - القومية والحزبية - فى طرحها للتصورات المستقبلية التى ينبغى أن تكون عليها السياسة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ، نلاحظ انه لم يكن هناك اجماع تام بين كافة الصحف حول كل ما اثير من افكار . بل توافرت بعض التصورات التى اجمعت عليها بعض الصحف القومية والحزبية ، الى جانب تصورات تميزت بها بعض الصحف عن البعض الآخر .

أ - نواحي التقارب :

يتبين ان كافة الصحف القومية والحزبية (عدا الاحرار ذات الاتجاه اليميني) قد ابرزت تصورا ينشد العدالة الاجتماعية بقولها بضرورة زيادة موارد الدولة من القادرين لكى تلبى التزاماتها تجاه غير القادرين ، وذلك بتحميل العبء الاكبر للفئات الاكثر ثراء وبالتوجه لمصلحة الاغلبية المطحونة . فقد ورد هذا التصور فى الاهرام بنسبة (٢٩٪) والجمهورية (٢١٪) والاعخبار (١٥٪) وورد فى الجرائد الحزبية بصورة مركزة فى الوفد بنسبة (٤٤٪) والشعب (٣٣٪) . وتكرر وروده فى جريدة الاهالى بنسبة (٣١٪) وفى مايو (٢٢٪) . وبالرجوع الى الدوافع المجتمعية الاقتصادية والاجتماعية لاحداث العنف ، يتضح لنا اهتمام الاهرام والاهالى والوفد بخاصة بابرازها . من هنا نجد اتساقا بين ابراز الصحف المذكورة للدوافع المجتمعية الاقتصادية والاجتماعية للاحداث وبين ابرازها للتصورات المبتغاه ومنها العدالة الاجتماعية . ويمكن تفسير ذلك من واقع اهتمام الاهرام المستمر بعرض كل ما يحيط باحداث العنف الواقعة فى فبراير (خلال فترة الدراسة) . كما يمكننا القول بشدة تركيز الاهالى على أهمية تحقيق العدالة الاجتماعية والعمل لصالح الاغلبية نتيجة لانبثاقها عن توجهات اجتماعية يسارية تنادى اساسا بالقضاء على الفوارق الطبقية .

اما الوفد فانها تعكس اتجاهها العدائى للتجربة الاجتماعية المطبقة بعد قيام ثورة ١٩٥٢ ومن ثم تسعى الى تبيان استمرارية ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفجوة بين الاثرياء والاعلبية المطحونه التى تعد من الاهداف التى قامت ثورة ١٩٥٢ لتحقيقها .

بالاضافة الى ذلك ، تبين ان كافة الصحف القومية والحزبية (عدا الشعب) قد اكدت على أهمية الاستقرار لاستمرار النمو الاقصادى . فجاءت فى الاخبار بنسبة (٣٤٪) والأهرام (١٥٪) ثم فى الجمهورية (٨٪) والأحرار (٣٣٪) والوفد (١٩٪) ومايو (١١٪) والاهالى (٤٪) .

كما نادت كافة الصحف (عدا الاحرار ، والشعب) بضرورة العمل على زيادة الانتاج لتعويض الخسائر ومواجهة الازمة الاقتصادية ، فظهر بجريدة الاهرام بنسبة (٢٤٪) والاخبار (١٥٪) والجمهورية (١٦٪) ووردت فى الوفد (١٩٪) ومايو (١٧٪) والاهالى (٤٪) .

وتقارب الاهتمام القليل بابرار تصورات اخرى منها وضع سياسات اقتصادية تشجع الانتاج المحلى والاعتماد على الذات بنسبة (٢٦٪) فى الجمهورية و (١٣٪) فى الاخبار و (٥٪) فى الاهرام و (١٥٪) فى الاهالى ، و (١١٪) فى كل من مايو والاحرار اما الوفد فقد وردت بها بنسبة (٦٪) .

وتناثرت فى الصحف المصرية تصورات اخرى باشارات بسيطة . منها ضرورة معالجة الخلل الاقتصادية الناتج عن سياسة الانفتاح ، فقد ظهرت فى كافة الصحف ماعدا الوفد ومايو ضرورة وضع برنامج للتقشف وترشيد الانفاق والاستهلاك وقد ظهرت فى كافة الصحف دون الاحرار ومايو .

ويمكن ارجاع اتجاه جريدة «مايو» لعدم الاكتراث بابرار التصورين المذكورين الى انها صحيفة الحزب الحاكم الذى يطبق السياسة الاقتصادية الحكومية .

وأوردت غالبية الصحف - عدا الاهرام والوفد - اشارات قليلة الى ضرورة التصدى للازمة الاقتصادية وحلها باسلوب علمى . وطالبت الاهرام و الاخبار و الاحرار فى اشارات قليلة ايضا ، بضرورة دراسة ظاهرة العنف باسلوب علمى .

ونادت الاهرام والاخبار والوفد ومايو باشارات بسيطة بضرورة اتباع سياسة غير تقليدية فى قطاع السياحة . واخيراً المحت الصحف القومية كافة والاحرار الحزبية بأهمية التنشئة وتعميق القيم الدينية .

ب - جوانب التفرد :

انفردت بعض الصحف المصرية فى طرح تصورات بعينها ، وان كان هذا التفرد لايبين خطوطا فاصلة بين كافة الاتجاهات السياسية . فقد انفردت الاحرار ومايو فى موضوع صحفى بطرح ضرورة اصلاح الخلل الادارى ، وذلك يعكس حرصهما على استمرارية السياسة الاقتصادية والاجتماعية المطبقة وان كانتا تتاديان ببعض الاصلاحات الادارية .

وتميزت الاهالى برفضها - فى موضوعين - لنصائح وتوجيهات البنك الدولى وذلك بنسبة (٨٪) مما نشرته حول تصوراتها للاوضاع المجتمعية . اما الصحف القومية فقد انفردت بطرح عدة تصورات منها ، فاشارت الى ضرورة محاربة الفساد وتطبيق قانون من اين لك هذا ؟ وانفردت الاهرام بالاشارة الى الغاء الدعم لعدم وصوله لمستحقه . وانفردت ايضا بتلميحات الى ضرورة قيام المنشآت السياحية بتدريب العاملين بها على مكافحة الارهاب . الى جانب انفرادها بطرح ضرورة اعادة تقسيم مصر الى اقاليم تخطيطية وشق شوارع طولية وعرضية حول المدن وبداخلها لسرعة تحرك المواطنين بينما انفردت الجمهورية بالمناداة بضرورة اعادة النظر فى النظام التعليمى . وهى كلها تلميحات خاطفة لم تستغرق اهتمام الصحف المصرية اثناء معالجتها لاحداث العنف الواقعة فى فبراير ١٩٨٦ .

ويوضح الجدول رقم (٢١) تكرارات ونسب ورود الافكار القرعية الخاصة بالتصورات المستقبلية - الاجتماعية والاقتصادية - خلال فترة الدراسة ككل .

ومن واقع المضمون الكيفى فى الصحف ، اتضح تركيزها على طرح التصورات الاقتصادية والاجتماعية التى ينبغى ان تكون عليها الاوضاع المجتمعية . فقد عنيت بابرار التصورات التى ينبغى وضعها فى الاعتبار لمواجهة احداث العنف . واكدت على ضرورة تفسير الاحداث الاخيرة على اساس الواقع ، بحيث يتخذ العلاج

الصحيح الذى يمنع وقوع احداث مماثلة ، واكتشاف الخلل الموجود فى المجتمع ، ووضع سياسة اجتماعية واضحة لصالح الفقراء ومواجهة مشكلة السياسة الاقتصادية للدولة باعادة النظر فى السياسات الاقتصادية الجارية وتحقيق العدل الاجتماعى الحقيقى ، والقضاء على كل نظم التخلف فى المجتمع واتخاذ الاجراءات والخطوات الجادة لرفع المعاناة اليومية عن الشعب مع وضع الاهداف للمستقبل القريب واخرى بعيدة المدى تتحقق خلال مراحل التنمية المتتالية ، وبذل مزيد من العمل والجهد والانتاج لتحقيق برامج اصلاح الاقتصادى والاجتماعى . الى جانب ضرورة الحد من الاستخدامات غير الضرورية للموارد الاجنبية والاعتماد على النفس فى اطار سياسة تقشف ، وان يساهم القطاع الخاص والمصريون فى الخارج فى مواجهة الخسائر المادية الكبيرة . بالاضافة الى تنمية الموارد الطبيعية وتنشيط السياحة .

وانه ينبغى اعادة النظر فى السياسة التعليمية فى مصر حتى يمكن رفع مستوى المجتمع ككل . وانه لا بد من ايجاد حل للصيبة الصغار الذين لاتعليم ولا عمل لهم تجنباً لان يكونوا عناصر قلق فى المجتمع^(١) .

ويشير المضمون الكيفى ، الى ان هناك رؤى صحفية - قومية وحزبية - جمعت بين التصورات السياسية من ناحية وبين التصورات الاقتصادية والاجتماعية من ناحية اخرى . اى لم تحصر نفسها فى نظرة احادية البعد .

(١) امال بكير ، برواز ، الاهرام ٨٦/٢/٢٨ ، وحسن شكرى ، الاحداث الاخيرة والضمير الوطنى ، الجمهورية ٨٦/٣/٢ ، وابراهيم نافع ، بدلا من الوقوف على الاطلاع ، الاهرام ٨٦/٣/٣ . وجميل جورج ، الرأى للشعب وبدأت الجراح تلثم ، الأخبار ٨٦/٣/٣ ومصطفى امين ، فكرة ، الاخبار ٨٦/٣/٥ . ومحمود عبد المنعم مراد ، كلمات ، الاخبار ٨٦/٣/٥ . وابراهيم سعد الدين ، دعوة ملحة لتفاهم وطنى واسع فى مواجهة الظروف الراهنة ، الاهالى ٨٦/٣/٥ . وعبد العظيم انيس ، معنى الكلمات القضية الاساسية ، الاهالى ٨٦/٣/٥ ومصطفى امين ، فكرة ، الاخبار ٨٦/٣/٦ . واحمد زين ، بلا مشاكل ، الاخبار ٨٦/٣/٦ . ومحفوظ الانتصارى ، الشعب حدد البيعة . الشعب ينتظر القرار ، الجمهورية ٨٦/٣/٦ . وابراهيم نافع ، من نلوم ، الاهرام ٨٦/٣/٧ ومحسن محمد ، من القلب ، الجمهورية ٨٦/٣/٧ ١٩٨٦ ومحمد طنطاوى ، رأى بالعربى ، اخبار اليوم ٨٦/٣/٨ . وعبد الله نصار ، حصر الخسائر والانتظار نحو المستقبل ، الجمهورية ٨٦/٣/٩ . وابراهيم سعده ، البكاء على الحظ العاثر لايكفى ، مايو ٨٦/٣/١٠ . ومحمود التهامى ، الطريق المسدود لحل الازمة ، مايو ٨٦/٣/١٠ . وسمير رجب ، بلا حساسيات ، مايو ٨٦/٣/١٠ . وابراهيم نافع ، بوضوح . اهم الدروس ، عمود ، مايو ٨٦/٣/١٠ ، وفتحى عبد الفتاح ، لمن تدق الاجراس ، الجمهورية ٨٦/٣/١٣ . وانيس منصور ، مواقف ، الاهرام ١٩٨٦/٤/٤ .

فقد ورد بها تصورات تتمثل في ضرورة المراجعة الشاملة - لكافة السياسات القائمة ، واصلاح المسار السياسى والاقتصادى والاجتماعى واقامة مشروع قومى للاعتماد على الذات وتحرير الارادة الوطنية ، واقامة وحدة وطنية ، وترسيخ التعددية والديمقراطية مع الغاء قيود ممارستها ، واحداث تغييرات يتم بها ابعاد الفئات الطفيلية وجماعات المصالح المنحرفة ، وتجديد القيادات السياسية والتنفيذية والادارية والفنية وضرورة وضع ضمانات تكفل نزاهة الانتخابات ورفع القيود على حرية تشكيل الاحزاب والنقابات والجمعيات لتوسيع دائرة المشاركة الحقيقية فى العمل السياسى والاجتماعى ، واعتبار الاضراب حقا لايجوز اللجوء اليه إلا بعد فشل السبل والوسائل الاخرى وضرورة تشخيص كافة الاتجاهات السياسية والحزبية للداء والعمل على علاج الازمة بابعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاعلامية ، مع ضرورة اصدار قرارات تمنع نهب الثروات وتهريبها الى الخارج ، وتحقيق التوازن فى توزيع الثروة والدخول بين ما يحصل عليه العاملون فى النشاط الحكومى وغير الحكومى ، واثراء الخزينة العامة من موارد القادرين بفرض ضرائب وسياسات اقتصادية ملائمة ، وقرار العدل الاجتماعى واطلاق حرية القطاع الخاص مع وضع ضوابط لضمان التنمية والعدل ، ووضع خطة طويلة الاجل للتنمية الاقتصادية ووضع سياسة اجتماعية واضحة المعالم لصالح الاغلبية ، والتكشف مع تحميل الاثرياء اعبائه واعادة الموازنة لتعويض الخسائر ، وبذل المزيد من العمل والانتاج ، واستغلال الطاقات الشعبية الكامنة لتحقيق مشروع مصر الحضارى^(١) .

(١) محسن محمد ، من القلب ، الجمهورية ٨٦/٢/٢٨ . و ابراهيم شكرى ، بيان من حزب العمل حول التطورات الاخيرة ، الشعب ٨٦/٣/٤ . والجمهورية ، التحقيق الامنى والتشخيص السياسى ، ٨٦/٣/٥ . وسمير تانرس ، من اجل منع انفجار اخر وليس تأجيله ، الوفد ٨٦/٣/٦ . ونجيب محفوظ ، وجهة نظر الوصايا الخمس ، الاهرام ٨٦/٣/٦ . والسيد ياسين ، الديمقراطية والعنف والسياسة الاجتماعية ، الاهرام ٨٦/٣/٧ . وعلى الدين هلال ، ردود الفعل الشعبية والحكومية ، الجمهورية ٨٦/٣/٧ . وعبد المنعم المشاط ، مبارك والمصريون والتحدى الكبير ، الجمهورية ٨٦/٣/٧ . وحسن شكرى ، درس المحنة واستمرار المسيرة ، الجمهورية ٨٦/٣/٧ . والجمهورية ، الصدمة والطريق الى تخطيها ، ٨٦/٣/٨ . ورضا العدل ، التخريب وسلاح الديمقراطية ، الجمهورية ٨٦/٣/٨ . واحمد السقاف ، حفظ الله الكنانة ، الاحرار ٨٦/٣/١٠ . وحسن نافعة ، بعد خطاب الرئيس الى الشعب ، بعض الطمأنينة وكثير من المخاوف ، الشعب ٨٦/٣/١١ . وعادل حسين ، لتتحرك فورا والافاته الطوفان ، الشعب ٨٦/٣/١١ . ومحمد -

ومن ثم نستطيع ان نوكد صحة ما افترضناه فى مستهل عرض كافة الرؤى الصحفية والتصورات المستقبلية لمواجهة احداث العنف ، الا وهو القول بأنه حين يتهدد المجتمع خطر جسيم كأحداث العنف التي لاتعرف نظاما او قانونا ، فان شعورا جارفا بأهمية الالتزام بالمصلحة العليا للبلاد من شأنه ان ينعكس على هذه الرؤى الصحفية وتصوراتها المستقبلية لمواجهة هذا الخطر ولا تظهر بالتالى فوارق جوهرية فاصلة بين الصحف المعبرة عن تيارات سياسية مختلفة .

= حلمى مراد ، ما الذى لم يجده الشعب فى خطاب الرئيس ، الشعب ٨٦/٣/١١ . والاهالى ، التحدى ، مقال افتتاحى ٨٦/٣/١٢ . ومحمود عبد الفضيل ، احداث الشغب المركزى والدروس المستفادة ، الاهالى ٨٦/٣/١٢ ، ومحمد سيد احمد ، الشغب والتبعية ، عمود ، الاهالى ، ٨٦/٣/١٢ ، ولطفى الخولى ، الامن الديمقراطى والامن الاجتماعى والامن المركزى ، الاهرام ١٩٨٦/٣/١٥ .

الخاتمة

يشكل تناول أجهزة الاعلام المصرى لأحداث تمرد جنود الأمن المركزى - فبراير ١٩٨٦ - موقفا متميزا ، لازالت أصدائه تتردد فى الكتابات الصحفية من حين لآخر حتى الآن على الرغم من مرور ما يزيد عن عام على تلك الأحداث .

ففى الوقت الذى برز فيه موقف القيادة السياسية واستراتيجيتها فى معالجة الأحداث على أساس من الحزم والسرعة فى التحرك ، الى جانب كشف كافة جوانب الوقائع الملائمة للأحداث ، وعدم اللجوء الى الأسلوب التقليدى فى اخفاء جانب من تلك الوقائع بدافع عدم إثارة الجماهير أو الحرص على صورة مصر وسمعتها الخارجية .

فى هذا الوقت ، كان الجهاز الاعلامى أحد الادوات التى تحركت بها القيادة السياسية للسيطرة على الأحداث ، فكان استخدام أجهزة الاذاعة والتليفزيون المملوكة للدولة - بشكل نقل الى البيت المصرى واقع وصورة ما يحدث فى ميدان الأحداث بحجمه الحقيقى ، وبما يحتويه من تدمير وتخريب للمنشآت السياحية والممتلكات العامة والخاصة . وعكس فى الوقت نفسه الاندفاع الأهوج والغضب الأعمى لجنود الأمن المركزى . وقد ترتب على ذلك كسب القيادة السياسية لتعاطف وثقة الجماهير ورفض الأخيرة الاشتراك فى الأحداث واستنكارها على المستوى العام، الأمر الذى أسهم فى النهاية فى قدرة النظام الحاكم على احتواء الأحداث فى وقت قياسي .

أما على مستوى المعالجة الصحفية للأحداث ، فالى جانب تعبير هذه الصحف عن موقف القيادة السياسية- خاصة الصحف القومية وصحيفة الحزب الحاكم (مايو)- فقد لعبت الصحف المصرية بوجه عام ، على اختلاف توجهاتها الفكرية وسياساتها التحريرية ، دورها فى التعبير عن نبض الشارع المصرى ، وتجسيد المشاعر الجماهيرية ازاء الاحداث كما حاولت التأثير فى عملية صنع القرار فى هذا الوقت الحساس أثناء الأزمة ، لضمان عدم المساس بالمكاسب الديمقراطية التى نالها الشعب المصرى خلال السنوات الاخيرة ، ولتبصير الحاكم بالرفض الشعبى لاحداث العنف وما التجأت اليه من اسلوب تخريبي . وبقول آخر فان دور الصحافة المصرية اثناء الازمة كان دورا مزدوجا فى التأثير على رأى العام وتشكيله فى اتجاه رفض

الانخراط في أحداث التمرد ، الى جانب ممارستها للتأثير في صناعة القرار في مواجهة تلك الأحداث وكسب القيادة السياسية في صف حماية الممارسات الديمقراطية التي تعمقت في مصر خلال السنوات القليلة الماضية .

وهكذا يتضح الدور الايجابي الذي قامت به الصحافة المصرية في مواجهة الازمة التي تفجرت اثر تمرد جنود الامن المركزي ، وذلك من حيث كونها مرآة عاكسة لتطورات الاحداث ومن حيث كونها مشاركة في الوقت نفسه في صياغة ردود فعل ذلك المجتمع تجاه هذه الازمة .

فقد أظهرت نتائج الدراسة التي نحن بصددھا ان الازمة التي حدثت قد استثارت اهتمام كافة الصحف المصرية - على اختلاف انتماءاتها وتوجهاتها الفكرية - وان هذا الاهتمام قد انعكس واضحا في الصحف القومية التي ركزت على هذه الاحداث فور وقوعها ، ثم ما لبثت الصحف الحزبية ان واكبت هذا الاهتمام عند صدورھا في اعقاب الاحداث .

أما فيما يتعلق بالابعاد التي انتظمت عليها المادة الصحفية المنشورة في الصحف المصرية حول أحداث تمرد جنود الامن المركزي ، فقد اظهرت نتائج استخدام تحليل مضمون تلك المادة ان الصحف القومية قد أولت عنايتها لتغطية ومتابعة هذه الاحداث خبريا . وفي هذا الاطار ، كان المحور الاساسي هو ابراز استقرار الشارع المصري وعودة الامور الى سيرھا الطبيعي ، في محاولة منها لبث الطمأنينة لدى الجماهير ، وكسب ثقتها في صف القيادة السياسية الحاكمة . اما على مستوى الصحف الحزبية ، فقد تركز اهتمامها في تغطية الاحداث على الخسائر التي لحقت بالمنشآت والافراد ، وربطت ذلك احيانا بنقد السياسة الحكومية التي حملتها مسؤولية هذه الاحداث ، بينما ربطت في احيان اخرى بين استنكارھا لهذه الاحداث وبين ابراز مانجم عنها من خسائر جسيمة .

ومن ناحية اخرى اهتمت جميع الصحف المصرية بإعلام القارئ المصري بالحجم الحقيقي للاحداث منذ الايام الاولى للتمرد ، موضحة ابعاده والمدى الذي انتشر فيه ، وذلك بدوره من شأنه أن يرفع من درجة مصداقيتها لدى جمهور القراء . وقد عبرت الصحف المصرية هنا عن توجهات القيادة السياسية نحو معالجة الازمة ،

حيث حرص رئيس الجمهورية على الاعلان عن حجم الحدث الحقيقي فى اول بيان اصدره عن الاحداث .

وقد أظهرت نتائج الدراسة استنكار جميع الصحف المصرية - على اختلاف انتماءاتها الفكرية - لاحداث تمرد جنود الامن المركزى ، ورفضها لهذا الاسلوب فى التعبير عن المطالب مهما كانت مشروعة ، وغبأت بذلك الرأى العام ضد تلك الاحداث .

وفيما يختص برؤية الصحف المصرية وتكييفها للاحداث فانه قد برز موقف الصحف الحزبية المعارضة التى نظرت للاحداث فى اطارها الواقعى المحدود كأحداث تمرد لجنود الامن المركزى ، ولم تطرح هذه الصحف رؤيتها للاحداث فى اطار مقولة التآمر - داخليا او خارجيا . وعلى الرغم من الاتجاه التحريرى للصحف القومية الذى شارك الصحف الحزبية فى هذه الرؤية ، فقد ظهرت اتجاهات لبعض الكتاب فى هذه الصحف - الى جانب صحيفة الحزب الحاكم - نظرت للاحداث باعتبارها نتيجة لمخطط يهدف الى النيل من الديمقراطية وازعاج الاقتصاد المصرى ، مؤكدة فى بعض الموضوعات على مسئولية القوى الداخلية عن التخطيط له . فى حين اعتبرت اخرى ان وراء الاحداث عناصر اجنبية . ومن ثم فقد انعكست رؤية الصحف المصرية وتكييفها للاحداث على تحديدها للقوى الفاعلة فيها .

وقد عنى التناول الصحفى للضرورة بموقف اجهزة الامن - الشرطة والجيش - من الاحداث ، باعتبار ان تلك الاحداث قد تمت داخل نطاق احد فروع اجهزة الامن وباعتبار ان القوات التى حسمت الموقف كانت تنتمى الى القوات المسلحة .

وفى هذا الاطار ، تبنت الصحف القومية موقفا ايجابيا تجاه الاجهزة الامنية ، مشيدة بمعالجة القوات المسلحة للتمرد ومؤكدة ثقتها فى جهاز الشرطة رغم ما حدث . فى حين اتخذت صحف الاحزاب المعارضة موقفا نقديا تجاه جهاز الشرطة وحملتة مسئولية ما وقع من احداث ، حيث وازنت بين تأكيد الثقة فى جهاز الشرطة وبين الكشف عن مواطن الضعف فى ممارسات ذلك الجهاز .. وقد شاركتها فى هذا الاتجاه جريدة الاهرام ، التى برزت معالجتها النقدية بين الصحف القومية الاخرى .

وقد تأكد من خلال نتائج الدراسة ان بؤرة اهتمام الصحف الحزبية المعارضة قد تركزت حول الاهتمام بالدوافع والاسباب وراء تمرد جنود الامن المركزى ، وذلك بتحليلها لهذه الدوافع سواء على مستوى جهاز الامن ، او على مستوى الظروف المجتمعية التى شكلت خلفية هذه الاحداث .

فعلى الرغم من تناول الصحف القومية لهذه الدوافع والاسباب ، الا ان هذا البعد قد شكل المحور الاساسى الذى دارت حوله معالجات الصحف الحزبية المعارضة لاحداث التمرد ، باعتبار ان هذه الصحف صحف للرأى فى الاساس ، الى جانب كونها صحفا معارضة تبتغى دراسة الظروف الموضوعية الملازمة فى اطار نقدها للسياسات الحكومية . فقد شاركت الصحف الحزبية ، الصحف القومية فى تحليل الاسباب المباشرة المتصلة بفاعلى الاحداث وهم جنود الامن المركزى ، فانتقدت اوضاعهم المعيشية ، واساليب إعدادهم وتدريبهم ، والخطأ فى اختيار مواقع معسكراتهم . اما فيما يتعلق بالاسباب السياسية التى تكمن وراء الاحداث ، فقد برز الاتجاه العام للصحف الحزبية المعارضة فى رفض مقولة مسئولية مناخ الاثارة ، فى الوقت الذى تباين فيه اتجاه الصحف القومية بين تأييد هذه المقولة ورفضها حرصا من بعض كتاب هذه الصحف على القدر المتوافر من الديمقراطية خشية البطش به .

اما فيما يختص بالاسباب الاجتماعية والاقتصادية ، فعلى الرغم من اشتراك الصحف القومية والحزبية فى ابراز المعاناة الجماهيرية ، الا ان الصحف الحزبية المعارضة اهتمت بالتأكيد على عدم وجود عدالة اجتماعية كدافع وراء الاحداث وبخاصة صحيفة الاهالى . وقد شاركها فى هذا الاتجاه صحيفة الاهرام . وعلى النقيض من ذلك اتضح قلة اهتمام صحيفة مايو ، الناطقة بلسان الحزب الحاكم ، بدراسة ما وراء الاحداث ، وحرصها على ارجاع السبب الى ضعف الوعي الغام والتنشئة داخل المجتمع ، مما يعكس اتجاهها نحو إبعاد المسئولية السياسية عن الحكومة .

اما بؤرة اهتمام الصحف القومية فى تناولها لاحداث التمرد فقد تركزت حول البعد الخاص برد الفعل الداخلى تجاهها . وفى هذا الاطار ، ركزت هذه الصحف على رد الفعل الشعبى الراقص لاحداث التمرد ، رغم الجوانب المتعددة للمعاناة التى

يقاسيها هذا الشعب في حياته اليومية ، كما ركزت اهتمامها على ابراز صلابة الجبهة الداخلية ، مشيدة بقدرة الشعب المصرى على تجاوز المحن ، ووعيه بخطورة الموقف . وقد فسرت الصحف القومية الموقف الشعبى من الاحداث باعتباره دليلا على التفاف الشعب حول قياداته السياسية ، واعتبرته تجديد البيعة للرئيس وتجديدا لثقة الجماهير فيه .

هذا بينما نظرت العديد من الموضوعات الى هذا الموقف الشعبى باعتباره نتاجا للتجربة الديمقراطية التى عاشها الشعب المصرى . وقد تركز عدد كبير من هذه الموضوعات خلال الفترة السابقة على خطاب رئيس الجمهورية ، فى محاولة من بعض الكتاب للتأثير على عملية صنع القرار ، ودفع القيادة السياسية للتمسك بالتقاليد الديمقراطية التى تم ارساؤها خلال السنوات الاخيرة .

وقد ركزت الصحف القومية ايضا على تناول موقف الحزب الحاكم والمؤسسات الحاكمة من الاحداث الى جانب تركيزها على موقف المؤسسة الرئاسية تجاهها .

فقد اولت الصحف القومية اهتماما ملحوظا بتحركات الحكومة والحزب الوطنى فى مواجهة الازمة ، وبرزت حرصها على اصلاح ما نتج عنها من تخريب وتدمير ، وقيامها باعادة النظر فى اوضاع جهاز الشرطة بعد تركيز النقد حول سوء الاوضاع المعيشية لجنود الامن المركزى والخلل الواضح فى اعدادهم . وفى الوقت نفسه اظهرت الدراسة حرص الصحف المصرية كافة - قومية وحزبية - على ابراز موقف رئيس الجمهورية ومعالجته للازمة ، بدافع الالتفاف حول رمز المكاسب الديمقراطية ودفع القيادة السياسية الى الاستمرار فى هذا الاتجاه .

اما فيما يتعلق برد الفعل الخارجى تجاه الاحداث فقد كان تركيز الصحف المصرية فى هذا المضمار على الموقف العربى خلالها ، والذى برزت فيه روح الاخوة العربية والرابطة القومية التى تعلو على الخلافات السياسية فى وقت الازمات .

وقد تمثل الدور الايجابى الذى لعبته الصحافة المصرية القومية والحزبية فى مواجهة احداث التمرد فى حرصها على ابراز الاثار السلبية التى تركت بصماتها على المجتمع دون التضخيم فيها، وابرازها للنتائج الايجابية التى كشفت احداث التمرد عنها فى المجتمع دون الركون اليها . وعلى الرغم من شمول المعالجات الصحفية بتباين

منطلقاتها الفكرية لنتائج أحداث التمرد وحرصها على تناولها بمستوياتها الداخلية والخارجية ، إلا أنها ابرزت المحورين السلبي والإيجابي على المستوى الداخلي أكثر بكثير منه في المستوى الخارجي .

وعلى الرغم من أن الإعلام الصحفي القومي والحزبي لم يقصر في الكشف عن كافة الجوانب السلبية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي نتجت عن تمرد جنود الأمن ، إلا أنه ابرز الجوانب الاقتصادية ابرازا خاصا خشية من عواقبها المتوقعة في فترة الازمة الاقتصادية التي تمثل الشغل الشاغل للمجتمع والدولة في مصر ، ابتغاء لتجاوزها ، وذلك على عكس تناولها للآثار الإيجابية ، حيث ابرزت النتائج السياسية التي كشفت عنها أحداث التمرد أكثر من الجوانب الأخرى ، مما يعكس تعاطف الصحافة المصرية بعمامة - وإن كان بتركيز أشد في الصحف القومية وصحيفة الحزب الحاكم - مع القيادة السياسية في الازمة التي وقعت بأيدي جنود الأمن المركزي .

وقد كانت الصحف القومية أكثر حرصا من الحزبية على إبراز النتائج الإيجابية والسلبية على المحور الخارجي ، مما يكشف اتجاه الصحف القومية للحفاظ على سمعة مصر الخارجية وكسب الثقة الدولية ، وبث الطمأنينة في نفس الشعب . بينما لم تلق الصحف الحزبية بالا - بهذا المستوى الخارجي انعكاسا لتصورها أن الحفاظ على سمعة مصر وكسب الثقة الدولية يكمن أكثر في نشر الديمقراطية الحقيقية وفتح أبوابها ، والحرص على العدالة الاجتماعية بما يحول دون وقوع أحداث تمرد أو عنف أخرى في المستقبل . وهذا يبدو واضحا في تناولها للتصورات المستقبلية لتجاوز أي أحداث عنف محتملة . فعلى الرغم من عدم وجود فروق فاصلة بين كافة الرؤى والاتجاهات الصحفية فيما يتعلق بالتصورات الجزئية المتصلة بجهاز الأمن ذاته لتجاوز الأحداث وتلافى وقوع تمرد مستقبلي مماثل ، واحتواء الصحف - في معظمها بتعدداتها الفكرية - على تصورات سياسية متشابهة مع الإشارات البسيطة لتصورات خاصة بانتماء فكري دون آخر ، إلا أنه قد اتضح التباين فيما يتعلق بالتصورات الاقتصادية والاجتماعية حيث حرصت الأهرام والأهالي والوفد بخاصة على إبراز تصورات تنشد العدالة الاجتماعية والعمل لصالح الأغلبية المطحونة وتحميل العبء الأكبر من الالتزامات للفئات الأكثر ثراء .

وهكذا تجسد موقف الصحافة المصرية فى معالجة الازمة التى ثارت بتمرد جنود الامن المركزى ، بإعلانها للمصلحة القومية والانتماء الوطنى على الانتماءات والتيارات الفكرية والحزبية التى قد تشدها فى بعض الاحيان الى الاختلاف والتصارع . فقد ظهر واضحا خلال الازمة التأثير البالغ الذى مارسه التجربة الديمقراطية فى مصر على «السلوك الصحفى» وتعميقها لمناخ حرية الرأى وتعدد التيارات والاتجاهات الفكرية ، مع تنميتها فى الوقت نفسه للضمير الوطنى والانتماء القومى. ويقول آخر ، فان الصحافة المصرية ، استشعرت المسئوليات الجسام التى يقع عليها عبء الاضطلاع بها اثناء هذه الازمة ، سواء مسئوليتها تجاه الرأى العام او تلك التى تتصل بالتأثير فى تشكيل سياسات الدولة وصناعة قراراتها، فظهر فى اثناء هذه الازمة تأثير المناخ الديمقراطى على خلق الاحساس العام بالمسئولية تجاه الوطن .

وعلى هذا يمكن القول - بوجه عام - بان الصحافة المصرية اتخذت حيال الاحداث موقفا ايجابيا واقعياً سعت به الى الخروج بمصر من الازمة دون مساس بالتجربة الديمقراطية التى تعيشها ، وساهم موقفها هذا فى عدم اتساع نطاق الاحداث من ازمة تمس احد اجهزة الامن الى ازمة قد تستوعب المجتمع المصرى بأسره .

الملاحق

مشروع بحث تمرد جنود الأمن المركزى السيد يس (★)

مقدمة :

يمثل تمرد جنود الأمن المركزى حدثًا بالغ الخطورة . ليس فقط لأن التمرد تجاوز حدود المعسكرات وتحول الى أفعال عنف واسعة النطاق ، تمثلت فى إشعال الحرائق فى المنشآت والاعتداء على المدنيين ولكن لكونه يكشف عن جوانب قصور متعددة فى مجال الانضباط العسكرى ، وفيما يتعلق بفعالية نمط الاتصال السائد بين القواعد والقيادات ، وأهم من ذلك كله لأنه يتعلق بوظيفة القمع التى تمارسها الدولة حفاظًا على أمن المجتمع ، وكل ذلك فى سياق تغير اجتماعى واسع المدى بدأت آثاره السلبية تتضح فى ازدياد الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، مما أدى الى معاناة الطبقات الفقيرة والمتوسطة معاناة شديدة .

ونريد أن نؤكد منذ البداية أن ظاهرة التمرد تثير موضوعات متعددة ومتشابهة ، يحتاج تحليلها الى الاستعانة بأطر نظرية تنتمى الى تخصصات عملية شتى ، ومن هنا أهمية مراعاة صياغة اطار نظرى متماسك متعدد المصادر ، يتم فى ضوءه اختيار مجموعة متنوعة من المناهج واساليب البحث ، مطبقين فى ذلك قواعد التكامل المنهجى .

منطلقات نظرية :

الامن المركزى باعتباره مؤسسة عسكرية :

تمرد جنود الامن المركزى يثير اول ما يثير مشكلة تحطم قواعد الانضباط العسكرى ، وهذه تكاد تكون هى القاعدة الاساسية والمحورية التى تقوم عليها اى مؤسسة عسكرية . فالمؤسسة العسكرية «بحسب التعريف» - سواء كانت تنتمى الى القوات المسلحة التى تنحصر وظيفتها فى الدفاع عن أمن البلاد من الخارج ، او الى

(★) مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، قدمت بتاريخ ٨ مارس ١٩٨٦ .

قوات الشرطة والتي تتحدد مهامها في الدفاع عن امن البلاد من الداخل - تتكون من عدة عناصر ، لعل اهمها عنصر التسليح المناسب الذي يسمح لها بأداء وظائفها . ووجود السلاح في أيدي الافراد العسكريين يقتضى تقنين طريقة استعماله، وفق قواعد صارمة ، لان اي خلل في هذا المجال يمكن ان يؤدي - كما حدث فعلا - الى نتائج وكوارث خطيرة .

ومن هنا علينا ان نبدأ دراسة الامن المركزى باعتباره مؤسسة عسكرية . وهذه الدراسة ينبغي ان تجد قاعدة انطلاقها في علم الاجتماع العسكري وهذا العلم احد فروع علم الاجتماع الذى تطور تطورا هاما في العقود الاخيرة . وهو يدرس المؤسسة العسكرية من وجهة النظر السوسيولوجية على اساس رصد وتحليل مجموعة من الجوانب الاساسية لعل اهمها :

- ١ - طريقة اختيار افراد المؤسسة العسكرية .
- ٢ - طرق التدريب ووسائله .
- ٣ - الثقافة العسكرية التى يتلقاها الفرد العسكرى ، وبعبارة اخرى التنشئة العسكرية .

٤ - القيم الاساسية الحاكمة التى تتبناها المؤسسة العسكرية فيما يتعلق بتصور وظائف المؤسسة العسكرية ، وفيما يتعلق بعلاقتها بالمجتمع . كما انه يدرس عملية التكامل او التناقض بين قيم المؤسسة العسكرية وقيم المجتمع المدني .

وفى هذا الاطار هناك مبحث اساسى هو نمط العلاقات بين المدنيين والعسكريين .

- ٥ - دور الجماعات الاولى Primary groups فى المؤسسة العسكرية .
- ٦ - كما يدرس ايضا نمط الشخصية العسكرية لتبين هل هناك فروق بينها وبين انماط الشخصية المدنية .
- ٧ - وهناك أهمية خاصة لدراسة الجانب الاحترافى فى المؤسسة العسكرية ونقصد العمل العسكرى باعتباره حرفة او مهنة . وذلك فى ضوء قواعد الدراسة السوسيولوجية للمهن .

٨ - واخيرا لابد من التعرض لموضوع الادارة العسكرية والقيادة . وهذا الموضوع زاخر بالاجتهادات العلمية المستمدة اساسا من النظرية الادارية وعلم النفس الاجتماعى .

واذا كان علم الاجتماع العسكرى يمثل المنطلق الاساسى لدراسة الامن المركزى باعتباره مؤسسة عسكرية ، الا انه يمكن ان يستكمل بنظريات ومناهج وادوات علم الاجتماع التنظيمى .

الامن المركزى باعتباره مؤسسة أمنية قمعية فى ضوء الممارسة الديمقراطية :

لا خلاف حول ان الامن المركزى مؤسسة شرعية من مؤسسات القمع فى المجتمع . والدولة فى اى نظام سياسى حديث هى وحدها التى تحتكر وظيفة القمع فى المجتمع . ولكن ماهى الاسس التى تستند اليها الدولة فى القمع ، وما هو نطاق القمع ، وما هى ادواته واساليبه ، وماهى الحالات التى تستدعى ممارسته ، كل سؤال من هذه الاسئلة يثير نقاطا متعددة يحتدم حولها الجدل ، وتتصارع الايديولوجيات ، وتختلف بصددتها النظم السياسية الشمولية والسلطوية والليبرالية .

وليس هنا مقام تفصيل الاجابة عن كل سؤال . فالسؤال الاول يثير نقطة اهتمت بها ابلغ الاهتمام الفلسفة السياسية ، التى عنيت بدراسة وظائف الدولة والاسس التى تستند اليها فى القمع والعقاب . اما الاسئلة الاخرى فيهتم بها اساسا علم الاجتماع السياسى الذى يدرس النسق السياسى فى المجتمع من وجهة النظر السوسيولوجية .

وبغير ان ننغمس فى تفاصيل متعددة ، يمكننا ان نستخلص قانونا عاما مؤداه : كلما اتسعت دائرة الممارسة الديمقراطية فى المجتمع (ولنترك الان مشكلة تعريف الديمقراطية) كلما قل لجوء الدولة الى القمع بالمعنى السياسى للكلمة .

ومن هنا فهناك حاجة ماسة الى مراجعة القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات والتى صيغت فى وقت كانت تمر فيه الممارسة الديمقراطية بازمة حادة ، كشفت عن عمق الفجوة بين النظام السياسى والشعب ، والتى دفعت بالدولة فى هذا الوقت، الى تضخيم اجهزة القمع (من أبرزها الامن المركزى) والى اتساع نطاق القمع لكل التيارات المعارضة للنظام ، والى استخدام وسائل غير مشروعة فى هذا القمع ، مما ادى الى

زيادة التوتر فى المجتمع ، ورفع درجة الصراع فيه بكافة اشكاله . وقد تعرضت بعض احكام المحاكم الى حالات الاستخدام غير المشروع للقمع وادانته .

ولذلك ، وفى ضوء التوسع المستمر فى اطار الممارسة الديمقراطية فى المجتمع لابد من مراجعة جادة لاسلوب ممارسة الدولة للقمع فى المجتمع ، وتضييق حالاته الى الحد الأدنى ، وفى ضوء الالتزام الدقيق بنصوص الدستور والقانون ، والخضوع لقواعد واعراف الممارسة الديمقراطية ، المتعارف عليها فى النظم الديمقراطية .

الديمقراطية والسياسة الاجتماعية :

توسيع اطار الممارسة الديمقراطية من شأنه ان يدفع الدولة الى تضييق نطاق القمع الذى تمارسه المؤسسات القمعية المشروعة فى المجتمع .

غير ان الممارسة الديمقراطية - ان اقتصرت على اتاحة الفرصة لحرية التفكير والتعبير والتنظيم السياسى - ليست ضمانا كافيا لعدم احتدام الصراع فى المجتمع ، الذى قد يؤدى الى توترات اجتماعية شتى ، مما يدعو الدولة الى استخدام القمع بواسطة المؤسسات القمعية .

ومن هنا فمدخل السياسة الاجتماعية من المداخل النظرية الاساسية فى دراستنا لحادث تمرد الامن المركزى .

لانه حسب ما نشر ، تدل الشواهد على ان الغالبية العظمى من عناصر الامن المركزى يأتون من اصول طبقية فقيرة ، وبالتالي فان مد خدمتهم العسكرية الشاقة التى لايتقاضون مقابلها الا مرتبات بالغة الضالة ، تؤثر تأثيرا حاسما فى فرص الحياة امامهم ، سواء بذهاب سنوات من عمرهم ، كان من الممكن لهم ان يستثمروها فى تنمية ملكاتهم وقدراتهم ، او التخصص فى مهنة او حرفة ، او بتضييع بعض فرص موالية امامهم كالسفر للعمل فى الخارج مما يؤثر تأثيرا سلبيا على مسيرة حياتهم .

والسياسة الاجتماعية تهتم من بين ما تهتم بسياسات الدخول وعدالة توزيعها ومستويات الاجور ، وفرص التعليم والصحة والعمل ، وسياسة التأمينات الاجتماعية والتأهيل المهنى ، وكل هذه الموضوعات وثيقة الصلة بموضوع البحث .

تصميم منهجى مقترح : - بعض الخطوط العريضة :

فى ضوء ما سبق نقترح تصميمًا للبحث يقوم على أساس تعدد المناهج واساليب البحث بالتطبيق لقاعدة التكامل المنهجى ، ويمكن ان نبدأ فوراً بعدد من العمليات البحثية ، ستتکامل فى الاجل القصير ، كلما انتقلنا من مستوى بحثى الى مستوى آخر .

وطبقاً لقاعدة ان المسح ينبغى ان يسبق التعمق ، نقترح ان نقوم بعدة عمليات مسحية فى نفس الوقت كما سنبين .

١ - ضرورة اختيار عينة ممثلة :

نقترح ان تختار عينة ممثلة من الجمهور الاصلى (العدد الاجمالى لجنود الامن المركزى) ولتكن فى حدود خمسة الاف مفردة مثلاً . (يخضع العدد لتقدير الخبير الاحصائى) تكون اساس البحوث المتعددة التى ستجرى عليهم .
(يمكن ان تبدأ هذه العملية فوراً) .

٢ - استمارة بحث :

تعد استمارة بحث تطبيق على افراد العينة الممثلة وتشمل بيانات متعددة واسئلة متنوعة مثل :

البيانات الاساسية - التدريب والخبرة فى مجال الامن المركزى ، مع تحليل لهذه الخبرة وآرائهم فيما يتعلق بخدماتهم فى مجال الأمن المركزى ، ونظرتهم لانفسهم ، ونظرتهم للمجتمع من حولهم ، ومشاريعهم المستقبلية .

يمكن ان (تبدأ هذه الدراسة باجراء مقابلات مفتوحة مع عدد من الجنود قبل وضع الاستمارة) .

٣ - دراسة تحليلية لبرامج التدريب ، ودراسة ميدانية للمعسكرات :

اجراء دراسة تحليلية لبرامج التدريب وانعكاساتها على الشخصية الانسانية ،
واجراء دراسة ميدانية للاوضاع فى المعسكرات .

(ويمكن ان تبدأ هذه الدراسة فوراً) .

٤ - استطلاع رأى :

القيام بسلسلة من استطلاعات الرأى بالنسبة لـ :

أ - عينه من القادة الحاليين والسابقين فى الامن المركزى .

ب - للضباط من كافة الرتب .

ج - للصف والجنود .

د - لقادة الرأى والاحزاب السياسية والجمهور .

(ويمكن ان تبدأ الاستطلاعات فوراً) .

٥ - دراسة حالات :

تختار خمسون حالة من بين جنود الامن المركزى (من العينة الممثلة) لاجراء
دراسات حالة متعمقة عليها ، ويراعى دراسة اسرهم ايضا دراسة متعمقة .

(لاتبدأ هذه الدراسات الا بعد تحليل نتائج استمارة البحث) .

٦ - مقابلات وتحليل مضمون :

اجراء مقابلات شبه مقننة مع كل الكتاب الذين كتبوا عن الاحداث وتحليل
مضمون كفى سريع لكل الكتابات الصحفية التى غطت الحدث ، وتحليل مضمون
تقارير مصلحة الاستعلامات .

(يمكن ان تبدأ الدراسة فوراً) .

٧ - توصيات البحث :

يشترك فى صياغتها كل اعضاء فريق البحث مع خبراء من خارج هيئة البحث .

وهذه التوصيات يقترح ان يتسع نطاقها لتتجاوز الحدود الضيقة لحادث التمرد ، لتصل الى حدود مشكلات قد لا يبدو للوهلة الاولى انه ليس لها علاقة بالموضوع ، وهى المشكلات الخاصة بالمواقف التى تستدعى من الدول اللجوء الى استخدام القمع .

٨ - الخاتمة :

من المهم بمكان تعقب ورصد الخطوط المتشابكة بين حادث التمرد والمشكلات الاجتماعية الأخرى . وفى تقديرنا انه من ابرز هذه المشكلات ما يتعلق بممارسة الديمقراطية فى المجتمع ، والتى دعت الدولة فى حالات سابقة متعددة الى استدعاء الامن المركزى لممارسة القمع فى مواجهتها . وهذه الحالات يمكن تصنيفها الى ثلاث أساسية :

- ١ - مواجهة بعض مظاهرات الطلبة .
 - ٢ - مواجهة بعض مظاهرات العمال .
 - ٣ - مواجهة بعض المظاهرات السياسية التى تتجاوز ما سمحت به السلطات .
- وكل هذه الحالات تستدعى مواجهة شجاعة لمشكلات :

- الديمقراطية الطلابية ، والديمقراطية العمالية ، والديمقراطية السياسية .
- الديمقراطية الطلابية: تثير قضايا اشتغال الطلاب بالسياسة، وحقهم فى انتخاب اتحاداتهم ، وعدم اخضاعها لرقابة وتدخل صارم من قبل الادارة .
- والديمقراطية العمالية تثير كل مشكلات الصراع بين العمال والادارة ، ومدى كفاءة الادارة من ناحية فى ادارة الحوار مع ممثلى العمال ، ومدى انضباط السلوك العمالى النقابى أو غير النقابى فى مجال التعبير عن المطالب العمالية المشروعة .
- اما الديمقراطية السياسية فهى تثير كل قضايا القرارات الحكومية وتوقيتاتها والاعداد السليم لها ، والحوار حولها مع أحزاب المعارضة ، وأهم من ذلك مدى قبول الحزب الوطنى الحاكم بقواعد التعددية السياسية .

كل هذه المشكلات التي ألمحنا اليها ليست بعيدة عن موضوع البحث ، فالأمن المركزي باعتباره مؤسسة أمنية تمارس القمع المشروع حين تستدعي لذلك بواسطة الحكومة لاتعمل في فراغ ، وانما هي تمارس عملها في اطار سياسى واجتماعى واقتصادى بكل ما يحفل به هذا الاطار من تناقضات وصراعات ومن هنا أهمية ان يبسط البحث افاقه لكى يرتاد كل هذه الميادين ، ليس بشكل متعمق أو تفصيلى لكن فيما يتعلق أساسا بالتوصيات العملية التي تنبغى أن تكون وجهتها الأساسية ، تحرير المجتمع من القيود الاستثنائية ، وضمان أوسع ممارسة ديمقراطية ممكنة ، فى ظل الدستور والقانون . وهذا هو الضمان الحقيقى ضد العنف ، كما أثبتت الأحداث الأخيرة ، حين حرس الشعب فى غيبة المؤسسة الأمنية تجربته الديمقراطية من التخريب والتدمير ، وأظهر باجماع نادر تصميمه على التمسك بالممارسة الديمقراطية .

بعض المراجع الأساسية :

١ - افضل دراسة مسحية لميدان علم الاجتماع العسكرى هو المرجع التالى :
- Charles C. Moskos, Jr. «The Military», in the Annual Review of Sociology, Vol. 2, 1976 .

٢ - عن موضوع الاخلاقيات العسكرية والاحتراف خصصت مجلة :
The American Behavioral Scientists
عددا كاملا (مجلد ١٩ ، عدد ٥ مايو - يونيو ١٩٧٦) .

٣ - عن الشخصية العسكرية انظر مرجعا مصريا :
مقدم بحرى محمد عاطف السعيد ، الشخصية العسكرية ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٢ .

وتتناول فصوله : دور علم النفس فى القوات المسلحة ، التوافق النفسى الاجتماعى فى المنطقة العسكرية ، تحليل الشخصية العسكرية ، عصاب الحرب ، التصنيف المهنى ، الروح المعنوية والقيادة العسكرية ، الضبط والربط .

٤ - عن الدراسة السوسيولوجية للمهن انظر المرجع الاساسى التالى :
- Larson, M. S., **The rise of professionalism, A Sociological Analysis**,
London: U.C.P. 1977 .

٥ - عن التجربة الديمقراطية فى مصر :

د . على الدين هلال ، د . مصطفى كامل السيد ، د . اكرام بدر الدين ، تجربة
الديمقراطية فى مصر ، ١٩٧٠ - ١٩٧٧ القاهرة : المركز العربى للبحث
والنشر ، ١٩٨٢ .

٦ - عن الحركات الطلابية والسياسية - رسالة الدكتوراه ل احمد عبد الله (نشرت
مؤخرا باللغة الانجليزية) .

استمارة تحليل مضمون
اتجاهات الصحف المصرية نحو أحداث
فبراير ١٩٨٦

فئات الشكل :

- ١ - اسم الصحيفة :
- ٢ - تاريخ النشر :
- ٣ - عنوان المادة الصحفية :
- ٤ - نوع المادة الصحفية : مادة خبرية :
مادة رأى :
- ٥ - صفحة النشر : صفحة أولى :
صفحة داخلية :

فئات المضمون :

أولا : التغطية الصحفية للأحداث :

- ١ - كيفية بدء الأحداث :
أ - تمرد فرق الأمن المركزى فى الهرم وطريق الفيوم ثم انتشارها فى
المعسكرات الأخرى .
ب - التمرد له جذوره منذ فترة قبل بداية أحداث الشغب .
- ٢ - الإشارة الى أحداث الأقاليم (ماحدث فى الاسماعيلية وأسيوط وسوهاج) .
- ٣ - الإشارة الى حجم ونوعية الخسائر (حرق الفنادق والمنشآت أو المركبات -
عدد القتلى والجرحى - كمية التلفيات وقيمتها) .
- ٤ - الإشارة الى الفوضى التى حدثت فى فترة حظر التجول (اعتداء جنود الأمن
المركزى على المواطنين - مطاردة فلول المتمردين استمرار أحداث
الشغب) .
- ٥ - تغطية عودة الهاربين من جنود الأمن المركزى وسجناء سجن طره وتسليمهم
أنفسهم .
- ٦ - عودة الأمور الى سيرها الطبيعى (عودة الاستقرار الى الشارع المصرى -
استتباب الامن - تصفية التمرد - عودة المرافق والخدمات الى سيرها الطبيعى

مثل المدارس والمستشفيات وإعادة فتح المطار - سيطرة القوات المسلحة على الموقف .. الخ) .

ثانيا : تكيف الاحداث :

أ - وصف وتصنيف الاحداث :

- ١ - خروج أو تمرد أو عصيان بعض قوات الأمن المركزي على النظام .
- ٢ - الأحداث تنحصر في احتجاج قوات الأمن المركزي على ظروفهم (رفض كونها ثورة شعبية - محاولة للضغط على الحكومة لتحقيق مطالب قنوية) .
- ٣ - الأحداث أكبر من مجرد احتجاج قوات الأمن المركزي على ظروفهم (حركة احتجاج وطني واجتماعي) .
- ٤ - رفض واستنكار الأحداث (كارثة قومية - عقوق من جانب بعض أبناء الوطن - اعصار رهيب - عمل تخريبي - عمل غادر - فتنة بين أبناء مصر - خيانة للوطن - أحداث إجرامية - الأحداث تصل الى حد الحراة) .
- ٥ - أحداث شغب (بصفة عامة) .
- ٦ - مؤامرة أو مخطط لضرب الاقتصاد أو الديمقراطية في مصر دون تحديد لهوية المتآمرين (الإشارة الى وقوع الأحداث في أكثر من مكان في وقت واحد - مؤامرة ضد النظام بعد وضوح اختياره السياسي الوطني - محاولة لاثارة الجماهير) .
- ٧ - مخطط من قوى داخلية (لضرب الاستقرار والديمقراطية) .
- ٨ - مؤامرة من قوى خارجية (لضرب النظام المصري أو الاقتصاد أو السياحة) .
- ٩ - نفى وجود أية مؤامرة أو تحريض داخلي أو خارجي .

ب - الفاعلون للأحداث :

(I) قوى داخلية :

- ١ - القوى الشيوعية .

- ٢ - الجماعات الاسلامية .
- ٣ - قوى المعارضة دون تحديد .
- ٤ - قوى ذاتية من داخل الأمن المركزى .
- ٥ - قلة ضالة أو مخربة (فئات هامشية لا تسعى لتغيير النظام - صبية ومتسولين - لصوص - صعاليك) .
- ٦ - جماعات اثارة (أيدى خفية) .
- ٧ - عدم مسئولية أية جهة سياسية عن الأحداث (معارضة أو اسلامية أو ماركسية) .
- ٨ - بعض الطلاب .
- ٩ - حكومة الحزب الوطنى .

(II) قوى خارجية :

- ١ - دول الرفض العربية (سوريا وليبيا) وايران .
- ٢ - نفى تورط سوريا وليبيا .
- ٣ - الولايات المتحدة واسرائيل .
- ٤ - الاتحاد السوفيتى أو قوى الشيوعية العالمية .
- ٥ - قوى أجنبية غير محددة .
- ٦ - نفى تورط أية جهة اجنبية .

ج - موقف أجهزة الأمن (جيش وشرطة) من الأحداث :

- ١ - مسئولية جهاز الشرطة (أو الوزير) وتهاونه فى متابعة جذور الأحداث (عجزه عن السيطرة عليها - تقصير فى توصيل المعلومات الى القيادات العليا - بعض الضباط شاركوا فى التمرد) .
- ٢ - الدفاع عن موقف جهاز الشرطة أو الوزير (ما حدث لا يفقدنا الثقة فى جهاز الشرطة ككل - رفض بعض جنود الأمن المركزى المشاركة فى التمرد - تعاون الضباط فى جمع التحريات وضبط الهاربين ورد المسروقات) .

٣ - الاشارة بموقف القوات المسلحة فى السيطرة على الأحداث (تصرفاتها الحضارية والانسانية مع الجمهور أو مع المتمردين - رفضها اطلاق النار على الشرطة الا العناصر المتمردة) .

٤ - تبرير قرار تدخل القوات المسلحة أو الدفاع عنه (التدخل مؤقت وسيعود الجيش الى تكتاته وتسلم مقاليد الأمور الى الشرطة) .

٥ - تأخر القوات المسلحة فى حسم الموقف .

٦ - الخوف من تزايد نفوذ الجيش والتوسع فى استخدامه فى الحياة المدنية .

٧ - ابراز التلاحم والتعاون بين الجيش والشرطة (ما حدث لن يؤثر على العلاقة بينهما) .

٨ - ما حدث سوف يدمر أو يؤثر على العلاقة بين الجيش والشرطة .

ثالثا : تحليل أسباب ودوافع الأحداث :

أ - دوافع تتعلق بجهاز الأمن :

١ - الاشارة الى النشأة غير الطبيعية لجهاز الأمن المركزى كواحد من أدوات القهر فى ظل الأنظمة السابقة (رفض الجهاز من حيث المبدأ أو كقوة تهدد الجميع) .

٢ - سوء الأوضاع المعيشية للجنود (انخفاض مرتباتهم او سوء الرعاية الصحية والغذائية - عدم العدالة بين الجنود .. الخ .

٣ - تكون جهاز الأمن المركزى من أضعف الفئات الاجتماعية وأفقرها (التي تعاني من الأمية الأبجدية والسياسية أو الامية الدينية) مما أدى الى سهولة انقيادهم .

٤ - بدائية اعداد وتدريب قوات الأمن المركزى (ممارسة القهر والاضطهاد ضدهم - الاهتمام بتربية أجسامهم دون عقولهم - تعويدهم على العنف الهمجى) .

٥ - نفى سوء معاملة جنود الأمن المركزى .

٦ - غياب العلاقة السليمة بين القيادات والجنود فى جهاز الأمن المركزى .

- ٧ - وجود بعض الثغرات فى قوانين الشرطة .
- ٨ - الخطأ فى اختيار مواقع معسكرات الأمن المركزى وأماكن الحراسة داخل المدن الكبرى (فى مواجهة أماكن سياحية مرفهة ووسط ممارسات استفزازية) .
- ٩ - شائعة مد فترة خدمة المجندين سنة أخرى هى التى أثارتهم .
- ١٠ - رفض شائعة مد فترة الخدمة كدافع وراء الأحداث .
- ١١ - زيادة مدة خدمة المجندين فى الأمن المركزى سنة أخرى بالفعل .
- ب - أسباب ودوافع تتعلق بالظروف المجتمعية فى مصر :
 - I - الأسباب السياسية :
 - ١ - مسئولية مناخ الاثارة الذى أفرزته دوائر غير مسئولة .
 - ٢ - رفض التسليم بفكرة مناخ الاثارة ومسئوليته وراء الأحداث .
 - ٣ - عدم وجود ديمقراطية حقيقية أدت الى عدم التعبير عبر القنوات الشرعية واللجوء الى العنف .
 - ٤ - رفض تحميل الديمقراطية مسئولية الأحداث .
 - ٥ - تمسك الحكومة بمؤسسات مزيفة وأشخاص مرفوضة جماهيريا .
 - ٦ - السياسات الخاطئة التى تتبعها الحكومة وعجزها عن التعامل مع مشاكل الجماهير (قصور الاداء السياسى والادارى) .
 - ٧ - الخلل فى عمليات التنشئة الاجتماعية داخل المجتمع وضعف الوعى العام .
 - ٨ - عدم تطبيق شرع الله وقلة البرامج الدينية فى الاعلام .
 - ٩ - الضغوط والتحديات الخارجية على مصر (منذ حادث خطف الطائرة المصرية من جانب الولايات المتحدة) .
 - ١٠ - رغبة بعض القوى فى استدراج الجيش للهيمنة على العمل السياسى (للدفاع عن مصالح طبقات بعينها) .

١١ - مسئولية الحالة النفسية للشعب بعد معاهدة كامب ديفيد وفرض الصلح مع إسرائيل عليه .

١٢ - رفض اعتبار الأحداث ثورة على كامب ديفيد أو ثورة ضد إسرائيل أو أمريكا .

II - اسباب اقتصادية اجتماعية :

١ - ازدياد معاناة الجماهير اقتصاديا واجتماعيا .

٢ - رفض القول بازدياد معاناة الجماهير .

٣ - تدهور وقلة موارد الدولة .

٤ - اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي (وما أدت اليه من اتساع الفجوات بين الدخول) .

٥ - عدم وجود عدالة اجتماعية (سوء توزيع الدخل القومي وازدياد الفروق بين الدخول والثروات) .

٦ - مظاهر الانفاق الاستفزازي واثارتها ليأس الفئات المطحونة .

٧ - رفض القول بعدم وجود عدالة اجتماعية أو بعجز الدولة عن حل التناقض بين المصالح العامة والخاصة .

٨ - اللامبالاة في المجتمع .

٩ - الفساد والأمراض الاجتماعية (الرشوة - نهب المال العام - تجارة العملة - التسيب - الاستثناءات - تدمير القيم) .

١٠ - خضوع الحكومة لتوجيهات البنك الدولي الاقتصادية .

رابعاً : ردود الفعل الداخلية :

أ - رد الفعل الشعبي :

١ - استنكار ورفض الشعب (كأفراد أو جماهير أو نقابات أو مؤسسات أو احزاب) لأحداث العنف أو الشغب .

- ٢ - رفض الشعب المشاركة فى أعمال العنف نتيجة تجربة الممارسة الديمقراطية التى عاشها خلال السنوات القليلة الماضية (الديمقراطية هى التى حمت مصر من الأزمة) .
- ٣ - تعاون الشعب مع القوات المسلحة فى القضاء على الشغب ومشاركته فى اجهاض التمرد (عدم تحامل المواطنين أو كراهيتهم للجنود المتمردين أثناء مقاومتهم) .
- ٤ - الوقوف بجانب القيادة السياسية (اعادة انتخاب الرئيس مبارك أو ثقة الجماهير فى قيادتها) .
- ٥ - رفض القول بوقوف الشعب بجانب القيادة السياسية .
- ٦ - تجاوب المواطنين مع قرار حظر التجول (التزامهم بالنظام وبمواعيد الحظر - قلة واختفاء الجرائم مما يعكس الانضباط الذاتى) .
- ٧ - صلابة الجبهة الداخلية (قدرة الشعب على تجاوز المحن - وعيه بخطورة الموقف - رفض المزايدة بمعاناة الشعب - بروز الوحدة الوطنية - وحدة الأحزاب معارضة وحكومة - اصالة الشعب المصرى) .
- ٨ - مساهمة المؤسسات والمواطنين فى تعويض خسائر الأحداث (اعادة بناء المباني المخربة - التبرع بالأموال أو بالدم للمصابين) .
- ٩ - مبالغة صحف المعارضة فى تقدير حجم الخسائر .

ب - ردود الفعل على المستوى الحكومى :

- ١ - تبرير الحكومة للجوء للقوات المسلحة وتبرير فرض حظر التجول (لحفظ الأمن - سلامة الوطن والمواطنين - للقبض على المسجونين الهاربين) .
- ٢ - دراسة الحكومة لأوضاع الأمن المركزى واعادة النظر فى قوانين وأوضاع جهاز الشرطة (التركيز على الرعاية الاجتماعية للجنود - توعيتهم ودراسة تحسين العلاقة بين القيادات والجنود .. الخ) .

٣ - الإشادة بمواجهة الحكومة أو الحزب الوطنى وتحركهما أثناء الأحداث (إدارة الأزمة بطريقة واعية - جهود الحكومة فى توفير المواد التموينية أثناء الأزمة - توفير الرعاية الصحية للمصابين وتيسير سبل المواصلات - حرص الحكومة على سلامة الأجانب) .

٤ - التزام الدولة بتعويض الأفراد والمنشآت عن الخسائر (تخفيف العبء الضريبى عن المنشآت المخربة) .

٥ - دراسة الحكومة ومناقشتها لأحداث الشغب (الاجتماعات بين المسئولين - اعداد تقارير حول الأزمة - وضع خطط مستقبلية لمواجهة أية احتمالات لتكرار الأحداث) .

٦ - رؤية الحكومة للأحداث كزوبعة محدودة ومن ثم عدم تسليمها بضرورة أى اصلاح سياسى أو اقتصادى .

٧ - رفض الحكومة لسياسة الضغط لتحقيق مطالب قنوية (رفض أسلوب لوى الذراع) .

٨ - الإشادة بموقف أجهزة الاعلام ودورها أثناء الأزمة (كسبت ثقة الشعب وحققت درجة عالية من المصادقية) .

٩ - الإشادة بموقف الرئيس أو القيادة السياسية أثناء الأحداث (حرصه على الديمقراطية - عدم اللجوء لأية إجراءات استثنائية - اتخاذ موقف حاسم - الحرص على التوازن بين المؤسسات العسكرية والمدنية) .

١٠ - إبراز سلبيات الاعلام أثناء الأزمة (غموض البيانات الاذاعية - عدم امداد المراسلين الأجانب بالمعلومات الكافية) .

خامسا ردود الفعل الخارجية :

أ - الموقف العربى :

١ - رفض العرب واستنكارهم للأحداث (تعاطفهم مع مصر - عرضهم المساعدات - اتصالهم بالقيادات المصرية - تأكيد الارتباط المصيرى بين مصر والدول العربية والارتباط بين أمن مصر والامن العربى) .

- ٢ - اشادة الحكومات العربية بجهود الحكومة المصرية فى مواجهة الأحداث .
- ٣ - اشادة الصحف العربية بموقف الرئيس مبارك .
- ٤ - اشادة العرب بالاعلام المصرى وتأكيدهم على قدرة الشعب المصرى على تجاوز المحنة .
- ٥ - اشادة الصحف العربية بموقف الأحزاب المعارضة .
- ٦ - محاولة سوريا وليبيا تشويه سمعة مصر واستغلالها للأحداث ومحاولة وصف الأحداث على انها انتفاضة شعبية .

ب - الموقف الخارجى :

- ١ - تأييد حكومات العالم وصحفه لموقف النظام الحاكم فى مصر من الأحداث وما اتخذوه من اجراءات (ثقة العالم فى الحكومة المصرية - الاشادة بموقف الرئيس مبارك - الاشادة بموقف القوات المسلحة أثناء الأحداث - الاشادة بالاعلام العربى) .
- ٢ - تقدير العالم لموقف الشعب المصرى الحضارى أثناء الأزمة .
- ٣ - استنكار العالم للأحداث (عرض بعض الدول المساعدات على مصر لإزالة آثار الأزمة) .
- ٤ - محاولات بعض وكالات الأنباء تشويه الوضع فى مصر (وصف ما حدث بأنه ثورة شعبية - بعض الوكالات لم تلتزم بالموضوعية ..) .
- ٥ - عدم تأثر العلاقات بين مصر وكل من أوروبا والولايات المتحدة عقب الأحداث .
- ٦ - رفض فرنسا لفكرة اعتبار الأحداث ثورة ، واعتبارها مجرد عصيان .
- ٧ - اشادة العالم بالسياحة فى مصر .
- ٨ - قلق المسئولين الأمريكيين على الوضع فى مصر .

- ٩ - موقف اسرائيل من الاحداث (قلق على العلاقة مع مصر - رفضها لأسلوب اللين في مواجهة الأحداث - رؤيتها للأحداث كاهتزاز للاستقرار في مصر) .
- ١٠ - توقعات اسرائيلية أمريكية بأن يطبق الرئيس مبارك سياسة القبضة الحديدية مع المعارضة .

سادسا : نتائج الأحداث وآثارها :

(I)محور داخلي :

أ - الآثار السلبية للأحداث :

- ١ - ضرب الاقتصاد الوطنى أو تأثره بالأحداث (تأثر الانتاج نتيجة توقف بعض المصانع - تأثر حركة الاستثمار ... إلخ) .
- ٢ - اصابة النشاط السياحى بالركود وتقلص موارد السياحة .
- ٣ - تأثر حركة التعامل النقدى والتجارى بتعطيل البنوك .
- ٤ - انتشار القوضى اثناء حظر التجول ، وعدم الاستقرار نتيجة للاحداث (قلق وذعر اطفال المدارس - فوضى الطرق - اضطراب المؤتمرات والمباريات الرياضية - الفرع - احباط الفئات المنتجة) .
- ٥ - خسائر سياسية (تشويه ما تنعم به مصر من حرية وديمقراطية) .
- ٦ - اهتزاز ثقة الشعب فى جهاز الأمن .
- ٧ - اعاقة مسيرة التقدم والتنمية وتدعيم معاناة الشعب (زيادة العجز فى ميزان المدفوعات والتجارى) .
- ٨ - وقوع أعباء ونتائج الأحداث على المواطن المصرى .
- ٩ - احتمال رجوع الدولة عن الخط الديمقراطى فى الحكم .

ب - الآثار الايجابية للأحداث :

- ١ - الأحداث كشفت عن التفاف الشعب حول القيادة .

- ٢ - تأكيد أهمية الديمقراطية وجدوى الشرعية الدستورية .
- ٣ - أوضحت صدق الحس السياسى للرئيس مبارك أو ارتفاع أسهم الرئيس مبارك .
- ٤ - عدم تأثير النشاط السياحى بالأحداث (استمرار وفود الأفواج السياحية) .
- ٥ - خروج مصر أقوى مما كانت من المحنة .
- ٦ - ازدياد الانتاج نتيجة تجاوب العمال .
- ٧ - عدم تأثير مناخ وحركة الاستثمار بالأحداث .
- ٨ - الأحداث كشفت عن صلابة الشعب المصرى أثناء الأزمة .
- ٩ - كشفت عن أن القوانين الاستثنائية لاتحمى الشارع المصرى .
- ١٠ -تغير أسلوب ضبط الأمن المركزى فى معاملتهم للجنود .
- ١١ -كشفت الأحداث عن رفض الاصلاح الجزئى وتجاهل مطالب القوى غير الضاغطة .
- ١٢ -كسب الطبقة الوسطى - التى عادة ماتتشر الاستقرار - فى صف فكرة اعادة توزيع الأعباء الاجتماعية .

(II) محور خارجى :

- ١ - تشويه سمعة مصر عالميا .
- ٢ - عدم تأثير حركة الاستثمار الخارجى بالاحداث .
- ٣ - استمرار المعونات القادمة من البنك الدولى (أو البنوك الدولية الأخرى - ثقة البنك الدولى بالاقتصاد المصرى) .

سابعا : التصور المستقبلى لكيفية مواجهة احداث العنف

أ - تصورات تتعلق بجهاز الأمن :

- ١ - ضرورة اعادة النظر فى أوضاع جنود الأمن المركزى (الظروف المعيشية زيادة مرتباتهم .. الخ) .

- ٢ - تقليص جهاز الأمن المركزى وتدعيم جهاز الشرطة (تسريح المجندين النين أمضوا فترة خدمتهم - تسريحهم ٤ مرات بدلا من مرتين فى السنة) .
 - ٣ - ضرورة الغاء جهاز الامن المركزى احتراما وثقة فى الشعب المصرى .
 - ٤ - ضرورة اعادة النظر فى أسلوب إعداد المجندين فكريا وانسانيا (زيادة وعيهم - فتح باب الترقى أمامهم - اغراؤهم للاستمرار فى العمل بالشرطة بعد نهاية التجنيد - استثمارهم فى الإنتاج) .
 - ٥ - ضرورة نقل معسكرات الأمن المركزى خارج المدن الى الصحراء وانشاء منشآت سياحية مكانها .
 - ٦ - ضرورة تشديد العقوبة على المخربين من المجندين أو من وراءهم (تطبيق حد الحراية أو محاكمتهم عسكريا) .
 - ٧ - المطالبة باصلاح العلاقات والمعاملات داخل الجهاز .
 - ٨ - رفض الغاء جهاز الأمن المركزى لعدم وجود بديل له .
 - ٩ - اقتراح الحاق الأمن المركزى بالقوات المسلحة .
 - ١٠ - اعادة النظر فى تنظيم جهاز الشرطة (ضرورة الغاء التجنيد الاجبارى - اعادة نظام المحترفين الى الجهاز - اعادة النظر فى اختيار القيادات) .
 - ١١ - ضرورة اقامة حوار بين المسؤولين والفاعلين للأحداث لازالة أسباب التمرد .
 - ١٢ - ضرورة مشاركة كافة الأحزاب السياسية برأيها فى تطوير جهاز الشرطة .
- ب - تصورات تتعلق بالأوضاع المجتمعية فى مصر :
- I الاوضاع السياسية :

- ١ - المطالبة باتباع سياسة الاعتماد على الذات والحد من الموارد الأجنبية .
- ٢ - ضرورة الحفاظ على الديمقراطية لأنها هى التى حمت مصر (دعم الممارسة الديمقراطية ، وممارستها بطريقة أفضل) .

- ٣ - ضرورة تغيير الدستور والنظام الانتخابى المطبق حاليا (كفالة حرية المشاركة فى التعبير - ضمان مشاركة كل القوى الوطنية فى الحكم وصنع القرار بعد أن أثبت الشعب قدراته وتحمله للمسئولية - اطلاق حرية تكوين الأحزاب السياسية) .
- ٤ - مطالبة الحكومة بالصحة والالتزام بأولويات مصالح الجماهير (عدم تهاونها ازاء مشكلات الجماهير - تنفيذ برامجها المعلنة والتزامها بها) .
- ٥ - ضرورة الاصلاح السياسى بمراجعة السياسات القائمة (اقتلاع القيادات التى تستغل مناصبها فى تحقيق مصالح خاصة) .
- ٦ - ضرورة فتح أوسع حوار سياسى وتشكيل لجنة لتقصى الحقائق لمعرفة أسباب الأحداث .
- ٧ - المطالبة بتقنين وتطبيق الشريعة الاسلامية .
- ٨ - ضرورة طرح الثقة فى الحكومة وفى مجلس الشعب (تعيين حكومة جديدة - اجراء تعديل وزارى) .
- ٩ - الاعتراف بحق الاضراب السلمى فى التعبير عن الاحتجاج على أية أوضاع .
- ١٠ - مسئولية الدولة فى توفير قنوات تدفق المعلومات من والى الشعب (ضرورة مواجهة الشعب بالحقائق - انتهاء سياسة اعلامية صادقة - ايضاح اسباب اية قرارات أو أية اجراءات تتخذ لمواجهة موقف معين) .
- ١١ - مطالبة كتّاب المعارضة بالثبوت من أية معلومات قبل نشرها .
- ١٢ - اعادة النظر فى السياسات التى خلفتها ثورة يوليو (مجانبة التعليم وتعيين الخريجين) .
- ١٣ - المطالبة بالتربية السياسية والوطنية السليمة .
- ١٤ - العودة الى مصر العروبة .

II. الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية :

- ١ - ضرورة العمل على زيادة الانتاج ومضاعفة الجهد لتعويض الخسائر ومواجهة الأزمة الاقتصادية (وضع خطط سريعة للشركات الصناعية لتجاوز الأضرار التي نجمت عن الأحداث الأخيرة - ضرورة الغاء الاجازات الاسبوعية لتعويض الفاقد) .
- ٢ - التأكيد على أهمية الاستقرار لاستمرار النمو الاقتصادي .
- ٣ - معالجة الخلل الاقتصادي الناتج عن سياسة الانفتاح (اعادة النظر في السياسات الاقتصادية القائمة على القضاء على الطبقة الطفيلية) .
- ٤ - ضرورة وضع برنامج للتقشف وترشيد الانفاق الحكومي (تغيير أسلوب الاستهلاك) .
- ٥ - ضرورة اصلاح الخلل في الجهاز الادارى .
- ٦ - وضع سياسات تشجع على الانتاج المحلى والاعتماد على الذات (الحد من السلع والموارد الأجنبية غير الضرورية - تشجيع القطاع العام الى جانب الخاص) .
- ٧ - ضرورة التصدى للأزمة الاقتصادية وحلها بأسلوب علمي .
- ٨ - العدالة الاجتماعية وضرورة زيادة موارد الدولة من القادرين لكى تلبى التزاماتها تجاه غير القادرين (تحميل العبء الأكبر للفئات الأكثر ثراء مثل العاملين فى الخارج أو ممولى الضرائب- العمل لمصلحة الأغلبية المطحونة).
- ٩ - رفض نصائح وتوجيهات البنك الدولى .
- ١٠ -رفع الدعم والغاؤه لعدم وصوله الى مستحقيه .
- ١١ -محاربة الغاء وتطبيق قانون من أين لك هذا .
- ١٢ -المطالبة بدراسة ظاهرة العنف بأسلوب علمي .

- ١٣ -المطالبة باتّباع سياسة غير تقليدية في قطاع السياحة (وضع خطة اعلامية لجذب السياح بعد الأحداث - دعوة المصريين في الخارج لقضاء أجازتهم في الوطن) .
- ١٤ -ضرورة قيام الفنادق والمنشآت السياحية بتدريب العاملين بها على مكافحة الارهاب .
- ١٥ -ضرورة اعادة تقسيم مصر الى أقاليم تخطيطية وشق شوارع طولية وعرضية حول المدن وداخلها لسرعة تحرك المواطنين .
- ١٦ - ضرورة اعادة النظر في السياسة التعليمية ونظام التعليم .
- ١٧ - المطالبة بالتنشئة الدينية وتعميق القيم الدينية .

« الجداول الاحصائية »

جدول رقم (١)

نسبة الاتفاق بين المحللين - فى تجربة الثبات - على
مستوى الفئات العريضة للأداة فى الموضوع الصحفى الاول

الرقم	البند	نسبة الاتفاق	الرقم	البند	نسبة الاتفاق
١	اولا	٧٠	١٠	رابعا (ب)	٧٠
٢	ثانيا (أ)	٧٥	١١	خامسا (أ)	-
٣	ثانيا (ب) (I)	٨٠	١٢	خامسا (ب)	-
٤	ثانيا (ب) (II)	-	١٣	سادسا (I) (أ)	٧٠
٥	ثانيا (ج)	٦٧	١٤	سادسا (II) (ب)	-
٦	ثالثا (أ)	-	١٥	سادسا (III)	-
٧	ثالثا (ب) (I)	٨٠	١٦	سابعا (أ)	٦٠
٨	ثالثا (ب) (II)	٧٠	١٧	سابعا (ب) (I)	٦٠
٩	رابعا (أ)	٧٦	١٨	سابعا (ب) (II)	٦٠

جدول رقم (٢)

نسبة الاتفاق بين المحللين - فى تجربة الثبات - على
مستوى الفئات العريضة للأداة فى الموضوع الصحفى الثانى

الرقم	البند	نسبة الاتفاق	الرقم	البند	نسبة الاتفاق
١	أولاً	٨٠	١٠	رابعاً (ب)	—
٢	ثانياً (أ)	٧٠	١١	خامساً (أ)	—
٣	ثانياً (ب) (I)	—	١٢	خامساً (ب)	—
٤	ثانياً (ب) (II)	—	١٣	سادساً (I) (أ)	٩٠
٥	ثانياً (ج)	—	١٤	سادساً (I) (ب)	—
٦	ثالثاً (أ)	—	١٥	سادساً (II)	—
٧	ثالثاً (ب) (I)	—	١٦	سابعاً (أ)	—
٨	ثالثاً (ب) (II)	—	١٧	سابعاً (ب) (I)	—
٩	رابعاً (أ)	٨٠	١٨	سابعاً (ب) (II)	٨٠

جدول رقم (٣)

نسبة الاتفاق بين المحللين في تجربة الثبات على
مستوى الفئات العريضة للأداة في الموضوع الصحفى الثالث

الرقم	البند	نسبة الاتفاق	الرقم	البند	نسبة الاتفاق
١	اولا	٧٠	١٠	رابعا (ب)	٨٠
٢	ثانيا (أ)	٦٧	١١	خامسا (أ)	-
٣	ثانيا (ب) (I)	٧٣	١٢	خامسا (ب)	-
٤	ثانيا (ب) (II)	-	١٣	سادسا (I) (أ)	٨٠
٥	ثانيا (ج)	-	١٤	سادسا (I) (ب)	٧٠
٦	ثالثا (أ)	٨٠	١٥	سادسا (II)	-
٧	ثالثا (ب) (I)	-	١٦	سابعا (أ)	-
٨	ثالثا (ب) (II)	-	١٧	سابعا (ب) (I)	-
٩	رابعا (أ)	٧٠	١٨	سابعا (ب) (II)	-

جدول رقم (٤)

عدد المواد الصحفية التي ظهرت في الصحف القومية والحزبية
فيما يتعلق بأحداث تمرد جنود الأمن المركزى
(فى الفترة من ٢٦ فبراير - ١٠ ابريل ١٩٨٦)

الصحيفة	اجمالى عدد المواد الصحفية المتضمنة للأحداث
الأخبار	٤٦٩
الأهرام	٣٧٦
الجمهورية	٢٥٠
مايو	٨١
الأحرار	٦١
الوفد	٦١
الأمالى	٤٦
الشعب	٤٥
المجموع	١٣٨٩

جدول رقم (٥)
أعداد الصحف المصرية المتضمنة لأحداث
فبراير ١٩٨٦

التاريخ الجريدة	٢٦ : ٢/٢٨	١ : ٣/٨	٣/٩ : ٤/١٠	المجموع
الاهرام	٢	٨	٢٢	٣٢
الاخبار	٢	٨	٢٣	٣٣
الجمهورية	٣	٨	١٨	٢٩
الامالى	—	١	٥	٦
الاحرار	—	١	٢	٣
الشعب	—	١	٥	٦
الوفد	١	١	٥	٧
مايو	—	١	٥	٦

جدول رقم (٦)
تكرارات الملقاة أولا : التغطية الصحفية للأحداث موزعة على الفترات الزمنية الثلاثة (٣) للأسبوع

المصنفات	الأهـمـا			الأخبار		الجمهوريّة		الأخبار		الأهـمـا		الفترة الزمنية
	١	٢	٣	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	
الفترة الزمنية	١	٢	٤	٤	٤	٤	٤	٥	٨	٢	٤	١ (ب)
	١	٢	٤	٤	٤	٤	٤	٥	٨	٢	٤	١ (ب)
	١	٢	٤	٤	٤	٤	٤	٥	٨	٢	٤	١ (ب)
	١	٢	٤	٤	٤	٤	٤	٥	٨	٢	٤	١ (ب)
	١	٢	٤	٤	٤	٤	٤	٥	٨	٢	٤	١ (ب)
	١	٢	٤	٤	٤	٤	٤	٥	٨	٢	٤	١ (ب)
	١	٢	٤	٤	٤	٤	٤	٥	٨	٢	٤	١ (ب)
	١	٢	٤	٤	٤	٤	٤	٥	٨	٢	٤	١ (ب)
	١	٢	٤	٤	٤	٤	٤	٥	٨	٢	٤	١ (ب)
	١	٢	٤	٤	٤	٤	٤	٥	٨	٢	٤	١ (ب)
المجموع	١	٢	٤	٤	٤	٤	٤	٥	٨	٢	٤	١ (ب)
	١	٢	٤	٤	٤	٤	٤	٥	٨	٢	٤	١ (ب)
	١	٢	٤	٤	٤	٤	٤	٥	٨	٢	٤	١ (ب)
	١	٢	٤	٤	٤	٤	٤	٥	٨	٢	٤	١ (ب)
	١	٢	٤	٤	٤	٤	٤	٥	٨	٢	٤	١ (ب)
	١	٢	٤	٤	٤	٤	٤	٥	٨	٢	٤	١ (ب)
	١	٢	٤	٤	٤	٤	٤	٥	٨	٢	٤	١ (ب)
	١	٢	٤	٤	٤	٤	٤	٥	٨	٢	٤	١ (ب)
	١	٢	٤	٤	٤	٤	٤	٥	٨	٢	٤	١ (ب)
	١	٢	٤	٤	٤	٤	٤	٥	٨	٢	٤	١ (ب)
	١	٢	٤	٤	٤	٤	٤	٥	٨	٢	٤	١ (ب)

- الفترة الزمنية الأولى : من ٢٦ إلى ٢٨ فبراير ١٩٨٦ .
- الفترة الزمنية الثانية : من ١ إلى ٨ مارس ١٩٨٦ .
- الفترة الزمنية الثالثة : من ٩ مارس إلى ١٠ أبريل ١٩٨٦ .

جدول رقم (٨)
تكرارات اللغة ثانيا : تكييف الأحداث (ب) الماعطون للأحداث قوى داخلية
موزعة على الفترات الزمنية الثلاثة للفراسة

الصفحة	الأرقام	الأخبار			الجمهور			الأهالي			الأحزاب			التمب			الوفد			مايو		
		١	٢	٣	١	٢	٣	١	٢	٣	١	٢	٣	١	٢	٣	١	٢	٣	١	٢	٣
١	١	١	١	١	١	٢	١	١	١	١	١	٢	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٢	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٣	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٤	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٥	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٦	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٧	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٨	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٩	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
الاجم	١٠	٤٢	١٤	١٥	١١	٦	٢	١٤	٢٤	٢٤	١٣	٢	١٣	٢	١٣	٢	١٣	٢	١٣	٢	١٣	٢

تكرارات اللغة ثانيا : تكييف الأحداث : (ب) الفاعلون للأحداث : لوى خارجية
موزعة على الفترات الزمنية الثلاثة للدراسة .

[illegible]

تكرارات اللغة سادسا : نتائج الاحداث وآثارها : I المحور الداخلي
الآثار السلبيه موزعة على فترات الدراسة

[illegible]

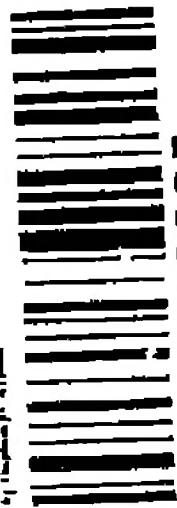
345

(२) वि.

تكرارات الفئة سابعا : التصور المستقبلي لكيفية مواجهة أحداث العنف (أ) تصورات تتعلق
بجهاز الأمن موزعة على فترات الدراسة

[illegible]

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناسية
Bibliotheca Alexandrina



0398365

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناسية

To: www.al-mostafa.com